جامعة مولود معمري – تيزي وزو–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النّزاع حول الجزر الثّلاث
وصياغته لإتّجاه الدّور الإيرانيّ حيال الخليج العربي
(2003 - 2011)

مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماستير في الدراسات الشرق أوسطية والإقليمية

إعداد الطالبتين:
دحمون ليلية
هيني حنان

إشراف الأستاذ:
د. محمد سي بشير

أ. عليوة جمال: رئيسا.

د. محمد سي بشير: مشرفا مقررا.

أ. محمد شريف فتحي: ممتحنا.

السنة الجامعية:

2014م – 2015م

الموافق لـ : 1435هـ – 1436هـ

جامعة مولود معمري – تيزي وزو–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النّزاع حول الجزر الثّلاث
وصياغته لِإتّجاه الدّور الإيرانيّ حيال الخليج العربي
(2011 - 2003)

مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماستير في الدراسات الشرق أوسطية والإقليمية

إعداد الطالبتين:
دحمون ليلية
هيني حنان

إشراف الأستاذ:
د. محمد سي بشير

أ. عليوة جمال: رئيسا.

د. محمد سي بشير: مشرفا مقررا.

أ. محمد شريف فتحي: ممتحنا.

السنة الجامعية:

2014م – 2015م

الموافق لـ : 1435هـ – 1436هـ

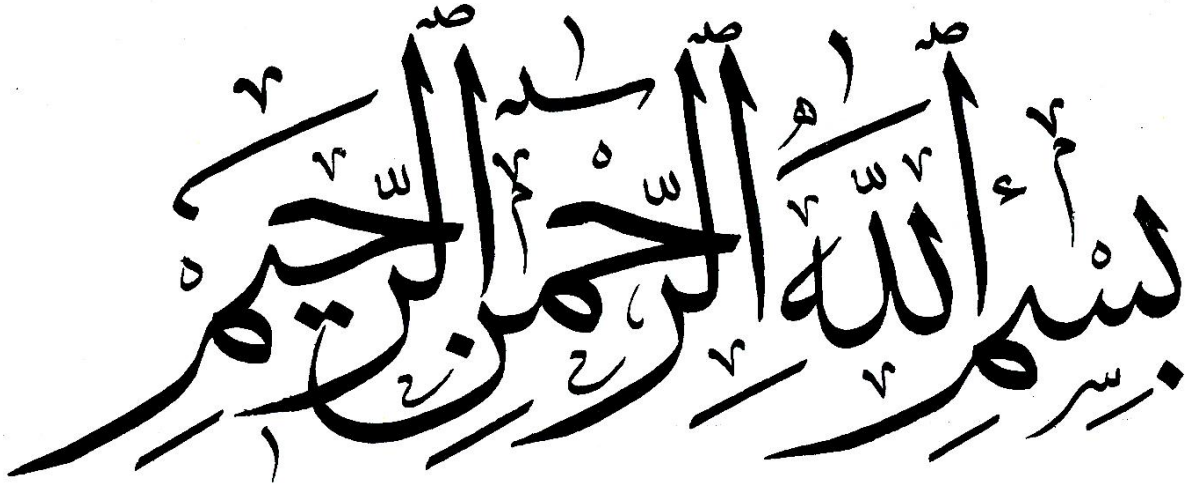
بسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحيّة

يقول الله تعالى:

وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ وَاذْكُرْ رَبَّكَ

إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴿٢٤﴾

(سورة الكهف: الآية 23 و24)

إهداء

من منطق الوفاء بالعهد والعرفان بالجميل أهدي جهدي وعملي المتواضع إلى من قرن عزّ جلاله حقّهما بحقّه، من قال فيهما "..واخفض لهما جناح الذّلّ من الرّحمة ..." (الاية 24 من سورة الإسراء)

إلى من أمر ببرّها ووضع الجنّة تحت أقدامها، من ربّتني وأنارت دربي،

من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، نور عيني .. أمي الحبيبة "روزة "

إلى من أوصلني إلى برّ الأمان في دراستي ورحلتي في الحياة، من لم ولن يبخل بشيء

من أجل دفعي إلى طريق النّجاح، من علّمني الصّبر والحكمة والموعظة الحسنة ..أبي "محمد"

اعترافا بفضلكما ووفاءً بحقّكما، حفظكما الله و أطال عمركما..

إلى من حبّهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي،

من يفرحون لفرحي ويحزنون لحزني.. إخوتي "أرزقي"، "أعمار عبد الله"، و أخواتي "صبرينة" و "إيمان"

إلى من لم يحرموني حنانهم ودعواتهم المستجابة منذ ولادتي،

من غرسو فيّا نبل الخلق والأخلاق، أطيب الفضائل والقيم.. أجدادي وجدّاتي

إلى سندي في الدّنيا، من لا أحصي لهم فضلا..عائلتي "دحمون" و"بوبكر" وجلّ أقاربي

إلى عربون الحب والوفاء،

من تقاسمتا معي أعباء هذا العمل "حنان"، "ليندا" و عائلتيهما

إلى أصدقائي "ميليندا "، "زيدان"، "يسمين" و"زكرياء"

إلى كلّ أساتذتي وطلبة السنة الأولى والثالثة في قسم اللّغة والأدب الإنجليزي بجامعة مولود معمري

إلى كلّ ضمير حيّ، كلّ طالب علم حقّ،

من ينفون تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين

إلى من غرسوا الأشواك ووضعوا الأوتاد على دربنا، من كنّا لهم سفينة عِلْمٍ تجري بما لا يشتهون

إلى جميع هؤلاء وأولائك، أهدي هذه الثّمرة ..ولهم بعد الله الفضل

✍ ليلية

إهداء

أهدي هذا العمل و ثمرة جهدي لّلذاني قال الله عزّ و جل فيهما :

"ولا تقولا لهما أف ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما..."

أبي و أمي العزيزان أطال الله في عمريهما و أدامهما تاجا فوق رأسي

إلى التي سهرت على نصحي و إرشادي ،أمي الثانية خالتي "تيطام"

إلى سندي و شموع العائلة إخوتي الأعزاء :خالد ،جعفر ،محمد و يونس

إلى أحن القلوب علي أخواتي العزيزات :نسيمة ،أمال و كريمة

إلى أزواج أخواتي:سعيد و جمال و زوجت أخي صليحة ...

إلى أولاد أخواتي :فيصل ،فارس،أمين ،محمد أرزقي ،إيمان و ليندة...

إلى أولاد أخي :فارس و فايز

إلى كل أفراد العائلات التالية :هيني، همور ،بن سليمان، حروش

إلى من فارقونا من سنين إلا أنّ حبّهم في القلب متين أجدادي رحمهم الله

إلى كافة عمال مكتب الشؤون الاجتماعية لبلدية أيت محمود

إلى زميلة المشوار و رفيقة المسار من قاسمتني أعباء و مشاق هذه المذكرة "ليلية "و عائلتها

أهدي لكم هذه المذكرة عربون محبتي و احترامي

✍ **حنان**

كلمة شكر وعرفان

مصداقا لقول خير الأنام سيدنا صلى الله عليه وسلم

"لا يشكر الله من لا يشكر النّاس"

الشكر، التقدير والعرفان لكل أساتذة قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري – تيزي وزو–

نخص بالذكر **الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين**

يتقدّمهم الأستاذ "عليوة جمال" رئيسا، والأستاذ "محمد شريف فتحي" مناقشا

على قبولهما مناقشة مذكّرتنا وتخصيصهما وقتهما الثمين قراءة وإثراءا لها،

وعلى توجيههما، تدخلهما وتصحيحهما القيّمين

كنتم شموعا تذوب لتنيرنا طيلة مسارنا الجامعي.

تقبّلوا منا فائق الشّكر والامتنان.. وجزاكم الله خيرا عناّ

✍حنان وليلية

شكر خاص

"لئن شكرتم لأزيدنّكم" (الأية 07من سورة إبراهيم)

الشكرالكبير والإمتنان العظيم للدكتور **"محمد سي بشير"**

على قبوله الإشراف علينا في عملنا المتواضع،

على صبره، تفهمه وجل عونه –المعنوي منه قبل المادّي

صقلتم فينا التّميّز، المثابرة والثّقة في النّفس

جزاكم الله خيرا إن شاء الله

ولأنّ **"من علّمك حرفا تكن له عبدا"**

لا يفوتنا شكر مشرفنا السابق **"الدكتور نسيم بلهول"**

الراسم لمنهجنا ودربنا وحماسنا العلمي.

دمتما ذخراً وفخراً للجامعة الجزائريّة إن شاء الله

✍ ليلية وحنان

الفهرس

الإهداء.

كلمة شكر وعرفان.

شكر خاص

مقدمة..... أ

1 – إشكالية الدراسة ..... ب

2 – الفرضيات ..... ج

3 – أسباب اختيار الموضوع.....د

4 – أدبيات الدراسة.....د

5 – مناهج الدراسة .....هـ

6 – نظريات الدراسة ..... هـ

7 – مقتربات الدراسة ..... و

8 – تصميم الموضوع ..... ز

الفصل الأوّل : ظاهرة النزاع الدولي : تأصيل مفاهيمي ونظري..... 19

النظام الإقليمي 22

النظام الإقليمي للشرق الأوسط 23

المنظومة العربية 23

المنظومة الفرعية الخليجية 23

الشرق الأوسط 25

السياسة الخارجية 27

الأمن الإقليمي 28

المبحث الأوّل مفهوم، أسباب ومراحل النّزاع الدّولي..... 30

المبحث الثّاني المداخل النّظرية في تفسير النّزاعات الدّوليّة..... 41

المبحث الثّالث فضّ النّزاعات الدّولية بين الوساطة والتّحكيم..... 49

خلاصة الفصل الأوّل:..... 53

خاتمة الفصل الأوّل: 55

الفصل الثاني : العلاقات الإيرانية الإماراتية بين التحالف والتخالف..... 56

المبحث الأول: النزاع الإيراني الإماراتي .. الجذور، الأسباب و التداعيات.....59

المبحث الثاني: ملف الجزر بين المبررات الإيرانية و الدلائل الإماراتية.....69

المبحث الثالث: قضية الجزر الثلاث.. دبلوماسية إماراتية و تعنت إيراني 76

خلاصة الفصل الثّاني:.....84

خاتمة الفصل الثّاني:.....85

الفصل الثالث : إيران والإمارات.. صياغة لنمط التّفاعلات المستقبلية.....86

المبحث الأول : العوامل والأطر المحدّدة للإستراتيجية الإيرانية الإقليمية الشّرق أوسطية 88

المبحث الثاني: الآفاق الإستراتيجية للسياسة الإيرانية المستقبلية الخليجية وتداعياتها على الجزر الثّلاث...103

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية: اِحتمالات الصّراع والتّسوية.....111

خلاصة الفصل الثالث: 117

خاتمة الفصل الثّالث: 118

خاتمة.....119

قائمة المراجع 121

الملاحق..... 144

فهرس الملاحق

ملاحق الصّور

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	خريطة لموقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية	137
(02)	خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة	138
(03)	الجزر الإماراتية الثلاث ("طنب الكبرى"، "طنب الصغرى" و "أبو موسى")	139
(04)	الصادرات و الواردات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي	140
(05)	المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	141
(06)	إقتصاد دول التعاون الخليجي	142
(07)	نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي	143
(08)	إيران و الإمارات	144
(09)	المؤشّرات الإقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة	145

الملاحق الكتابية

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(10)	إمكانية تطوير القدرات النّووية السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة	146
(11)	دولة الإمارات العربية المتحدة .. رؤية اِقتصادية	158
(12)	المقترح الإيراني الشامل (**The Grand Deal**)	160

مقدّمة

شكّلت الجغرافيا السياسية ولا تزال اللّبنة المصيغة لأهمّية المناطق الجيوستراتيجيّة ماضيًا، حاضرًا ومستقبلاً؛ في مقدّمتها الخليج العربيّ كجسرٍ للسّلام والحرب، لتّواصل والتّوتّر، ممثّلاً لشريان العلاقات الدّوليّة؛ لما يحضى بأهمّية جيوتاريخيّة منذ ما قبل الميلاد؛ أهمية لم يفقدها باكتشاف رأس الرّجاء الصالح لوصيلة الشّرق بالغرب ما أتاح له لأن يؤول قلب العالم وموضوع صراع للقوى المسيطرة عليه والمحلّية، جالبًا – بدايةً– للسيطرة البرتغاليّة المنقضية على يد التّحالف الإيرانيّ – البريطانيّ، والهولنديّة المسيطرة على تجارة الحرير، التّوابل واللّؤلؤ قبل إخراج أبناء المنطقة لهم والحيلولة دون التّواجد الفرنسيّ فيه، ليضحى مسرحًا للمواجهة الأوربية من جهة، والعثمانية، الفارسية، والعربية من جهة أخرى، قبل فتح السّبيل للسيطرة البريطانيّة دون منازع أوائل القرن التاسع عشر للميلاد (19)، خالقةً لعديد بؤر التّوتّر والنّزاع في المنطقة للحيلولة دون وحدتها وتكتّلها واستتبابًا لتجزئة التجزئة من جهة، وتأجيج الأطماع الإقليميّة والسّعي للهيمنة من قبل عديد الدّول في المنطقة في مقدّمتها إيران الشّاه.

الانسحاب البريطاني من الخليج وبعده التواجد الأمريكي فيه – ملء الفراغ – أدّى لتعزّز إيران لموقعها في خضمه، وتحوّلها من حامٍ للثوابت الإستراتيجية الخليجيّة – المعزّزة مع معطى "الثّورة الإسلاميّة" العام ألف وتسعمائة وواحد وسبعون للميلاد (1971م)، ما أفضى لخلقها النّزاع حول جزر "طنب وأبو موسى" كخطوة أولى في مسعاها الإقليمي لما يجسّده من معطى أمني متحكّم في بنية الاقتصاد الدّوليّ وكبوابة للحركة الدّولية فيها والحاجة العالمية له؛ ليؤول بهذا "رابطة القلب والجسد والشّريان" أساسيّ للتّدفقات النّفطيّة والأسواق الدّوليّة من وإلى المنطقة، قبل تصاعد التّنافس مجدّدًا عليه في ظلّ المعطى النّفطيّ وإحكام الولايات المتّحدة الأمريكيّة قبضتها عليه في إطار "ملء الفراغ" ومفرزات النّظام الدّوليّ من ضمنها أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام ألفين وواحد وما صاحبها من احتلال العراق.

فتحول مفهوم الأمن القومي لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى معطى الأمن الشامل والإقليمي و"مركب الأمن"، جعل أمون الدول لا تستكمل إلّا باستتبابه خليجيًا لأهمّية الجيواقتصادية والجيوسياسية منذ القدم؛ ما أدّى لإضرام حروبٍ لا متناهية فيه بين القوى الاستعمارية الغربية القديمة والقوى المحلية، جاعلًا إيّاه مصدرًا للصّراع العالميّ وأساسًا للتّحالفات السّياسية والمصيغ للأسس الدّوليّة والإقليميّة والمحلّية في التّوجّهات السّياسية الرّسميّة، خاصّةً من تقلّص فرص السّلام وزيادة الصّراع الإقليميّ والدّوليّ عليه بما أثّر ولا يزال يؤثّر على الرّؤى الأمنيّة وموازين القوى الأساسيّة فيه؛ ليكون مدخلًا للثّرة والثّورة من وإلى المنطقة؛ ما يجعل في هذا الصّدد التّركيز على حالة النّزاع بين إيران والإمارات حول الجزر الثّلاثة المتمثّلة في "**طنب الكبرى**"، "**طنب الصغرى**" و"**أبي موسى**" ومركزيّته في بلورة إستراتيجية الدّور الإيراني حيال الخليج العربي، المنظومة الفرعيّة الشّرق أوسطيّة، خاصّةً لما بعد احتلال العراق وتحييده.

1 الإشكالية.

1 . 1 .الإشكاليّة المركزيّة:

لطالما حضيت منطقة الخليج العربي كمنظومة فرعيّة شرق أوسطيّة ومعها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة وجزر "طنب" و"أبو موسى" بأهمية كبرى في الإدراك الإيراني؛ فمن منظور المصلحة الإقليميّة وبالنّظر للأهمّيّة الجيواستراتيجيّة

للجزر؛ ما هو المرتكز الإيرانيّ للإهتمام بالجزر الثّلاثودوره في صياغة اتّجاه دورها المستقبليّ حيال الخليج العربيّ للفترة الممتدّة ما بين 2003 – 2011م ؟

1-2.الأسئلة الفرعيّة:

س1 : عادة ما تكون السّياسة الخارجيّة للدّول نزاعاتيّة أكثر منها تعاونيّة، ففيما تتمثّل أسباب ظاهرة النّزاع الدّوليّ؟ وما هي أهم المداخل النّظريّة المفسّرة لأسباب الظّاهرة النّزاعاتية؟ وكيف بالإمكان تسوية النّزاع الدّولي بالسّبل السّلمية؟

س2 : ماهي الأسباب الموضوعيّة للإحتلال الإيرانيّ للجزر الإماراتيّة الثّلاثة؟ فيما تكمن الحجج والبراهين الإيرانية والإماراتية في تأكيد أحقّية كلّ منهما في ملكيّة الجزر الثلاث محلّ النزاع؟ وما هي أهم الترتيبات الإقليميّة والدّولية في سبيل استرداد أحقّيتها في "طنب الكبرى"، "طنب الصغرى" و"أبي موسى"؟

س3:كيف يمكن للمحدّدات الإيرانية الداخلية، الإقليمية، والدولية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أن تكون معزّزا أو كابحا في السياسة الإيرانية ومساعيها في لعب دور إقليمي شرق أوسطي وخليجي محوري؟ ما هي الخيارات الخليجية ومعها العربية والإسلامية في ظلّ المعطى الشرق أوسطي من جهة والإيراني من جهة أخرى مع التّركيز على ما سيؤول إليه النّزاع حول الجزر الثلاث؟

2-فرضيّات الدّراسة:

1-2.الفرضيّة الأساسيّة:

إنّ المنظور المصلحيّ الإيرانيّ والأهمّيّة الجيوستراتيجيّة للخليج العربي عامة ولدولة الإمارات العربيّة المتّحدة وجزرها الثّلاثة خاصّة كمدخل للخليج العربيّ هما الدّوافع الأساسيّة لبلورة أسس الإستراتيجيّة الإيرانيّة ومشروعها الإقليمي حيالها خاصة بعد احتلال العراق.

2-2.الفرضيّات الثّانويّة:

1- إن المصالح الحيويّة للدّول تقتضي ضرورة التّوسع على حساب تخوم دول الجوار الجغرافيّ ما يؤدّي لطغيان البعد النّزاعاتيّ على نظيره التّوافقيّ كأساس حاكم للعلاقات الدولية والإقليميّة خاصّة والدّوليّة عامّة كما هو الحال في النّزاع الإيرانيّ الإماراتيّ.

2)- إنّ الأهمّيّة الجيواستراتيجية لجزيرة **"أبي موسى"**، **"طَنَبْ الكبرى"** و**"طَنَبْ الصّغرى"** هما الدّوافع الأساسيّة لاحتلالها من قبل إيران، في ظلّ المصادر البريطانية في حجج كليهما حول أحقّيتها فيها والتنديد الإماراتي الإقليميّ والدوليّ حيال ذلك المناقض والمساعي الإيرانيّة في لعب دور إقليميّ في المنطقة ما يؤثّر على مستقبل العلاقات بينهما.

3)- إنّ الإمتيازات الداخلية، الإقليمية، والدولية الإيرانية سلاح ذو حدّين في صياغة مشروعها الإقليمي ودورها المستقبلي الشّرق اوسطيّ عامّة ، والخليجيّ ومعه قضية النّزاع حول الجزر الثّلاث بخاصّة.

3-أسباب اختيار الموضوع:

3-1.الأسباب الذّاتيّة:

فرضتها طبيعة الإختصاص والمتمحورة حول الدّراسات الماعلّقة بالمنطقة الشّرق أوسطيّة بمنظوريها، وحبّ الإطّلاع والتّعرّف على الواقع الحاكم للعلاقات الإيرانيّة الإماراتيّة بالنّظر إلى الأهمّيّة الجيوإستراتيجيّة لكليهما في المنطقة، والّذي يتوافق مع ميول الباحثتين، واشتراكهما حول وجهة نظر مماثلة حول وجوب تقديم عمل يفيد الطّلبة ويستفسدون منه، خاصة مع قلّة المذكّرات المنجزة في سياق هذا الموضوع الرّاجعة أساسا لحداثة القسم والتخصّص.

3-2.الأسباب الموضوعيّة:

الأهمّيّة الّتي تحضى بها منطقة الخليج العربي من جهة، ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة -عامة- وجزرها الثّلاث – خاصة- من جهة أخرى ، في تجسيد الاستراتيجية الإيرانية المستقبلية ومسعاها للعب دور محوري في منطقة شبه جزيرة العرب – الجزء الأهم من المنطقة الشّرق أوسطيّة، وتسليط الضّوء على العلاقات الإيرانيّة-الإماراتيّة خاصّة ما تعلّق بالنّزاع القديم المتجدّد حول **"طنب الكبرى"**، **"طنب الصغرى"**، و**"أبي موسى"**، وليكون بمثابة مقدّمة لأبحاث أخرى مستقبلاً بما يحقّق تراكمية علميذة معرفيّة في حقل العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية عامّةً وتخصّص الدّراسات الشّرق أوسطيّة على وجه التّخصيص.

3-3.الأسباب المكتبيّة :

بغية الخوض في المواضيع غير المتداولة كثيرًا والّتي تشهد المكتبات الوطنيّة والدّوليّة عجزا فيها ، وكذا العقبات الّتي تصادف الباحثين من :عدم توفّر المادّة العلميّة المتخصّصة ومعها قلّة البحوث التّحليليو الاستشرافيّة في صلب الموضوع، إضافة إلى صعوبة الدّراسات المتعلّقة بطبيعة التّفاعلات والتّأثيرات المتحكّمة في العلاقات الإيرانيّة الخليجيّة عامّة ومع الإمارات خاصّة ، إضافة إلى ضيق الوقت في استخدام وترجمة المصادر باللّغة اللاّتنيّة .

4-أدبيّات الدّراسة :

4-1. باللّغة العربيّة :

كتاب " **حسين بوقارة** " بعنوان (**تحليل النّزاعات الدولية**)، للعام 2008 [1]، والّذي استعين به في الفصل الأول للحديث عن ظاهرة النزاعات الدولية من مفهومها ومراحلها.

4-2 .باللّغة الفرنسية:

كتاب " **Charles Rousseau**" تحت عنوان [2] (**Droit international public**) ،اعتمد في الحديث عن أهم الوسائل الدبلوماسية المنتهجة في إدارة وحل النزاعات الدولية والّتي من بين أهمها "التحقيق".

---

*(1): حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية**، الجزائر، دار هومة، 2008.*

*(2) :Charles Rousseau, **droit international public**, 1979, 9eme ed.*

4–3 .باللّغة الإنحليزية:

كتاب "**Roger Louis**" المعنون بـ (**The Empire in The Middle East 1918 – 1939**)[1] ، **استخدم في طيات الفصل الثّاني إبرازًا للهيمنة البريطانيو على الخليج العربيّ عامّة وإمارات السّاحل العمّانيّ بخاصّة.**

5– مناهج الدّراسة:

1– المنهج التّاريخيّ:

يمثّل الطريقة العلميّة لتحليل الظّاهرة وتعاقبها زمانا ومكانا بغية فهم حاضرها ومستقبلها، وانتُهِج في دراسة تاريخ العلاقات الإيرانيّة–الإماراتيّة مع التّركيز حول ما سيؤول إليه النّزاع في ظلّها .

2 . المنهج المقارن:

يقوم بدراسة الظواهر المتشابهة أو المختلفة ،باعتباره يجمع بين النشاط الفكري والتحليل المنظم بغية التوصل واستخلاص عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة مع اشتراطها وجود نقاط مشتركة بين الظواهر محل المقارنة؛ وقد تمّ الاستعانة بهذا المنهج في معرض المقارنة بين الأدلة الإيرانية ونظيرتها الإماراتية وذلك في حيثيات المبحث الثاني من الفصل الثاني من الدراسة.

6–نظريّات الدّراسة:

6–1.نظريّة المباريات:

تطبيق هذه النّظريّة في الدّراسة، تجد مبرّرات استعمالها فيما قام به كلّ من: "**كابلان**" (**Kaplan**) "**شيلينغ**" (**Schelling**) و"**ريكر**" (**Ricker**) الذّين حاولوا تطبيقه في مجال السّياسة الدّوليّة. ويصف "**كابلان**" تحليل اللّعبة بأنّها : "**أحسن أداة متاحة لتحليل مشاكل الإستراتيجية**".

والغرض الكامن خلف نظريّة اللّعبة –على أيّة حال– هو أنّ اللاّعب ليس فقط عقلانيّا تماما ولكن مدركاً من تلقاء نفسه بالأولويّات في أغراضه وأن تتوفّر عنده معرفة تامّة بالإستراتيجيّات المتاحة لتحقيق العائد، ويكون مشغولا تماما بمحاولة مضاعفة عائده بطريقة تتماشى مع تكوين عائده الشّخصي أو في ترتيب الأفضليّات. وكما قال "**رالف جولدمان**" (**Ralph Goldman**) أن : "**الإستراتيجية هي برنامج شامل للأعمال يتّخذه اللاّعب لكي يحقق نتيجة مرغوبة أو مجموعة من النّتائج تحت ظروف معاكسة أو صراعيّة**"[2].

---

(1): Roger Louis, ***The Empire in The Middle East 1918 – 1939****, London*

(2):عبد الناصر جندلي، ***تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية****، 2005، ص ص 157 -156.*

لتنتهج في هذا الإطار في الحديث عن الأولويات الإستراتيجية في المشروع الإيراني للعب دور فاعل وفعال في المنطقة الخليجية والشرق أوسطية في مقدّمته احتلال الجزر الثلاث.

6-3.النّظريّة الجيوستراتيجيّة " Geo-stratigic theory " :

وضع أسسها "**فردريك راتزل**" نهاية القرن التاسع عشر(ق19م) منبهاً للآثار الحتميّة للعوامل الجغرافيّة في تشكيل سياسة الدّول، وهو علم دراسة العلاقة بين الأرض والإستراتيجية، الّذي يوضّح كيف أن للعوامل الجغرافية كالمناخ والتّضاريس والموقع الجغرافيّ وغيرها، دور حتميّ في تشكيل إستراتيجيّة الدّولة، ومن روادها "**ألفريد ماهان**" (**Alfred Mahan**) و"**ماكندل**" (**Makindel**)[1] .

انتهجت في معرض الحديث حول الأهميّة التي يحضى بها الخليج العربي ومعه الجزر الإماراتية الثلاث بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية حيالهما، بالإضافة إلى عرض الأهمية البالغة لدولة إيران وذلك في المدخل المفاهيمي والمبحث الأول من الفصل الأخير.

6-4.النظريّة النّظم:

استخدمت لوصف طبيعة العلاقات القائمة بين عناصر الظّاهرة السّياسيّة ، ويعد (**تالكولت بيرسونز**) ، (**كارل دويتش**) ، (**مورتن كابلان**) و(**ريتشارد روزكرانس**) من أبرز روادها [2]. اعتمدت في الحديث عن إيران المنتمي للمنظومة الفرعية الخليجية والشرق أوسطية التي بدورها تنتمي –من خلال التفاعل– إلى النّظام العالمي وهذا ما يُظهر تأثُّرها بالتّداعيات الإقليميّة والدّوليّة في صياغة أسسها الإستراتيجيّة

7-مقتربات الدّراسة:

7-1.مقترب الدّور :

يعدّ الدّور كلّ وضعً ذو صلة بأدوارٍ وأوضاعٍ أخرى[3]، وهو حسب نظريّة الدّور مرتبط بحجم ما تملكه الدّولة من إمكانات وقدرات المشكّلة لعناصر القوّة والضّعف، استُعِينَ به للحديث عن نوعيّة الدّور الذِّي يمكن لإيران الاضطلاع به في الحيّز الخليجيّ والشّرق أوسطيّ ككلّ، من خلال الحديث عن نوعيّة الدوره وأهم عناصره الماديّة (الجغرافيّة، الاستراتيجيّة، الموارد، الإقليم)، وغير الماديّة (المقوّمات الاجتماعيّة للبيئيّة الدّاخليّة للدّولة) والمؤثّرة على طبيعة البدائل المصيغة للسّياسة الخارجيّة الإيرانيّة وأسسها الإستراتيجية، والتفصيل فيه كان في طيّات المبحث الأول من الفصل الثالث.

---

(1):ليلية دحمون، **الثورة في الشؤون العسكرية ومستقبل القوّة الأمريكية في عالم الأزمات**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ،2012 ، ص 13

(2): محمد أحمد نابلسي (وآخرون)، **الجغرافيا السياسية والإستراتيجية الجغرافية**، سوريا : مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص33

*(3):صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي، أسسه و أبعاده**، ط1 ،بغداد، منشورات جامعة بغداد، 1980، ص81.*

7-2.المقترب الاتّصالي:

يعدّ "**كارل دويتش**" رائده في دراسة النّظم السّياسيّة، فالعمليّة الاتصاليّة جانب محوريّ في أيّ نظامٍ سياسيّ[1]، خاصة في ظلّ التفاعل مع مكوّنات النّظام الإقليمي والدّوليّ. اعتمد في الحديث عن مختلف التّحوّلات في النّظام الكلّي العالمي وتأثيره على الاستراتيجيات الدّوليو والإقليمية اتّجاه المنطقة الشّرق أوسطيّة على وجه العموم والخليجية على وجه الخصوص وتداعياتها على صياغة الدّور الإيراني في المنطقة

8-تصميم الموضوع:

بغية الإلمام بالموضوع والإحاطة به من كلّ جوانبه، صيغت خطّة منهجيّة مهيكلة على الشاكلة التّالية:

مقدمة: تمت محاولة التّعرف والتعريف بالموضوع والدّخول فيه، ومنه طرح الإشكاليّة المركزيّة والتّساؤلات الثّانوية للدّراسة مع وضع مجموعة من الفرضيات كمحاولة أوّلية للإجابة على ما سبق إضافةً إلى كلّ من الأطر المنهجية والنّظريّة والمقتربات المستخدمة فيها؛ ليوضع الموضوع في نهاية المطاف في هيكله المنهجيّ.

- **الفصل الأوّل:** المعنون بـ "**ظاهرة النّزاع الدّولي : تأصيل مفاهيميّ و نظريّ** "، بغية التّدقيق فيه تمّ إلحاقه ثلاث مباحث، وقبل الدّخول في حيثيّاتهما تمّ الإيفاد بأهمّ المفاهيم والمصطلحات الخادمة للموضوع وللدّراسة ومنه خصّصنا المبحث الأوّل حول "**مفهوم ، أسباب و مراحل النّزاع الدّوليّ** "، وتناولنا "**المداخيل النّظريّة في تفسير المنازعات الدّوليّة** " في المبحث الثّاني، أمّا المبحث الثّالث فخصّص للحديث عن أساليب الوساطة والتّحكيم في فضّ المنازعات الدّوليّة.

- **الفصل الثّاني:** سيتطرّق فيه إلى العلاقات الإيرانيّة الإماراتيّة بين التّحالف والتّخالف ؛ بحيث خصّصنا المبحث الأوّل حول "**النّزاع الإيرانيّ الإماراتيّ .. الجذور، الأسباب والتّداعيات**"، والمبحث الثّاني يدور حول المبررات الإيرانية والدلائل الإماراتية بشأن أحقّيتهما في الجزر الثلاث ، أمّا المبحث الأخير فيحمل عنوان "**قضية الجزر الثلاث.. دبلوماسية إماراتية وتعنت إيراني**".

- **الفصل الثّالث:** تحت عنوان " **إيران والإمارات.. صياغة لنمط التّفاعلات المستقبلية**" ويدرس المبحث الأوّل "**العوامل والأطُر المحدّدة للإستراتيجية الإيرانيّة الإقليميّة الشرق أوسطية**"، ليدرس المبحث الثّاني "**الآفاق الإستراتيجية للسياسة الإيرانية المستقبلية الخليجية وتداعياتها على الجزر الثّلاث**"، في حين المبحث الثّالث فييستشرف "**مستقبل العلاقات الإيرانيّة الخليجية بين احتمالات الصّراع والتّسوية عامة والنّزاع مع الإمارات خاصّة**".

خاتمة: سيحاول من خلالها استخلاص نتائج الدّراسة والإجابة على الإشكاليّة والتّساؤلات من خلال إثبات مدى صحّة الفرضيّات الموضوعة.

---

*(1):جيمس دورتي (وآخرون)، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** توزيع مركز أحمد ياسين، عمان، 1995، ص104 .*

الفصل الأوّل

ظاهرة النّزاع الدّولي
تأصيل مفاهيمي ونظري

مقدمة الفصل الأوّل

منذ بداية البشرية والوجود الإنسانيّ في المعمورة، انصبّت علاقات "بنو آدم" حول شَقَّين أساسيين اِثنين هما العلاقات التّعاونيّة التّكافلية والتّلاحميّة من جهة، والعلاقات التّنابذيّة، التّنافريّة والصّراعيّة من جهة أخرى، لتطغى بعضها على بعضٍ بحسب الضّرورة والعوامل؛ في حين النّظر للعلاقات الإنسانيّة خاصّة والعلاقات الدّولية عامّة – الّتي تمّ ترسيخها وتعزيزها وإسقاط الأولى على الثّانية مع المدرسة السّلوكية وكلّ ما جاءت به – نجد طغيان الجانب الصّراعاتي على حساب الجانب التّعاونيّ كصفةٍ طابعةٍ وملازمةٍ لها.

في حين الحديث على اللّبِنات الأولى للصّراعات الإنسانيّة تحوم حول تأويلاتٍ عدّة في هذا الصّدد، ولعلّ أبرز وأهمّ ما يُتّفقُ عليه في المقام الأوّل هو طرد "آدم" (عليه السّلام) من الجنّة بسبب خلافاته وإبليس، أمّا في المقام الثّاني فنجد الجانب المراهن والقائل أنّ النّواة الأولى وأصل الصّراع – والصراعات البشريّة فيما بعد – لم يبدأ مع "آدم" (عليه السّلام)، بل مع أبنائه وذرّيته وفلذاته من "حواء" وبالضّبط حينما قتل "قابيل" أخاه " هابيل" لتنذر ببداية الخلافات المتحوّلة لصراعات البشريّة ومن ثمّ الدّولية والكونيّة.

تضارباتٍ عدّة ومتعدّدة على اِختلاف الأسباب والدّوافع التي تقود الاِختلافات وتؤجّجها، إلّا أنّ النّتائج المنجرّة عنها هي دومًا نفسها والدّائرة حول قوقعةٍ واحدةٍ جامعةٍ إمّا للنّزاع أو الصّراع؛ ولعلّ الأدلّة التّاريخيّة لَكثيرة ومتنوّعة في هذا الصّدد بدايةً والتّقهقر في العلاقات ما بين "أثينا" و"إسبارطا" الّتي أدّت إلى الحروب "البيليبونيزيّة" مرورًا بالعلاقات الطّابعة للدّول الأوروبيّة وما اِنجرّ عنها من مختلف حروب القارّة الأوروبيّة، والّتي بدورها أثّرت على العلاقات الدّوليّة لتكون أحد الأسباب والفاعل الأساس في إشعال الحربين الكونيّتين اللّتين كادتا أن تؤدّيان لكارثةٍ بشريّةٍ نوويّةٍ في إطار تحوّل الصّراع بين القطبين الشّرقيّ المتمثّل في الإتّحاد السّوفياتي والغربيّ الدّائر في فلك الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد خروجها من عزلتها، ليدخل النّزاع "الإيرانيّ – الإماراتيّ" كذلك ضمن تلك الأدلّة التّاريخيّة القديمة الجديدة على صحّة هذا الطّرح.

فهل النّزاع الإيراني – الإماراتي مشابه للأدلّة التّاريخية السّابقة الذّكر من حيث الأطراف والأسباب والدّوافع والنّتائج والتّداعيات؟ أم أنّه يمثّل نزاعًا فريدًا من نوعه بدأ تدريجيًا وتواطئيًا مُمهّداً لسياساتٍ وإستراتيجياتٍ مستقبليّة بعيدة المدى من جانب الطّرفين الغربيّ (بريطانيا وخليفتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة) والإيراني (ما قبل وما بعد الثورة الخمينية) لذا مهّد ذلك الماضي الرّاهن لحاضرٍ قائمٍ ومستقبلٍ مرغوب؟ هذا من جانب، أمّا من الجانب المقابل فما مدى صحّة إطلاق لفظ ومصطلح النّزاع على حقيقة ما يحدث بين إيران والإمارات من علاقاتٍ حاكمةٍ لبعضها البعض؟ وإذا كانت "الأضداد " أحسن أداة لفهم "الأضداد" بحدّ ذاتها والاِختلافات فبما بينها،

فما هي أحسن المفردات الممكن اِعتمادها في فهم مصطلح النّزاع عامّةً وظاهرة النّزاعات الدّوليّة خاصّة؟ والواجب الإشارة إلى البعض منها ضرورةً بفعل تغلغلها وتداولها في ثنايا الدّراسة بما يتوافق وقول **"روبيرت داهال"**؟

كنتيجةٍ طبيعيّةٍ لما سبق، فإنّ الحديث عن النّزاعات – دوليّةً كانت أم إقليميّة – يجرّنا تلقائيا إلى التّطرّق ولو بصفةٍ سطحيّةٍ إلى الأسباب المثيرة والمؤدّية إلى النّزاعات عامّة، ما يجعل الأهمّية بما كان القول متسائلين عن ماهية أهمّ المداخل والنّظريات المؤصّلة والمحدّدة للأسباب الجوهريّة المنشئة لهذه الظّاهرة بغضّ النّظر عن ما إذا كانت ظاهرةً عرَضية أم مرَضية؟

ولعلّ أهمّ ما يتبادر إلى الذهن بعد التّطرّق لمفهوم النّزاع الدّولي والمفاهيم المتداخلة وإيّاه والبحث في الجذور الأساسيّة المولّدة لأسبابه، ما هي الأدوات الدبلوماسيّة المنتهجة والمتعارف عليها إقليميًّا ودوليًّا في فضّ وحلّ النّزاعات سلميًّا دون تصعيدٍ فيها؟

إلّا انّه وقبل التّطرّق إلى حيثيّات ومضامين هذا الفصل، اِرتأينا أوّلًا – وقبل التّأصيل في ثنايا أسباب النّزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر الثّلاث – التّطرّق إلى أهمّ الفواعل وموضوع النّزاع الدّائر من خلال التّعريف بالأهمّية المكانيّة والجيوبوليتيكيّة لكلّ من إيران والخليج العربي عامّة والإمارات العربية المتّحدة والجزر الإماراتية الثلاث (طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصّغرى، أبو موسى) على وجه الخصوص ودورها في صياغة اِتّجاه إستراتيجية الدّور الإيراني في المنطقة.

النظام الإقليمي:

النظام من التأليف أي الضّم [1]؛ يعرفه "مارتن كابلن" أنّه :"مجموع النماذج والقواعد المترابطة الحاكمة لعمل العلاقات بين الدول و تحدد مظهر ومصادر الانتظام فيها، خلال فترة زمنية معروفة" [2] . في حين يعرّفه "مصطفى علوي" أنه« شبكة معقدة لعلاقة والتأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة »[3] .

لتحوي بهذا العلاقات الدولية ثلاث مستويات للتّحليل (مستوى النظام العالمي، مستوى النظام الإقليمي ومستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي) [4] متداخلة و متبادلة التأثير ، مرتبطة بدرجة الصراع و التعاون على مستوى القمة في النظام الدولي أين يعطي مجال اكبر لحركة النظم الإقليمية و التأثير فيه أو العكس[5] .

ليشير النظام الإقليمي إلى العلاقات و التفاعلات بين مجموع الدول الواقعة داخل نظام إقليمي جغرافي واحد[6]؛ و يكون في خضمه المعيار الجغرافي، التماثلية،و التفاعلية أساس احتكامه في تحديد ماهيته ،في حين تعود أسباب ظهوره إلى: **الدوافع الأمنية**[7]، **الدوافع السياسية والاقتصادية**[8] و**المتغير الدولي**.

ليكون حسب "**جوزيف ناي**" :« وحدة تحليل تتوسط الدولة القومية و النظام الدولي » [09]. ويقوم النّظام الدّولي حسب كلّ من "**كانتوري**"(CANTORI) و"**شبيغل**"(SPIEGEL) بمهام عدة يخوّل لها اعتبارها أداة منهجية لتحليل العلاقات الدولية [10] . ليكون من بين أمثلة هذه الأنظمة الإقليمية:

---

*(1): ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ط1، صادر للنشر، ص578.*

*(2): Mortan Kaplon, **System And Process In International Politics**, Eby And Souns, 1962, P12.*

*(3): عبد القادر محمد فهمي، **النظام الإقليمي العربي و احتمالات و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**، دار وائل، 1999، ط1، ص15.*

*(4):جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقة السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1993، ص ص17-18.*

*(5):جمال زهران، **النظم الإقليمية في إطار لنظام العالمي الجديد، مركز البحوث و الدراسات السياسية**، 1994، ص ص253-254.*

*(6) : Laudars.Bland Purbin, **A.C.Contemporary International Politics**, Willey, 1977, P340.*

*(7) : David Eston, **Aframe Worke For Political Analysis Englewood Ciffs**, Prentica Hall, Inc, 1965, P11.*

*(8):أحمد يوسف احمد، **النظام الدولي و النظام العربي**، 1991، ص ص43-45.*

*(9) : Josephe S Nye, **Peace In Parts,Integration And Conflict In Regional Organization**, **Perspectives On International Relations**, Little Brown, 1971 , P5.*

*(10) : Cantori Louis J,Steven L Spiegel, **The International Politics Of Regions**, A Comparative Approach, Englewood Cliffs, 1970, p p 4-5.*

النّظام الإقليمي للشّرق الأوسط :

كما سبقت الإشارة فمصطلح الشرق الأوسط فسيفساء غير واضحة المعالم وذلك راجع إلى الأطر الفكرية والمشاريع السياسية المبلورة له والمتأرجحة ما بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية مبلورة في المشروع العربي والإسلامي والغربي و الذي تحدث عنه **"سعد الدين إبراهيم"** في مقاله **"الرؤية المستقبلية للشرق الأوسط العربي"** . ويظمّ في طيّاته:

المنظومة العربية:

تتحدث عنها الأدبيات النظمية الإقليمية الدارسة للعلاقة بين النظم الكلية والفرعية . الّتي تعود الى محاولات "**رينولدز**" (**REYNOLDS**)، هذه الأخيرة التي تعد نمط منتظم ومكثف من التفاعلات ، وفي هذا يجمع المختصون الإقليميون على وجوب ثلاث (03) شروط فيها هي [1]: وجود دولتين أو أكثر، هوية مشتركة والتقارب الجغرافي. وفي هذا تُعدّ المنظومة العربية جزءً منه [2]. إضتفةً إلى:

المنظومة الفرعية الخليجية:

تعد الحلقة الأصغر بعد النظام العربي[3] والإقليمي الكلي،كنتيجة للتحديات الأمنية فترة الثمانينات وملء الفراغ إقليميا ودوليا بعد الانسحاب البريطاني،ما أدى لتسميته من طرف المحللين بنظام فرعي لتوازن القوى[4] بين ثلاثة دول ساعية للهيمنة في إطار مثلث علاقات السيطرة (السعودية ،العراق و إيران) أين تنافست الأخيرتين على قيادة المنطقة في وقت لعبت فيه الأولى دور الموازن (THE BALANCER)، إلا إن متغيرات الإقليمية أدت لتحولها إلى دور طامح للهيمنة بعدها أصبحت احد ركائز سياسة الدعامتين[5]. لتكشف حربي الخليج الأخيرتين حالة اختزال التوازن في هذه المنظومة على مستويين هما :التفاعلات البينية داخل المنظومة الخليجية و توازن القوى الإقليمي[6].

ليكون توزيع الأدوار في المنظومة الخليجية حسب المختصين الإقليميين بين:

---

*(1): فواز جرجس،**النظام الإقليمي العربي و القوى الخمس الكبرى ،دراسة في العلاقات العربية الدولية و العربية –العربية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1998 ،ط1،ص ص 24-25.*

*(2):جميل مطر ،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1980، ط2،ص 36.*

*(3):خالد محمد أحمد الملا،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة 1971-1992**،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 1998 ،ص ص 59-60.*

*(4): Kaim Markus, **Great Power and regiona orders**, 03-201530 - على الساعة23و26دقيقة يوم in :http://www.ashgate.com/default.aspxl?page=637&calctitele=1pageSubject=493& tittle_id=9547&edition_id=10735.p5*

*(5):محمد سعيد إدريس،**دور الأمن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي**،مجلة المستقبل العربي،العدد 215،1997،ص42.*

*(6):محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي الخليجي العربي،سلسلة أطروحات الدكتوراه** ،34، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 3.*

- **القطاع المحوري**: تكون فواعله حسب **"مايكل هدسون"** (HIDSON) هي : "السعودية"، "العراق" و "إيران".
- **القطاع الطرفي**: يمثل الدول الخمس الصغيرة فيه، و هي: "البحرين"، "قطر"، "الكويت"، "عمان" و"الإمارات".

نظام التغلغل: الولايات المتحدة الأمريكية –وقبلها القوى الاستعمارية.

بتطبيق معايير النظم الإقليمية عليه، نجد أن المعيار الجغرافي والديني هو الجامع لهما خلافا لمعياري اللّغة و ظام الحكم السائد. ليعبّر النظام الإقليمي النفطي عن جملة تفاعلات ارتباطات بين الدول المطلة على الخليج العربي [6] أين يضم في طياته أكثر من ثلاث وحدات دولية، يربط بين دول الجوار الجغرافي الإقليمي يتعلّق بمنطقة جغرافية معيّنة، يمتاز بدرجة عالية من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي،يحوي شبكة تفاعلات سياسية ،أمنية،اقتصادية و عسكرية بين أعضائه.

ما لا يعني حتمية وجود الاستقرار والتعاون بل إن الاختلاف والصراعات والنزاعات هي الميزة الطاغية فيه حتى وصف بكونه "ولد مَأْزُومًا" [1]؛ ويرجع ذلك للأطماع و التأثيرات الخارجية و الاستعمارية و ما خلفته هذه الأخيرة من نزاعات حدودية بين العراق و الكويت ،و بين قطر و البحرين ،وبين السعودية و قطر ،وإيران مع كلّ من العراق (شط العرب)، البحرين ، ومع الإمارات كموضوع أساسي و محوري في هذا البحث .

لتكون مصادر التهديد للنظام الإقليمي الخليجي غير متمحورة فقط على القوى الاستعمارية الكبرى بل و كذا الإقليمية الداخلية و بالخصوص إيران كقوة لا يستخفّ بها اكتسبتها من خلال قدراتها العسكرية و أهميتها الإستراتيجية [2] إضافة للدعم الغربي لها الحائل دون معارضتها لاحتلالها للجزر الثلاث ، و تبنيها لمبدأ "أسلمة" المنطقة من خلال شعار "تصدير الثورة" و عدم الاعتراف باستقلال الدول الخليجية – برغم ادعاءاتها التعاونية معها تحقيقا للأمن الخليجي، إضافة للطابع العقائدي لنظامها (الشيعة و فكرة الإمامة)، وتورطها في دعم الإرهاب [3].

يتمحور تصوّرها للدور الإقليمي الممكن أن تلعبه في المنطقة وفق منظورها في حماية امن الخليج كدولة قائد ليس فقط في الخليج بل و كذا في العالم الإسلامي بأجمعه، وسعيها لتحقيق أمنها القومي ولو على حساب دول الجوار

---

(1):محمد السيد سعيد،مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، 253، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992، ص14.

(2):محمد سعيد البادي، الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور اتحادي و بعد خليجي و عربي، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1992، ص ص 150-151.

(3): Karen A.Fest, Iranian Revolution And Political Change In The Arab World ,Emirates Center For Strategic Studies And Research , Occasional Paper;No.4, Emirates Center For Strategic Studies And Research,1996, Pp 8-16.

الخليجية و المدرج ضمن شعاراتها غداة احتلالها للجزر عملا بفكرة "حدود الأمن" و مطالبة "الخميني" بالاعتراف بدورها تحت شعار "مظلة الأمن"، تحقيقا لرغبتها في السيطرة السياسية و العقائدية ، و كونها الحجر الأساس في الأمن الخليجي[1]؛ ليمثل العراق الثغرة الناقصة ضمن التهديدات الإقليمية المتربّصة بالأمن الخليجي، رغم الاتفاقات الموقعة بين الدول الخليجية من جهة (إعلان دمشق) [2].

بذا يمكن القول بالنّظر و المقارنة لمقومات القوّة السّياسيّة، الاقتصاديّة، و العسكريّة، و الجغرافيّة لكل من العراق من جانب و الدول المتبقية من الفلك الخليجي من جانب آخر في اختلال و فارق شاسع لدرجة يمكن للأولى أن تمثل تهديدا حقيقيّا للثّانية ؛خاصة و أن امن الخليج بمدلوله السّياسيّ –خاصة بعد الحرب الخليجيّة الثّانية– أصبح يعني أمون الدول السّت الأعضاء في مجلس التّعاون الخليجيّ و دافع لإيجاد صيغ أخرى لاستتبابه.

بالإضافة المنظومتين الأُولَتَيْن يضمّ كلّ من المنظومة المغاربية والإسلامية، هذه الأخيرة اللّتي تجمع المنظومة الإسلامية نطاقين الأول متصل القلب الإسلامي الممتد من المغرب الأقصى غربا إلى إيران و أفغانستان و تركيا شرقا ،إما النطاق الثاني المنفصل فيضم

جنوبي شرق أسيا و إقليم باكستان الشرقي ،إضافة إلى نطاق الأقليات العددية الشامل للجمهوريات الإسلامية في وسط و غرب أسيا و بعض مناطق وسط و جنوب الصين[3]. يتمتع النطاق الجغرافي الإسلامي بأهمية إستراتيجية بالغة الأهمية إضافةً إلى أهمية طرحه الفكري [4] الكامن وراء التخوف الغربي منه[5].

. الشّرق الأوسط: « Middle East »

يرجع أصل مصطلح الشّرق الأوسط إلى الدّوائر الغربية، ليكون مصطلح سياسي جغرافي هلامي يتوسّط القارات الثّلاث [6]، ومحلّ لتضارب المصالح والإعتبارات السّياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، المحلّية منها و العالمية [7]؛ ويتقاطع مع مجموعة من المصطلحات (الشّرق الأدنى، الشّرق الأقصى، المشرق) [8] ذات المركزيّة الأوروبية.

---

(1): وليد محمود عبد الناصر، ***الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية و الإيرانية***، ***السياسة الدولية***، العدد95، 1989، ص ص178-182.

(2): عزت عبد الواحد، ***إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لازمة الخليج الثانية 1990-1991***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1994، ص ص190-291.

(3): رفعت سيد أحمد، ***الحركات الإسلامية في مصر و إيران*** ، سينا للنشر،1989،ط1،ص26.

(4): جميل مطر ،علي الدين هلال،مرجع سابق،ص34.

(5): Graham E.Fuller, ***The future of political Islam***, Palgrave Macmillan, 2003, p3.

(6): أنظر الملحق رقم (01) ص 145.

(7): جمال مصطفى عبد الله السلطان، ***الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979***. 2000، ط 1، دار وائل للنشر، 2002، ص 25

(8): ريتشارد بيكسون، ***نصر بلا حرب***، ترجمة عبد الحليم أبو غزالة، طَ ، الأهرام للترجمة والنّشر، ص 65.

المصطلح جاء مع الأمرال **"ألفريد ماهان"** سنة اِثنين تسعمائة وألف للميلاد (1902 م) في مقاله المعنوي بـ « The Persian Gulf And International Politics National » للدّلالة عن المنطقة الواقع مركزه في الخليج العربي.

ليستخدم حاكم الهند **"اللّورد كيروزون"** عام اِحدى عشر تسعمائة وألف للميلاد (1912 م) العبارة للإشارة إلى المنطقة الممتدّة بين تركيا والخليج العربي وإيران باعتبارها الطريق الرّئيسي إلى جوهرة التّاج البريطاني [1]؛ ليعرف الفكر الغربي غداة القرن العشرين إلى غاية الحرب العالمية الأولى ثلاث مصطلحات [2]: الشّرق الأدنى (Near east) وتركّز حول الدّولة العثمانية، الشّرق الأقصى (far East) وتركّز حول الصّين والشّرق الأوسط (Middele East) للدّلالة على المنطقة المحصورة بين المصطلحين السّابقين.

بدأت تتغيّر دلالته عقب الحرب العالمية الأولى مع **"ونستون تشرتشل"** في عام واحد وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1921 م) ما عُرف بإدارة الشّرق الأوسط [3]؛ لينشُأ في أعقاب الحرب العالمية الثّانية مركز تموين الشّرق الأوسط وقيادة الشّرق الأوسط [4]، ما يزال هنالك اِختلاف عن تحديد نطاق هذه المنطقة . منذ تلك الفترة . حيث يعرّفها "مجلّد الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصّادر سنويًا في لندن بأنّها تمتدّ من: تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصب وفلسطين، شبه الجزيرة العربية، مصرن السودان، ليبيا، أفغانستان، تونس، المغرب، الجزائر [5].

بينما يعرّفها المعهد البريطاني على أنّها تشمل: إيران، تركيا. شبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، السودان وقبرص [6].

من خلال . ما سبق . يتبيّن أنّه [7] لا يشير إلى منطقة جغرافية محدّدة المعالم إضافةً إلى التّسمية مستمدّة من علاقة المنطقة بغيرها .

منه فمنطقة الشّرق الوسط غير محدّدة المعالم والمسَميات، رغم ذلك فإنّ الطّرح الغالب أنّ الدّول المشكّلة له هي: تركيا، إيران، فلسطين، وما بينها من دول عربية من الخليج إلى وادي النّيل بالإضافة إلى إسرائيل، ويتمتّع بعدّة

---

*(1): ممدوح محمد مصطفى، **الصّراع الأمريكي السوفيتي في الشّرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، 1995، ص 29.*

*(2): جميل مطر علي الدين هلال، **النّظام الإقليمي العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 26*

*(3) : P. Beaunont (and others), **the Middle**: gergraph ical study john Wiles & sons 1979, pp 1,2.*

(4): جميل مطر، علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

*(5): **The Middle east and North Africa** (LONDON: Europe publication), 1974.*

(6): جميل مطر، علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 27.

(7): ممدوح محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 40.

خصائص هي [1]: يتوسّط قارات العالم القديم، يشرق على أكبر مجموعة مائية من البحار، يحتوي على عدّة دول، يتحكّم في أهمّ المواقع الدّولية، يتربّع على مساحة واسعة، مناخ معتدل وتوفّر المصادر الطبيعية والثّروات المعدنية ومصادر الطّاقة.

منه فإنّ المنطقة الشّرق أوسطية لها أهمية إستراتيجية وإقتصادية تخوّلها لتكون محلّ إهتمام الدّول الكبرى بما فيها منطقة الخليج العربي المتّسمة بأهمّيةٍ جيوبوليتيكية كبيرة بطول ساحله الغربي (1357 كلم) . من جزيرة رأس ملسندم حتّى شطّ العرب . وعرض (280 كلم) ليصل بهذا لمساحة تقدّر بـ (220 كلم^2) [2]. تطلّ عليه ثمان دول: إيران من الشّمال والشّرق، عمان والإمارات من الجنوب والجنوب الشّرقي، السّعودية وقطر من الغرب والجنوب الغربي، والكويت والعراق في أطرافه الشّمالية الغربية، لتقع البحرين ضمن مياهه الغربية شمال قطر [3]، ومن أهم هذه الدّول المرتكز عليها موضوع بحثنا نجد: العراق، إيران والإمارات [*].

السياسة الخارجية:

يضمّ حقل العلاقات الدّولية عدّة مواضيع منها السّياسة الخارجية المنتهِجة لعدّة إستراتيجيات لتحقيق هدفها . حال السّياسة الخارجية الإيرانية .

يعرّفها **"كتافي جاكو هولستي"**(**KALVI JAAKO HOLST**) « أفعال الدّول اتّجاه المحيط الخارجي » [4]. ويضيف الدكتور **"ناصف يوسف حتي"** بأنّها تأخذ أشكالاً مختلفة موجّهة نحو المحيط الخارجي[5]؛ قصد التّأثير في سلوك الوحدات الدّولية الخارجية . حسب الأستاذ **"تشارلز هرمان"** [6].

لتكون إجرائيًا:

- مجموعة السلوكيات الخارجية الّتي تكون بين فاعلين أو عدّة فواعل دولية.
- تحقّق أهداف محدّدة (قريبة، بعيدة، متوسّطة).

---

*(1): علي ناصر محمد، إستراتيجية الدّفاع العربي: **التّجربة والخطأ والبدائل**، أعمال ندوة الأمن العربي: التّحديات الرّاهنة والتّطلعات المستقبلية، من 09 . 1996/01/11، ط 1، مركز الدّراسات العربي . الأردني، 1996، ص ص 145، 146.*

*(2): صالح أحمد سالم هويمل العامري، **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات، دراسة تحليلية**، مذكّرة ماجستير في الإعلام، جامعى الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، 2008، ص 25.*

*(3): للمزيد انظر: أبو بكر عبد الله، **خصائص جزيرة العرب**، مطابع أضواء البيان، 1421 هـ، ط 3، ص 15.*

(*): انظر الملاحق رقم (01) ص 145، (02) ص 146، (03) ص 147 و(11) ص 170.

*(4): حبيبة زلاقي، **تأثير التّحوّلات الدّولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2009 . 2010، ص 08.*

*(5): ناصف يوسف حتى، **النّظرية في العلاقات الدّولية، الكتاب العربي**، 1985، ط 1، ص 157.*

*(6): محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النّهضة، 1989، ط 1، ص 123.*

- الاستعانة بعدّة وسائل مختلفة ومتنوّعة منها الاقتصادية، دعائية، دبلوماسية... إلى غير ذلك من الوسائل.
- تحديد الهدف من هذه السّلوكيات.

وعليه فهي مجموعة السّلوكيات وردود الفعل الخارجية الدّائرة بين فاعلين أو عدّة فواعل لتحقيق أهداف معينة ومحدّدة بالاستعانة بوسائل متنوّعة بين الدبلوماسية وطرق أخرى.

الأمن الإقليمي:

يعد الأمن القومي حامل لعدة تعاريف تصب في معنى واحد يتضمن: « **حماية الدولة ضد أي خطر خارجي أو داخلي بتجنب التهديد و جميع أنواع العدوان الخارجي، فهو يركز على عناصر عدة متمثلة في مدى التقدم التكنولوجي للدولة، توافر الموارد الطبيعة، الموقع، مدى استقرار النظام، مدى توافر القوة العسكرية لردع العدوان، وضع القيادة السياسية، الأوضاع والأنظمة الاقتصادية للدولة** » [1] وهو لا يستتب عند عديد من الدول إلا بوجود و اقترانه بالأمن الإقليمي الّذي يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أين تمّ ربطه بعوامل الجغرافية السياسية، التاريخ و الثقافة .

ليُعرَّف بهذا أنّه: "مجموعة من التّرتيبات الرسمية وغير الرسمية بين مجموعة من الدول ملتزمةً بمجموعة أحكام ومعايير ويتطلب توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدول القومية في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى " [2]

يهدف الأمن الإقليمي إلى تحقيق: الدفاع عن وحدة الإقليم، تنمية القدرات العسكرية وكذا القبول بالانخراط فيه عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر ،إضافة إلى تنمية موارده. ومنه فإنّه في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة يبعضها البعض و الذي يتعذر تحقيق أمن أيّ عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي [3].

الأمن الإقليمي إجرائيا:

- مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بترتيبات رسمية و غير رسمية.
- توفر مجموعة من المصالح المشتركة و القيم المتماثلة بين هذه الدول.

---

*(1): هشام محمد الأقدحي، **معالم الدولة القومية الحديثة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص. ، 115*

*(2): أشرف محمد عبد الحميد كشك ،**تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ 2003 :دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** ،مجلة المستقبل العربي ،ص52*

*(3) مفيد محمد شهاب ،**مفهوم واقعي للأمن القومي العربي :تحديات العالم العربي في ظل النظام العالي الجديد**، المؤتمر الأول لمركز الدراسات العربي الأوربي ،المركز ،1997،ط1،ص 229*

- تحقيق أهداف معينة أغلبها أمنية كتحقيق أمن الدول الأعضاء فيه.
- إتباع عدة آليات لتحقيق أهدافه المرسومة مسبقا.

فبهذا نستخلص أنّ النّظام الإقليمي هو جزء من النّظام الكلّي الدّولي؛ ليضمّ الأموال في طيّاته النّظم الفرعية المكوّنة له في مقدمتها النّظام الإقليمي الشّرق الأوسطي الضامّ في جعبته لكلّ من المنظومة الإسلامية، المنظومة العربية، المنظومة المغاربية والمنظومة الخليجية الحاوية للأطراف الفاعلة في موضوع هذا البحث والمتجلّية في كلّ من العراق، إيران والإمارات. لنستكمل للخوض في الحديث عن الموضوع المبحوث.

المبحث الأوّل
مفهوم، أسباب ومراحل النّزاع الدّولي

السّمة الأساس في العلاقات الدّولية هي تميّزها بكثرة التّعقيد والتّداخل، ولعلّ السّبب في ذلك كونها أنموذجًا مكبّرًا للعلاقات الإنسانيّة هذا من جهة، أما من الجانب الإبستيمولوجي فإنّ الصّعوبة بمكان الإدلاء بتعريفٍ جامعٍ ومانعٍ حتّى في أهمّ مفرداتها للمصطلحات الدّائرة في ثناياها والموجودة في جعبتها.

وكون النّزاع من الأسس المبنيّة عليها العلاقات الدّولية كظاهرة، فمن الضّروري التّطرّق إليه من هذه الزّاوية، لكنّ الأولويّة بمكان – وقبل أيّ دراسة في ثنايا الموضوع – التطرّق إلى مفهوم "النّزاع" كأحد المصطلحات الأساسيّة المولّدة لتضارب آراء الباحثين والمختصّين في المجال الدّولي عامّة والنّزاعاتيّ خاصّة؛ فما هو مفهوم النّزاع الدّولي؟ وما هي أهمّ المفاهيم المتداخلة والأخرى الملازمة لمصطلح النّزاع الدّولي؟ وهل هي المكوّنة لأهمّ مراحل النّزاع الدّولي؟ وإذا كان كذلك ففيما تتجلّى تلك المراحل؟

1 – مفهوم النّزاع الدّولي (Dispute):

تتميّز ظاهرة النّزاعات الدّولية بتعقيدات كثيرة، ما يتطلّب فهمًا وجهدًا كبيرين لإدراك أبعادها، خاصّة لعدم وجود مفهوم جامع ومانع لمصطلح النّزاع؛ ليعني النّزاع لغة: التّخاصم؛ ف "نزاع القوم" خصامهم [1]، فهو «خلاف بين اتّجاهات دولتين أو أكثر حول مسألة أو قضيّة محدّدة » [2]؛ ويعني عند كل من **"ويلمورت" و"هوكر"** «تصارع فعليّ بين طرفين أو أكثر حول الأهداف والموارد » [3]؛ ويتميّز حسب ما جاء في كتاب (**النّزاعات الدّولية دراسة وتحليل**) لـ **"حسين قادري"** بـ « التّسلسل بدءً من الأزمة وصولاً إلى النّزاع ويكون ذو بعد عسكري ليتطوّر إلى أبعاد اقتصاديّة، أمنيّة أو إعلاميّة » [4].

ليكون بهذا مفهوم (**Elusive**) بتعبير **"كنيث والتز"** (**Kenyth Waltz**) [5] ، في حين يمكن تضييق فجوة الإختلاف بينه وبين الصّراع بالنّظر إليه وفق مفهوم المناظرات والمجادلات، ليُعَبّر النّزاع الدّولي عن أحد أشكال الصّراع الدّولي.

---

(1):ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، المجلد 06، ص 4392.

(2): عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مكتبة سيكو، 2001، ط1 ، ص 21.

(3): زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسة السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009، ص 09.

(4): حسين قادري، النزاعات الدولية، دراسة والتحليل، منشورة خير جليس، 2007، ص 11

*(5) :Abdelkrim Kibeche, **General théories of international conflict**, Constantine, 2005, p09. et : . Ben Hoffman, conflict, powers, and persuasion, captus press, 1990, p 53.*

◆ النّزاع الدّولي Le conflit international:

يقول "**ريمون أرون**" (**Raymond Arond**) عن النّزاع الدّولي أنّه: « ليس وليد الوقت الحالي، بل يعود إلى العصور القديمة كنتيجة لتضاد المصالح » [1]، معرّفًا إيّاه أنّه « تنازع وتصادم إيرادات ومصالح الدّول نتيجة اِختلاف دوافعها، تصوّراتها، مواردها وإمكاناتها ممّا يؤدّي لتصرّفات وسياسات تختلف أكثر ممّا تتّفق » [2].

بينما يربط "**نيكولا سواسنتروم**" (**Nikolas Swasntrom**) النّزاع بـ « تعارض مصادر الاِهتمام وتشعّب الأهداف والإحباط لأحد أطرافه والأبعاد السلوكيّة، كما تندرج فيه التّوجهات الاِقتصادية، الأمن الإنسانيّ، البيئة والخلفيّات التّاريخيّة » [3]، ليكون بهذا متعدّد الأبعاد.

وللجزم بأنّ النّزاع "دَوْلِيٌّ"، وَجَب توفّر أركان تتجلّى في وجود طرفين أو أكثر من أشخاص القانون الدّوليّ وتكون هناك قضيّة متنازع عليها [4]؛ ليشمل هذا النّزاع على المستوى الدّولي.

فتعريف النّزاع الدّولي إجرائيًا يحتكم إلى كونه :

- قديم منذ ظهور الإنسان.
- بين طرفين أو أكثر لأشخاص القانون الدّولي.
- بعيد عن نقطة الحرب.
- خلاف في وجهات النّظر، الوسائل والقضايا المتفاوض عليها.
- خلاف بطبيعة قانونية سياسية.
- متعدّد الأبعاد.
- طبيعة الخلاف: قانوني/ سياسي.

◆ الصّراع (Dispute) :

يعدّ الصّراع تنازعًا الإرادات الوطنيّة والقوميّة، نتيجة اختلاف وتناقض الأهداف الدّولية، دون اتّخاذ شكلَ المواجهة المسلّحة – وإن تعدّدت أشكاله ومظاهره ووسائله وأسبابه – أو وقوع الحرب – وإن كان الصّراع يؤدّي

---

(1) : Dario Baltistella, ***Théories des relations internationales****, les presses sciences politique, 2006, 2ème ed, p98*

(2): حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 07.

(3) : Niklas Swasntrom (et autre), ***Conflict, conflict prevention****, central asian, caucasian institutes,2005, p 02.*

(4): كمال حداد، ***النزاعات الدولية****، الدار الوطنية دراسات النشر، 1997، ص 12.*

إليها – لتكون الحرب بهذا «تصادم فِعليّ بواسطة العنف المسلّح حسمًا لتناقضاتٍ جذريّةٍ » [1]، وسيفصّل في تعريفها فيما يلي.

كما يعرّفه "**لويس كوسر**" (**Louis Kosser**) أنّه « التّنافس على القيم، القوّة والموراد، يهدف المتنافسون في تحييد، تصفية أو الإضرار بالخصوم » [2].

يكون بهذا الصّراع الدّولي أشمل من النّزاع الدّولي، وقد يمتدّ بجذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، ومشحون بالعواطف والمشاعر والرّموز، لذا يتأصّل في إدراكات الشّعوب على أنّ الآخر الّذي نحن معه في صراع هو عدوّ أبدي.

صفات كلّها تجعل منهما مختلفين من حيث العنف، الشّدةّ والإمتداد؛ لذا عادة ما نبحث عن السّلام عندما نكون في حالة صراع في مقابل التّسوية في حالة النّزاع [3]، وفق ما يوضّحه «**رياض بوزري**».

ليكون الصّراع هكذا:

- ينطلق من تصادم وتضارب الإرادات والأهداف حول القيم، القوّة والموارد.
- منطلق بين طرفين أو أكثر قد يؤدّي إلى الحرب.
- منطلق من وعي أطراف الصّراع.
- قضايا لا يمكن التّفاوض عليها.
- أشمل من النّزاع.
- متأصّل في إدراكات الشّعوب.

◆ **الأزمة (Crise) :**

الأزمة أو (Crisis) [4] لغة تعني الضّيق والشّدّة، وطبقًا لقاموسي "**المورد**" و"**وستر**" هي تغيير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ [5]، نابعة من المصطلحات الطّبيّة، الحالة الحرجة، متّخذة لبُعدٍ سياسيٍّ منذ أربعة عشر ثمانمائة

---

*(1): أحمد رسلان، **نظرية الصراع الدولي**، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.*

(2): جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص 140.وَ:

*Dawn R.Cilpin (and other), **Crisis management in a complex world**, OXFORD, 2008, p 11.*

*(3): رياض بوزري، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988**، مذكرة لاستكمال شهادة ماجستير، قسنطينة، 2007 – 2008، ص 18.*

*(4) : René Jean Dupuy(et autre), **Dictionnaire économique et juridique, Français – Anglais, Anglais – Français**, delta, 1995, 4 ed,p 74*

*(5): علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 02.*

وألف للميلاد (1814 م) للدّلالة على التّوتّر وفقدان التّوازن [1] ونقطة تحوّل [2]؛ لتتداول بكثرة في العلاقات الدّولية لما بعد سنة أربعة عشر تسعمائة وألف للميلاد (1914 م).

يعرّفها **"سنيدر"** أنّها « موقف للنّزاع الحادّ جرّاء محاولة طرف تغيير الوضع الرّاهن مع اِحتمالٍ لِاندلاع الحرب»[3]، وتعني «هزّة واِضطراب اِستثنائي [4] واِستباق لأشكال مختلفة للّاإستقـرار [5] والتحوّل الدراماتيكي [6] شريطة توافر ضيق الوقت والمفاجأة »[7].

تكون الأزمة بهذا جزءًا من مسار النّزاع قد يدفع إلى الحرب أو يزيد ويعمّق حجم التّضارب الموجود، مقلّلةً اِحتمالات التّقارب بين الأطراف المتنازعة [8].

بهذا تتّسم الأزمة بـ:

- ضيق الوقت.
- المفاجأة.
- تغيّر راديكالي لما سبق.
- الشّدّة.
- حالة حرجة قد تؤدّي إلى الحرب.

◆التّوتّر (Tension):

المفهوم الأخير الّذي نتطرق إليه في علاقته بمفهوم النّزاع الدّولي هو التّوتّر، والّذي هو « حالة شيء يهدّد بالقطيعة » [9]؛ عاكسًا لخلافات وصَلت لحدٍّ لا يمكن تجاهلهـا وإخفائهـا؛ وبالتّـالي فهو« تعبير عن حالة الخوف والعداء والرّغبة في السّيطرة أو تحقيق الاِنتقـام، فأسباب التّوتّر غالبا ما ترتبط بشكل وثيق مع أسباب النّزاع »[10]،

---

*(1) : Mario Claude (et autre), **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, 2006, 2ed, p 95.*

*(2): نايف كرمة، **المصباح انجليزي–عربي**، ناشرون، 2007، ص 77.*

*(3): ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، 2004، ط 1، ص 242.*

*(4): وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة، 2010، ص 23.*

*(5): غي هرمية (وآخرون)، تر: هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، عربي – فرنسي – انجليزي**، مجد، 2005، ط 1، ص 44.*

*(6) : Charles Philippe David, **La guerre et la paix**, **Approches contemporaines**, **de la sécurité et de la stratégie**, presse de sciences politiques, 2000, p 34.*

*(7): مارتن غريفيتش (وآخرون)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2002، ط 1، ص 47.*

(8): رياض بوزري، مرجع سابق، ص 20. وَ:

*Yve Jean clos, **Crises et crispations internationales à l'ère du terrorisme**, **au xxie siècle**, BRUYLANT, 2011, p 51.*

*(9): أحمد فؤاد أرسلان، **نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، الهيئة المصرية للكتاب، 1986، ص 20.*

*(10): عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر، موفر للنشر، 1992، ص 95.*

ويكون « حالةً سابقةً له » [1].

لذا فالتّوتّر هو:

- الرّغبة في التّفوّق.
- يحدث في مستوى أقلّ من النّزاع.
- عناصره أسبابُ موضوعية للنّزاع
- إنكار مطالب الآخر.

◆ **الحرب (Guerre):**

الحرب لغة هي نقيض السّلم، والفعل حَرَبَهُ، يُحْرِبُهُ، حَرَبًا أي أخذ مَالَهُ وسلبه إيّاه؛ تُؤنّث بِاعتبار "المقاتلة" وتُذكّر بِاعتبار "القتال" [2].

يعرّفها **"كلاوزفينش"** أنّها « أداة للنّشاط السّياسي ولا تنفصل عنه بأيّ شكل من الأشكال وهي اِستمرارية للسّياسة بوسائل أخرى » [3]؛ وهي عند **"كوانسي رايت"** «اِتّصال عنيف بين وحدات متميّزة ولكن متشابهة » [4]، كما يعرّفها **"عبد الفتاح عبد الكافي"** أنّها: « حالة قيام صراع أو صدام عسكري بين طرفين بِاستخدام الأسلحة سواء كانت تقليديّةً أو متطوّرةً أو نوويةً » [5].

فالحرب [6]:

- صدام عسكريّ بين طرفين أو أكثر.
- اِستخدام الأسلحة على أنواعها.
- آخر مراحل النّزاع.
- تستلزم إستراتيجية وخطّة.
- أداة للنشاط السياسي.

---

*(1): فاطمة الزهرة حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير (كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر)، 2008، ص 150.*

*(2): صن تزو، تر: رؤوف شبايك، **فن الحرب**، 2006، ص 04.*

*(3): كارل كلاوزفيشت، تر: سليم شاكر الأماسي، **عن الحرب**، المؤسسة العربية للدراسات 1997، ص 735.*

*(4): ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، 1985، ص 294.*

*(5): اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم المصطلحات عصر العولمة**، الدار الثقافية، 2004، ط 1، ص 788.*

*(6) نسيم بلهول، **أبجديات الثقافة الحربية**، دار هومة، 2008، ص ص، 14، 39. وَ:*

*Thomas j .Biersteker (and other), **international law and international relations bridging theory and practice**, contemporary security studies, 2007, p 93.*

وتتضمن الحرب عناصر عدّة من: الإستراتيجية، التّكتيك، التّقدم العلميّ المناسب زمانًا ومكانًا، فالخطة.

تتميّز العلاقات الدّولية بالتّعاون والتّنازع، الأخير يتقاطع تعريفه ومجموع مفاهيم تمّ التّفصيل فيها وإزالة اللّبس عنها، علاقةُ ابستمولوجية جرّاء تكوينها لأحد المراحل الأساسية المؤدّية للنّزاع الدّولي أو نتيجةً له، بهذا فهي تسبقه أو تتأخّر عنه، وقد تكون أحد أهم أسبابه الموضوعية الآيلة لنشوبه أو يتحوّل هو لسببٍ أساسي في حدوث بعضها الآخر؛ وبعد الإطّلاع والبحث والتّمعّن في جلّ المعطيات والملاحظات تمّ تجريب تلخيصها ضمن جدولٍ مصاغٍ مسهّلّ لفهم أفضل النتائج المتوصّل إليها وفق الأطراف، الموضوع والأهداف، الجذور، الوسائل، المدّة، الحلول والتّداعيات وذلك على الشّاكلة الموالية.

جدول رقم (01): النّزاع والمفاهيم ذات الصّلة ... أوجه التّشابه والاختلاف (من إعداد الطّالبين)

الشّدّة		الاختلاف	التّوتر	الأزمة	النّزاع	الصّراع	الحرب
الأطراف	طرفين	X	X	X	X	X	X
	أكثر من طرفين	X	X	X	X	X	X
الموضوع/الأهداف	متفاوض عليها (مادّية)	X	X	X	X		X
	غير متفاوض عليها (قيّمة)	X	X	X	X	X	X
جذوره	قديم	X	X		X	X	X
	حديث	X	X	X	X	X	X
الوسائل	دبلوماسيّة	X	X	X	X	X	X
	عسكريّة			X	X	X	X
المدّة	قصيرة	X	X	X			X
	متوسّطة	X	X		X		X
	طويلة	X	X			X	X
الحلول	غير صفريّة (تعاونيّة)	X	X	X	X		X
	صفريّة (صراعيّة)					X	X
التّداعيات	الإحتواء	X	X	X	X		X
	التّصعيد	X	X	X	X	X	X

2 – مراحل النّزاعات الدّولية:

بعد التّعرّف على مفهوم النّزاع الدّولي وأهمّ المفاهيم ذات الصّلة به يتّضّح أنّه يمرّ عبر عديد المراحل المؤثّرة عليها جملةً من العناصر والتّداعيات بحيث يمكن إجمالها في:

1.2 – المرحلة الأولى:

تشرع الدّول فيها بتقديم مجموع حُجج وبراهين تستمدّ منها صفة الشّرعية والعادلة على كل طرف من أطراف النّزاع، ليدخلا في مواجهةٍ كبيرةٍ بالحُجج والأدلّة وتبايُن الأسباب في محاولةٍ للإقناع بطرقٍ دبلوماسيّةٍ [1] للوصول إلى نقطة اِلتقاء واِتفاق، وبالتّالي يمكن الوصول إلى حلٍّ وسطٍ مع إمكانية تقليل مخاطر النّزاع الدّولي [2] أو حتى حلّه؛ فما فتأت في هذا الصّدد دولتي إيران والإمارات الإدلاء بعديد البراهين التّاريخية، الوثائقية والمعنوية المستمدّة من فترة الوجود البريطاني في الخليج العربي حول أحقّية كل واحدةٍ منهما في الجزر الإماراتية الثّلاث.

2.2 – المرحلة الثّانية:

يقوم كلّ طرف فيها بدفع النّزاع (الدّخول في مرحلة دِعائية وإعلاميّة) نحو مرحلة تبادل الاِتّهامات وإنكار كل منها لمطالب الآخر تحقيقا لهدفين [3]:

- إعطاء الشّرعية والعدالة لموقف طرف معيّن؛ كما هو الحال مع إيران كونها احتلّت الجزر قبل الخروج البريطاني.
- إظهار الطّرف الثّاني على أساس أنّه عدوّ ومطالبه غير شرعيّة؛ من خلال إدلاء الإمارات بالوثائق والاتّفاقات مع بريطانيا القائلة بعدم جواز أيّ طرف لاغتصاب أراضيها وما هو مناقض والفعل الإيراني.

3.2 – المرحلة الثّالثة:

يتطوّر النّزاع في هذه المرحلة للوصول إلى مستوى سحب الإعتراف، قطع العلاقات الدّبلوماسية والتّجارية مع الطّرف الآخر كوسيلة للتّأثير على موقفه والتّغيير فيه بُغية الوصول إلى نقطة اِتفاق، أو عكسًا لذلك يكون كتمهيد لاستخدام القوّة كما حدث في حَربَيْ الخليج الثّانية والثّالثة [4].

4.2 – المرحلة الرّابعة:

يتمّ فيها دخول طرف ثالث في النّزاع إلى جانب الطّرف الأضعف على أساس كونه وقائيًّا، كما في النّزاع "العراقي – الكويتي"، فبعدما كان ثنائيًّا أصبح متعدّد الأطراف [5]، متّخذا العديد من الأشكال: فإمّا يكون

---

(1): حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 41.

*(2): اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات ذات السلاسل، 1984، ط 4، ص 244.*

(3): حسين قادري، مرجع سابق، ص 66.

(4) و(5): حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 44.

تصريحًا أو مساعداتٍ مالية وعسكريّة أو اِستخدام القوّة خلقًا لنقطة اِتفاق؛ كما عملت الدول العربية والخليجية لصالح الإمارات تنديدًا للأعمال الإيرانية الإحتلالية للجزر الثّلاث.

5.2- المرحلة الخامسة:

يتم فيها اِستخدام القوّة، في وقت يمنع اللّجوء إلى الحرب كوسيلة لحلّ النّزاع إلاّ بقُيود أو حالةٍ للدّفاع الشّرعي، ما لا يعني سعيها لربح النّزاع بهذه الوسيلة، بل للتّأثير وصولاً لحلٍّ معيّن مثال: الهجوم "المغربي" على الجزائر سنة ثلاث وستون تسعمائة وألف للميلادي (1963 م) من أجل التّفاوض حول الحدود [1]؛ في حين لم تعهده الإمارات في نزاعها وإيران

يقدّم في هذا الصّدد كلّ من "**نيكولا سوانستروم**" (**Niklas Swanstrom**) و"**مايكل**"(**Mikael**) أنموذجًا لتطوّر النّزاعات الدّولية وفق المخطّط التّالي [2]:

---

(1) و(2): حسين قادري، مرجع سابق، ص 46.

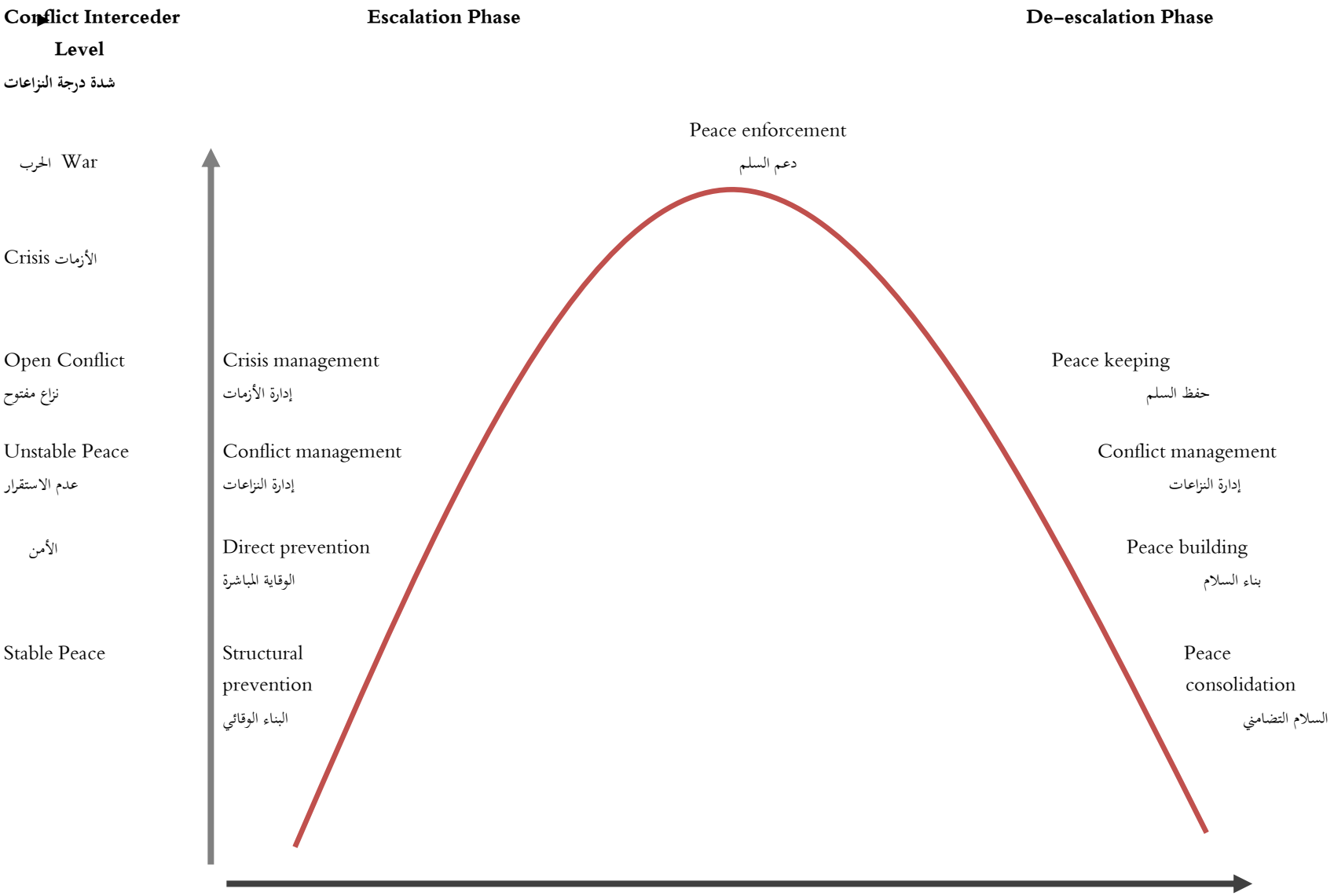
Conflict Interceder Level
شدة درجة النزاعات
Escalation Phase
De-escalation Phase
War الحرب
Crisis الأزمات
Open Conflict
نزاع مفتوح
Unstable Peace
عدم الاستقرار
الأمن
Stable Peace
Peace enforcement
دعم السلم
Crisis management
إدارة الأزمات
Conflict management
إدارة النزاعات
Direct prevention
الوقاية المباشرة
Structural prevention
البناء الوقائي
Peace keeping
حفظ السلم
Conflict management
إدارة النزاعات
Peace building
بناء السلام
Peace consolidation
السلام التضامني

يتّضح من خلاله أنّ الباحثين شرحا مراحل تطّور النّزاع الدّوليّ وفقا لمنحى بياني قائم على متغيّرين هما: "الزّمن" الذي قسّماه إلى ثلاث (03) وحدات (أوّلية، متوسّطة ونهائيّة)، أمّا الثّاني فهو "الدّرجة" (مرحلة الأمن المستقرّ، الأمن، عدم الإستقرار، نزاع مفتوح، أزمات ثمّ الحرب).

في حين أنّ الإضافة الّتي أتى بها هذا النمّوذج، فهي تقديم الحلّ في ظلّ مرحلة ودرجة النّزاع، ليُعدّ بذلك أنموذجًا عمليًا لفهم مراحل تطوّر النّزاع الدّولي وتحديد وضعيّته لدى الأطراف، مع تقديم حالة النّزاع وكيفيّة حلّه.

ممّا سبق نجد أنّ النّزاع الدّولي يمثّل نزاعًا في إرادات أشخاص القانون الدّولي كنتاج لتعارضها في المصالح والأهداف، ويكون موضوعه حول " المتنازع" عكسًا للصّراع الّذي يكون حول "اللّامتنازع"، كما تكون الإختلافات والتّوتّرات والأزمات ملازمة دومًا لمراحل النّزاع الدّولي والّتي من شانها وحدها تصعيده وصولًا إما للصّراع أو للحرب (عندما يكون نزاعًا مسلّحًا)، وقصد إدارته عادةً ما تلجأ الدّول للحلّ والتّفاوض الدّوليّ السّلميّ العامل على إنهاء سبب النّزاع وحدِّهِ من خلال فهم وبحث للأسباب الكامنة وراء لجوء الدّول إلى التّصعيد فيها وصولاً للنّزاع أو الصّراع، ما سيتمّ التّفصيل في ثناياها وبدقّة في المبحث الموالي.

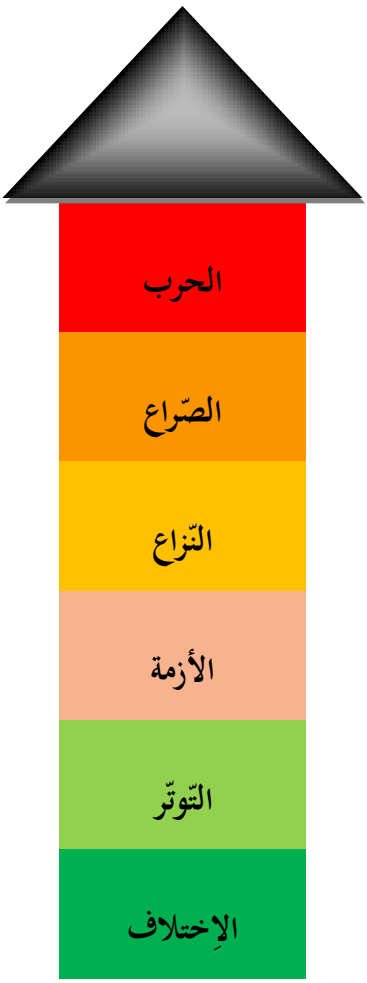

مراحل النّزاعات الدّولية (إعداد الطّالبتين)

المبحث الثّاني
المداخل النّظرية في تفسير النّزاعات الدّوليّة

الطّبيعة المعقّدة لظاهرة النّزاع الدّولي، كغيرها من ظواهر العلاقات الدّولية، جعلت الصّعوبة بمكان التّعرف على الأصول الضّاربة في أبعادها وإختلاف أسبابها ومسبّباتها، وكذا تشابك وتفاعل وتفاوت في فاعليّتها لتتعدّد كنتيجة طبيعيّة لذلك المداخل والمنطلقات النّظرية في تفسيرها، ليتمّ التّطرّق قصد التّفصيل فيها وتبيان لأهمّها من خلال حيثيّات هذا المبحث.

1 – المدخل السّيكولوجي:

مندرجةً في خضمه أربع (04) اتّجاهات رئيسيّة ومتبلورة أساسًا في:

1.1 مدخل النّزعة العدوانيّة والطّبيعة الإنسانيّة [1]:

يربط بين النّزعة العدوانيّة والطّبيعة الإنسانيّة، حيث أرجعَ **"سيجموند فرويد" (Sigmund Freud)** دوافع النّزاع على المستوى الدّولي إلى نطاق نزعة الإنسان التّدميريّة (التّسلّط، السّيطرة، الِانتقام، التّوسّع، المخاطرة) ويتّفق مع **"كينيث والتز"(Kenneth Waltz)** في ذلك.

في حين وُجّهت لهذا المدخل إنتقادات؛ أوّلها كون السّبب في النّزاع الدّولي ليس نابعًا من النّزعة الغريزيّة للعدوان، بل بسببّ مشاعر الحقد والكراهية التي تخلّفها الدّعايات العدائيّة المتطرّفة؛ ثانيها الإقرار بوجود غرائز عدوانية بالتّركيز على العادات العدوانيّة، فالسّبب هو التعوّد على الهجوم (العادة) [2]حسب كلٍّ من **"Bus" و"Lentz"** .

2.1 مدخل الإخفاق أو الإحباط [3]:

ترى أنّ السّبب في النّزاع الدّولي هو الإحباط (Frustration)، الّذي يصل إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة، في مقدّمتها إصابة الخطط القوميّة للدّولة بالإخفاق، ما يؤكّده «**فلوجل**» **"Flugel"** بقوله: « الدّول الّتي لم تحقّق حاجات شعوبها الأساسيّة أقلّ إقدامًا على النّزاع من عكسها »، ويُرجع **"إريك فورم" "Form"** العنف والتّدمير إلى الإحباط النّاتج عن الصّدمة النّابعة من خذلان الأمل والتّطلّعات القوميّة.

---

(1): إسماعيل صبري ***مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات،*** *المكتبة الأكاديمية، 1991، ص – ص، 121 – 123.*

(2): إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص، 124، 125.

(3): عدنان سيد حسن، مرجع سابق، ص 23.

وُجّه له اِنتقاد على أساس أنّ التّركيز على الإحباط وحده غير موضوعي وغير واقعي [1]، وكون معظم الدّول العدوانيّة غنيّة.

3.1 مدخل الشّخصية القوميّة:

يقول أنّ المحرّك الأساسي للنّزاعات والحروب الدّولية هو الطّابع العدواني لبعض الطّبائع القوميّة العامّة، تصفيةً للدُّول العدائيّة أو تحويلها إلى دولٍ سلميّةٍ.

ليُنقد هذا المدخل بالنّظر إلى عدم وجود اِتّفاق دوليّ عام حول نزوع بعض الشّخصيات للميل الطّبيعي للعدوان، بل راجع لِلاتّجاه العقائدي لمن يصنّفها [2].

4.1 مدخل طبيعة الاِتّجاهات والمعتقدات القوميّة:

والمتفرّعة إلى ثلاث (03) اِتّجاهات رئيسيّة:

- الاِتّجاهات السّلبيّة إزاء الدّول الأخرى:
  - توجيه الشّعور بالإحباط إلى دول معادية.
  - مشاعر الغيرة والحقد (الدكتاتورية اِتجّاه الدّيمقراطيّة).
- اِستمرار الإحتفاظ بفكرة النّمطية الثابّتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تغييرها بما يناسب الواقع – بسبب سوء الفهم والتحيّز.
- تصوّر لتبسيط مسبّبات التّوتر والحلول – فتلجأ للحرب كحلٍّ أسهل [3].

والخوض في ثنايا الوقائع الحاكمة للعلاقة الإيرانية – الإماراتية نجد أنّ الطّبيعة العدوانيّة والنّزعة إليها هي المؤجّج الأوّل لهذا النّزاع، وذلك بُغية الاِنتقام لما أفضا إليه الفُتُحات الإسلامية لبلاد فارس بعد سلسلة الحملات العسكريّة الّتي شنّها المسلمون على الإمبراطورية السّاسانية المتاخِمة لحدود دولة الخلافة الرّاشدة والّتي كانت سببًا في أُفولها وحالت دون توسّعها ما كبح معه جماح السّيطرة الّتي كانت تسعى إليها.

كما يُعدّ الإخفاق الفارسي في الوصول إلى مساعيه الإقليمية في وقتٍ وصل فيه العرب إلى مبتغاهم، في ظلّ الأوضاع الدّاخليّة الّتي عانتها الدّولة الإيرانيّة إبّان «الثّورة الدّستوريّة» العام ستة تسعمائة وألف للميلاد (1906 م)، أو حتّى «الثّورة البيضاء »كان من شأنه الإحساس بإخفاقها في تحقيق حاجات شعبها؛ المؤدّي للثّورة الإسلاميّة الّتي أفضت لتحالفٍ إقليميٍ ضدّها ولصالح العراق.

---

*(1): David L.Sill, **International Encyclopédis of the social Sciences**, The Macmillon company and the Free Press, vol.3, 1968, pp 220 – 242.*

(2) و(3): إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص، 226 - 227.

2 – المدخل الإيديولوجي [1]:

والّذي يُرجع أسباب النّزاع إلى التّجانس أو الإختلاف الفكري بين النّظم السّياسية وما تحمله من عقائد سياسيّة، إقتصاديّة وإجتماعيّة من محدّدات ومفاهيم مختلفة [2]؛ كما يركّز المدخل على الماركسية القائلة أنّ الحرب تحدث في كل مراحل تطوّر المجتمع الإنسانيّ؛ في حين ترى الماركسية اللّينينية أنّ الطّبقيّة سبب الصّراع.
وكغيره تعرّض للنّقد كونه تبنّي منهج السّلام في الرّأسمالية ليس إلاّ حرب نفسيّة ضدّ الإشتراكيّة.

وبالنّظر لهذا المدخل وفي محاولةٍ لإسقاطه على النّزاع الإيراني – الإماراتي نجد أنّ العامل الإيديولوجي كان أحد أسباب وعوامل النّزاع حول الجزر الثّلاث والكامن أساسًا حول تبنّي إيران العقيدة الزراديستية وإمتزاجه بالمذهب الشّيعي المترسّخ إبّان الدّولة الصّفوية وتحويل هذا المعتقد إلى واقعٍ ملموس في خضم «الثّورة الخمينية»، متبنّيين المذهب الإثني عشري والّتي كلّها تنافي الطّرح الإسلامي السّنيّ لما هو معروف في الخليج العربي عامّة ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة خاصّة.

3 – مدخل المصالح القوميّة في إطار صراعات القوّة [3]:

يرى أن القوّة المحرّك للسّياسة الخارجية للدّول حمايةً وتنميةً لمصالحها القوميّة في سبيل مضاعفة مواردها وإمكانياتها المادّية والمعنوية ما يتّفق وطرح **"هانس مورغنتاو" (Hans Morgenthau)**[4] المتأثّر بكتابات **"توماس هوبس" (Thomas Hobson)** و**"نيتشه" (Fridrick Nietzsche)**. كما يؤكّد **"كينيث توميسون" (Kenneth Thomson)** و**"نيكولاس سبيكمان"(Nicholas J.Spykman)** أنّ «**الصّراع هو المميِّز لا التّعاون في العلاقات الدّولية**»؛ ويقول **"فريديريك شومان"** أنّ «**النّظام الدّولي يتكوّن من دول ذات سيادة لا تؤمن بوجود قوّة أعلى منها، معتمدةً على الحرب والمساومة وعدم الثّقة في تأمين مصالحها، فتتنافس فيما بينها مقاوِمةً لأيّ تهديد**»، وتكون «**القوّة الضّامن لذلك**»، مايؤكّده **"ريمون آرون"(Raymond Aron)** و**"ليو ستراوس" (Leo Strauss)** [5].

---

(1) : George A. Lopez (and others), ***International Relations, contemporary theory and practice***, Congressional Qurtery, 1989, p 429. And see : Keith Murmighan, Bargaining Games, A Nen Approach to Strategic Thinking in Negotiations, William Morrow and company, 1992, pp 219 – 222.

(2): عدنان سيد حسن، مرجع سابق، ص 23.

(3) :James.E. Dongherty (and other), ***Contending Theories of International Relations*** , A comprehensive Survey, Longman, 5ed, p 188.

(4): Bayless Manming, ***conflict of Interest***, vol 7, 1992, p 538.

(5): إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 229 - 231.

فالحديث عن هذا المدخل يقود للدّلالات الّتي يمثّلها الخليج العربيّ عامّةً والجزر العربيّة الإماراتيّة خاصّة كرافدٍ من روافد القوّة لحماية المصالح القوميّة الإيرانيّة، ولأنّ القوّة أساس تحقيق المصالح والأهداف القوميّة للدّول ومحرّكًا لسياستها الخارجيّة، فنجد أنّ إيران سعت ولا تزال في اِستخدام قوّتها تلك سواءً بالاِستناد إلى القوى الكبرى في منطقة الخليج العربي أو من خلال تعزيز قدراتها العسكريّة خاصّة في ظلّ سعيها في تطوير برنامجها النّوويّ.

4 – مدخل سباق التسلّح:

يرجع النّزاع الدّولي في بعد آخر من أبعاده إلى السبّاق نحو التّسلّح بين الدّول من خلال [1]:

- الثّورة التّكنولوجية في ميدان اِنتاج الأسلحة (تغيير نُظم التسلّح).
- اِمتلاك القوّة يؤدّي لاِستعراضها.
- قائم على السّريّة ما يُولِّد الشّك و الخوف المتبادل ما يؤدّي لتفاقمه.
- الأعباء الاِقتصادية المنجرّة عنه.
- اِستمرار التّسلحّ يزيد حدّة النّزاع ما أكدّه **"تشارلس بيرد"**.

ومن أهمّ الاِنتقادات المقدّمة لهذا الطّرح هي وجوب اِستئصال أسباب السّباق نحو التّسلّح قبل اِستئصال الحروب ذاتها [2].

يُعد السّباق نحو التّسلّح مستنْزف لاِقتصاديات الدّول المنتهجة له، وقبل ذلك فإنّ تغيّر نظام التّسلّح الإيرانيّ قبل وما بعد الشّاه أثّر في سعيها لضمّ الجزر الثّلاث كون أنّ اِمتلاك القوّة يؤدّي دومًا لاِستعراضها واستخدامها .

5 – مدخل طبيعة النّظام السّياسي الدّولي:

يقوم على أساس أنّ مبدأ السّيادة القوميّة أساس كلّ النّزاعات والفوضى، والقضاء على النّزاعات اِيجابيا يكون من خلال إذابة الإرادات أو السّيادات القوميّة ودمجها في إرادةٍ واحدةٍ تُعبّر عنها حكومة عالميّة قصد السّلام والإستقرار، مايؤكّده **"فريديريك شومان"** (**Fredrich Shuman**)، **"نورمان"** (**Norman**) و**"ويكوم"** (**Weikom**) في كون الحروب لن تنتهي ما دام هناك تعدّد للدّول.

النّزاع الإيراني الإماراتي جاء في ظلّ نظام ثنائي القطب ما جعل إيران تقدم على اِحتلالها للجزر قصد التّوسّع وتحقيق الهيمنة الإقليمية في إطار الدّور المبتغى في حين لو كانت طبيعة النّظام أحاديّة القطب مستند لحكومةٍ عالميةٍ لما أقدمت إيران على فعلها ذاك.

---

(1) و(2): منير محمد بدوي، مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، مركز دراسات المستقبل، 1997، ص 66.

6 – المدخل الجيوبوليتيكي:

المنطلق من الضّغوط الّتي تولّدها الظّروف المكانيّة الطّبيعية بُغية البقاء والنّمو وتتفرع إلى:

1.6 النظرية الجيوبوليتيكية التقليدية:

من أبرز روّادها "**راتزل**" (**Ratzl**) القائل أن الدّولة كائن حيّ عليه التّنفس والإتّساع وإلاّ يموت، حيث حدّد سبع (07) قوانين لذلك في كتابه لسنة واحد وتسعمائة وألف للميلاد (1901 م) المعنون بـ (**حول قوانين تطوّر الدّولة في المجال**)، لتكون بذلك الحدود قابلة للتّحرّك، ويُرجع "**كارل هاوسهوف**" **Karl**) (**Haushofer** الأساس في ذلك إلى "القوّة" [1]. فكلّما زادت قوّة الدّولة زادت مساعيها للتّوسّع على حساب حدودها مضاعفةً لها ولمواردها بما يتيح لها الإنتشار والإستمرارية على حساب الدّول الأضعف منها.

2.6 النّظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة:

المركّزة على المجال الحيويّ للدّول، ويُعدّ "**رولف هايندر**" (**Rolf Heundr**) من أبرز دُعاتها والقائل على فكرة التّعايش بدل التّدمير للحفاظ على البقاء، والنّابع حسب "**جميتش**" (**Jmitch**) من " الإرادة والعقل بين القوى الدّولية المختلفة".

قوّة إيران وسعيها لزيادتها – كون أنّ الدّولة كائن حيّ ويتّسع إلى أن يموت – فقد طبّقت هذه القاعدة في سعيها للتّمدّد للخليج العربيّ بما يمنح لها إمتيازات خاصّة وكثيرة والّذي لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال ضمّها للجزر الثّلاث (طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصّغرى، أبو موسى)، كحجر أساس في مقصدها.

7 – المدخل السّياسي [2]:

يُرجع النّزاع الدّولي إلى التّكتيكات والتّحالفات [3]، حيث أنّ حدوث أيّ اختلال فيها ينجرّ عنه إختلال التّوازن ما يؤدّي إلى النّزاع، حيث :

---

*(1): جلال خشيب، **النظرية الحيوبوليتيكية**، جسور الدراس Internationalstudiesbridges.blogspot .com يوم 31- 01- 2015 على 11 سا و42 د، في .*

وَ:

*Gérard dussouy, **Les théories géopolitiques traité de relations internationales**, Harmattan, 2006, p 117.*

*(2): علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية، 1996، ص 44.*

*(3): أمين حافظ السعدني، **أزمة الأيديولوجيات السياسية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014، ط 2، ص 07.*

- إذا كان الهدف الدّفاع على الأمن القوميّ، تشتدّ التّوتّرات، ما يشحن عوامل القلق والتّهديد.
- اِستمرار التّحالفات يتطلّب عدم التّغيير في أنظمة الحكم وإلاّ يحدث توتّر ونزاع حتى داخل التّحالف ذاته.
- المعُونات الاِقتصادية المقدَّمة إلى دولة على حساب المجتمع الدّولي يعُمِّق الشّعور بالاِضطهاد.
- تكتّلات اِقتصادية تجمعها روابط للتّحالف العسكريّ تعمل على تأكيد الاِنقسامات الدّولية وتخلِق جبهةً أخرى للمواجهة مع تكتّلات اِقتصادية أخرى.

فسعي كلّ من إيران والإمارات للحفاظ والدّفاع عن أمنهما القوميّ شحن عوامل التّهديد والقلق بينهما، كما أنّ تغيير أنظمة الحكم يؤثّر سلبًا على التّحالف الدّاخل فيه كما حدث لإيران عند تبنّيها «**لنظريّة ولاية الفقيه** » كأساسٍ لنظام حكمها وتحوّلها عن أحد أعمدة سياسة الدّعامو الأمريكية، كما أنّ المعونات المقدّمة من طرف الغرب في مقدّمته بريطانيا وبعدها الولايات المتّحدة الأمريكيّة (**إيران غيت**) (**Iran Gait**) عمّق الشّعور بالاِضطهاد من الجانب الموازي لها.

8- مدخل طبيعة النّظام السّياسي الدّاخلي [1]:

يقول أنّ الأنظمة الشّمولية هي السّبب الرّئيس للنّزاع والمستند إلى الحجج التّالية:

- عدم وجود واِختلاف في معايير السّلوك الدّولي المشروع.
- الرّغبة في إخضاع الآخرين (في سباق الهيمنة والتّسلّط).

9 – المدخل الاِقتصادي [2]:

1.9 النّظرية الماركسيّة:

حيث يعتمد التّفسير التّقليدي الماركسي اللّينيني على أنّ الحروب تغذّيها أسباب اِقتصاديّة وأخرى داخلية ودولية الرّاجعة لتنافس الدّول الرّأسماليّة.

2.9 النّظرية الاِقتصادية غير الماركسية [3]:

يُمثّلها "**هوبسون**" (**Hobson**) وتتّفق مع الأولى في تقديم تفسير اِقتصادي للاستعمار والنّزاع؛ كما هو الحال في النّزاع الإيرانيّ – الإماراتيّ الّذي غذّته أسباب اِقتصادية عندما حاولت إيران السّيطرة على الخليج العربيّ

---

*(1): أمين حافظ السعدني، **أزمة الأيديولوجيات السياسية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014، ط 2، ص 07.*

*(2): رسلان محمد فؤاد، **نظرية الصراع الموالي**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص ص، 58 – 65.*

*(3): جاك فونتانال، تر: محمود براهم، **العملة الاقتصادية في الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009، ط 2، ص 41*

الشّريان الأساسيّ للإقتصاديات الخليجيّة عامّةً والإماراتيّة خاصّة من جهة، بدليل أوضاعها الدّاخلية الّتي كانت سببًا موضوعيًا لثورتها الإسلاميّة وحتّى مع ملفّها النّووي كسبيل للتّحرّر من السّيطرة والعقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من جهةٍ أخرى- هذا داخليًا - أمّا دوليًّا فيرجع إلى التّنافس الرّأسماليّ للدّول، حيث نجد الدّول الرّأسماليّة (بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة بعدها) كانت لديها دائمًا أيدي خفيّة أو مباشرة في تأجيج النّزاع الإيرانيّ – الإماراتيّ للحيلولة دون توحّدها بما يعوق بناء منظومة أمنية مشتركة كما أنّ الرّغبة الإيرانيّة والغربيّة في إخضاع المنطقة لسيطرتها أحد أسباب النّزاعات الدّولية.

10- مدخل الدّولة القوميّة الحديثة الإستقلال [1]:

يُرجع النّزاع الدّولي إلى دخول الدّول حديثة الإستقلال - خاصّةً العالم الثالث - بسبب عدم تكيّفها مع النّظام السّياسي الدّولي والإندماج معه والتّقيد بضوابطه، وهذا لعدّة عوامل:

- الإختلافات في نمط التّفكير والسّلوك.
- الضّعف الدّاخلي المولّد لعدم إستقرارها والمصعّب للتّنبؤ بسلوكها.
- عدم تقيّدها بالمعاهدات.
- نموّها وإقامتها لتكتّلات مهدّدة للنّظام.

ونجد أنّ كلّا من إيران والإمارات لم تدخلا إلى النّظام الدّوليّ إلّا حديثًا ما صعّب إنسجامها وإيّاه؛

ما أدّى لعدم تّقيّدها بالمعاهدات فما فتأت في خرقها للمعاهدات مع الطرف البريطاني.

11 - المدخل السّوسيولوجي [2]:

1.11 النّظرية الدّيموغرافية:

تَنسِب النّزاع الدّولي إلى زيادة السّكان، ما يؤدّي بالدّول لتوسيع حدودها قصد إستيعابهم، كما أنّ الدّول التّي ليس لها سُكّان كُثُر تحمي نفسها من الأولى ما يولّد النّزاع حسب كلٍّ من "**بول هاوزر**"(**Paul hauser**) و"**مالتوس**" (**Maltus**).كما يرى "**أرلوند توينبي**"(**Arnold Toynbee**) و"**برترند راسل**" (**Bertrand Russell**) و"**هيل**" (**Hill**) أنّ تزايد السّكان يُشكّل خطرًا على السّلم والمجتمع الإنساني.

---

*(1): بيتر فالنستين، تر: سعيد فيصل السعد وآخر، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحروب والسلام والنظام العالمي**، منتدى صور الأزبكية، 2002، ص 44.*

*(2): موريس دوفرجيه، تر: جمال الأتاني وآخرون، **مدخل لعلم السياسة**، المركز الثقافي العربي، 2009، ط 1، ص 54.*

كما أكّد "**بول ريبو**" (**Paul Ribot**) أنّ الحرب تتناسب طرديًا مع التّزايد السّكاني.

2.11 نظرية النّخبة المسيطرة (المحور الصّناعي العسكري):

تُنسب إلى "**رايت ميلز**" (**Wright Mills**) والقائلة بأنّ القوى الكبرى هي المحرّك الأساس للصّراعات والتّوتّرات الدّولية[1].

المدخل السّوسيولوجي وخاصّةً النّظريّة منه تُثبت أنّ المحرّك الأساس للصّراع والتّوتّر الدّولي يكمن في القوى الكبرى، وهذا في مُجمله صحيح بالنّظر إلى كون جذور الإحتلال الإيرانيّ للجزر الثّلاث كان مُمهّدًا للتّواطؤ مع بريطانيا ومصقولًا مع تحوّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى المسيطر الوحيد على الخليج العربيّ منذ نهاية الحرب الباردة.

---

*(1): بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص 32. و: أحمد مصطفى الحسينين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العالمي للدراسات السياسية**، 2002، ط 1، ص 112.*

المبحث الثّالث

فضّ النّزاعات الدّولية بين الوساطة والتّحكيم

سبقت الإشارة إلى أنّ العلاقات الدّوليّة تغلب عليها العلاقات الصّراعية المؤدّية حتمًا إلى نشوب حروب، صراعات ونزاعات كنِتاج عديد العوامل – كما سبق إيرادها في المبحث الثّاني من هذا الفصل – ما يدفع الدول على أشكالها لِانتهاج عديد ومختلف الوسائل بغية إدارة الخلافات على تعدّدها، وكما أفضت إليه المداخل النّظريّة فإنّ الدّول الّتي لا تطلق العنان لفهم تصرّفات الدّول وتضع دراسة حول التّجارب الماضية وتُفعّلها قصد تجنّب أو على الأقلّ التّقليل من الصّراعات عادةً ما تلجأ للحرب كوسيلةٍ أسهل وأنجع حسبها لحلّ وفضّ وإدارة النّزاع.

في حين تُعتبر الوسائل السّلمية لحلّ النّزاعات الدّولية الأنجع والأكثر تداولًا خاصّةً في وقتنا الحالي، بديلاً لحلّ الخلافات عسكريا من خلال الحروب واِستعمال القوّة، والتي يُنظر إليها كوسائل مشروعة قبل أن يوضع لها حدّ في ميثاق **"بريان كللوغ"** عام ثمانية وعشرون تسعمائة للميلاد (928 م) مُدينًا إيّاها واِعتبارها خارجة عن القانون [1]، لتوجد في هذا المقام عديد الطّرق السّلمية في فضّ المنازعات الدّولية، والّتي سيتم إيرادها على المنوال التّالي:

1. التّفاوض (Négociation):

تتمثل في الجهد الّذي يقوم به أطراف النّزاع مناقشةً لأوجهه – بما فيها التّصعيد – وكذا مصالحهم واحتياجاتهم بُغية حلّ النّزاع، وعادة ما يُحدّق بين طرفي النّزاع دون تدخّل طرف آخر [2].

وتستوجب المفاوضات خصائص عدّة هي: المرونة، السّرية، السّرعة [3]؛ كما نميز فيها نوعان: المفاوضات العلنية والسّرية [4].

2. المساعي الحميدة (Bons Offices):

عكسًا للأولى، يلعب الطّرف الثّالث الدّور الأساسي في تقريب وُجهات النّظر وإيجاد صيغة للتّسوية بأيّ وسيلة سلميّة يوافقه فيها الطّرفين المتنازعين.

---

*(1): ج.ب ديروزيل، **التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين**، ص 11.*

*(2): زياد الصمادي، **حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي**، جامعة السلام، 2009، ص 55. وَ:*

Christinau Défélix (et autres), Négociations, deboeck, 2005, p11.

*(3): إبراهيم الحسن سبعاوي، **حل النزاعات بين الدول العربية**، 1987، ص 119.*

*(4): صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، 2006، ط 1، ص ص، 44، 45. وَ:*

*Gilles Marchaud (et autre), **L'art de la négociation**, **les cahiers du monde**, 2014, pp, 62-63.*

وردت هذه الوسيلة في اتّفاقية "**لاهاي**" لعام تسع وتسعون سبعمائة وألف للميلاد (1799 م) [1].وتمّ العمل بها بدليل "**مشكلة شاكو**" لسنة ألف وتسعمائة واثنان وثلاثون للميلادي (1932 م) بين بوليفيا والبراجواي؛ وبجانب مشكلة الحدود بين المملكة العربيّة السّعودية وقطر العام ألف وتسعمائة واثنان وتسعون للميلاد (1992م).

3. الوساطة (Médiation):

تتمثل في الجهد الّذي يقوم به طرف ثالث مستقلّ عن أطراف النّزاع الرّئيسيّة والثّانويّة، يتّسم بالحياديّة [2]، ليوافق بين إدّعاءات الأطراف المتنازعة من خلال تسهيله للحوار.

لذلك نجدها بارزةً بشكلٍ واسعٍ في مواثيق كلّ من منظّمة الأمم المتّحدة، جامعة الدّول العربية، منظّمة الوحدة الإفريقيّة والمنظّمات الدّولية والإقليمية الأخرى [3]؛ كمنظّمة «**التّعاون الإسلامي**» وتدخّلها في الوساطة إلى جانب الأولى والثّانية في النّزاع الإيراني – الإماراتي كما سيفصّل فيه في ثنايا المبحث الأخير من الفصل الثّاني.

ونجد الوساطة ثلاثة (03) أنواع هي:

- الوساطة الجماعيّة.
- الوساطة الفرديّة.
- الوساطة المتعاقبة.

4. التّحقيق (Inspection):

هو تشكيل لجان دوليّة من قبل الأطراف المتنازِعة الّتي لم تتمكّن من التّوصّل إلى اِتفاق بطرق دبلوماسيّة ، على أن لا تمسّ المصالح الحيويّة للطّرفين الّذيْن يبقيان أحرارًا في الأخذ بما جاء في التّقرير أو رفضه [4].

5 . التّوفيق (Conciliation):

هو إجراء حديث نسبيًا بالمقارنة مع إجراءات التّسوية السّابقة الذّكر، تتولاّه لجنة حياديّة تتشكّل من خمس (05) أعضاء، يعيّن كلّ طرف عضوًا ويتفقون حول الثّلاث الباقون، ويتميّز عن التّحقيق أنّه يضمّ لجان ذات

---

(1): اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1907، المواد (02 و08).

(2):إبراهيم حسن السبعاوي، مرجع سابق.

(3): صالح يحي الشاعري، مرجع سابق، ص 55. وَ:

Pierre Yves Mouette, ***de la médiation comme mode de résolution de conflit et des différentes applications****, collège des médiations fédéraux, 2006, p 57.*

(4)Charles Rousseau, ***Droit International*** *Public, 1979, 9ed, p 286*

طابع دائم واقتراح الحلول [1].

6. التّحكيم الدّولي (International Arbitration):

يُعدّ أحد الوسائل القضائيّة القديمة في العلاقات الدّولية لحلّ النّزاعات سلميًا، ويعني قيام طرف ثالث "محكم" بحلّ نزاع ما بناءً على طلب المتنازعين، يكون فيه قرار قطعيّ وملزم لهذه الأطراف، الشّيء الّذي يميّزه عن جُلّ الوسائل الدّبلوماسية في حلّ المنازعات الدّولية [2]. وتنتهي مهمة التّحكيم بِانتهاء القضية الّتي تشكّل من أجلها، وهو ما يميّزه عن المحاكم الدّوليّة بِاعتبارها جهازًا قضائيًا دائمًا، ونلاحظ تراجع اِعتماد هذه الوسيلة بسبب حلول المحاكم الدّولية والإقليمية محلّها [3].

7. المحاكم الدّولية (Les tribunaux internationaux):

تتمثّل في جهاز قضائيّ يعمل على فضّ النّزاعات الدّوليّة بموجب نظامها الأساسيّ المحدّد لطبيعة ونشاط وصلاحيّات محاكمها من حيث الأشخاص والمواضيع التي يَحِقّ لها الفصل فيها، يتمّ من خلال طلب أحد الأطراف، أو بموافقة (اِعتراف صحيح) من قبل الدّولة بالولاية الجبريّة لتلك المحكمة.

يكون القرار المنجرّ عن المحكمة ذو طابعٍ إلزاميٍّ وغير قابل للاِستئناف، إلّا أنّ المادّة واحد وستين (61) من النّظام الأساسيّ لمحكمة العدل الدّوليّة أعطت الحقّ في طلب الاِلتماس بشرط وجود واقعة حاسمة من شأنها التّأثير في القرار؛ لتُصدر حكم بإعادة النّظر في القضية، تثبت فيه صراحةً وبدقة أسباب ذلك، ويشترط عدم تجاوز مدة عشر (10) سنوات في طلب الاِلتماس كونها كفيلة لنفاذ القرار [4].

ومن هنا يمكننا اِستخلاص أوجه الاِختلاف بينه وبين التّحكيم الدّولي وذلك ضمن هذا الجدول:

---

(1): نبيل حلمي، **التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القانون العام**، دار النهضة العربية، 1983. وَ:

Service public fédiral justice, **La conciliation**, boulevard Waterloq, 105, 2010, p10.

(2): المادة 61 من نظام محكمة العدل الدولية.

(3) : Nguyen Quoc Dine, **les commissions de conciliation sont elles des commissions d'enquête**, 1967, PP 565 – 674.

(4): علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، 1968، ط 6، ص 700.

التّحكيم الدّولي	المحاكم الدّولية
ينتهي بإنتهاء القضيّة المحوّل لأجلها	دائم، لا ينتهي عند تفرّغه من القضيّة
يتمّ بطلب من المتنازعين	بطلب أحد الأطراف المتنازعة
قطعي وملزم	قطعيّ ومُلزم
غير قابل للإِستئناف	قابل للإِستئناف إذا حدثت مستجدّات في القضية

وعليه فإنّ ظاهرة النّزاع الدّولي قديمة قِدم الإنسان، تتّسم بالطّبيعيّة كونها من مميّزات العلاقات الدّوليّة، وتُعدّ الحرب أقصى درجاتها كما أنّها تتداخل مع عدّة مفاهيم أخرى كالخلاف، الأزمة، الصّراع والحرب، هذه الأخيرة – المفاهيم – تُعتبر من أهمّ مراحل تطوّر النّزاع الدّوليّ الّذي يتمّ بين دولتين أو أكثر حول موضوع معيّن قد يكون ذو طابع سياسيّ، إقتصاديّ، جغرافيّ أو يتعدّاه إلى أبعادٍ أخرى ومن أمثلة هذه النّزاعات كالنّزاع الإيراني – الإمارات حول الجزر الثّلاث والمتمثّلة في "طَنَبْ الكبرى"، "طَنَبْ الصّغرى" و"أبو موسى"، وفي سبيل حدّ النّزاع والحيلولة دون تحوّله لحرب أو صراع، أو في سبيل حلّه معالجةً لأسبابه الموضوعية المتولّد جرّاء عديد العوامل والفواعل البيئية الدّاخلية والدّولية، تلجأ الدّول أو أطراف النّزاع إلى الحلول السّلمية واستبعاد القوّة والتّهديد، في سبيل تحقيق أحسن العوائد مع الحفاظ على مصالحها الأوّلية مراعيةً مقدار قوّتها ومكانة دورها في النّظاميين الإقليمي والدّولي على حدٍّ سواء؛ وقد تلجأ في حال فشلها لأطراف أخرى تستعينها بغية فكّ الإِختلاف بينها، وهو الحال مع النّزاع الإيراني – الإماراتي والّذي سنفصّل في جذوره، أسبابه ومسبّباته، تداعياته والأطُر القانونية والدّيبلوماسية المنتهجة في سبيل حلّه.

خلاصة الفصل الأوّل:

تعتبر النّزاعات الدّولية من أهمّ مميّزات العلاقات الدّولية الّتي يمكن تصنيفها إلى علاقات تعاونيّة وأخرى نزاعاتيّة متشابكة ومتعدّدة المصادر والمظاهر، إذ يمكن تقسيمها إلى نزاعات قطريّة، إقليميّة وأخرى دوليّة؛ بيد أنّ هذه النّزاعات اِزدادت تعقيدًا بموازاة تشابك العلاقات الدّوليّة بفعل ثورة الاِتّصالات والمواصلات والزّيادة المكانيّة، وبالنّظر إلى الأهمّية الجيوبوليتيكيّة لمنطقةٍ ما دون أخرى، وهو ما أدّى إلى تنوّع وتعدّد تفسير المداخل النّظرية في تعليل ظاهرة النّزاع الدّولي بين من يعتبره نزاعًا حول القِيَم والموارد ومن يعتبره نزاعًا بسبب الأهمّية الجيوبوليتيكيّة والاِقتصاديّة أو بالنّظر إلى المعطى الحضاريّ والثقافيّ؛ وللتّوصّل إلى تعريفٍ محدّد بشأن مسألة النّزاع الدّولي تمّ القيام بمحاولة منّا لشرح بعض المصطلحات المتداخلة والنّزاع وذلك لاِستخلاص أوجه التّشابه والاِختلاف بين هذه الظّواهر، والتوصّل إلى نتيجةٍ مفادها أنّها مراحل مكمّلة لظاهرة النّزاع الدّوليّ وعادةً ما تكون سببًا أو نتيجةً لها

تمّ التّعريف في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل بظاهرة النّزاع عند مجموعةٍ من المفكّرين سواءً عند العرب أو العجم منهم، ثمّ التّطرّق إلى مصطلح النّزاع الدّوليّ والّذي قدّمت له عدّة تعريفات بالإضافة إلى تعريفٍ إجرائيٍ، ومثله في ذلك مثل بقيّة المصطلحات المتداخلة ومصطلح النّزاع الدّولي كالصّراع، الأزمة، التّوتّر، والحرب، ليُستخلص كلّ ذلك في جدولٍ إجرائيٍ يبيّن فيه أوجه التّشابه والاِختلاف بين مصطلح النّزاع والمفاهيم ذات الصّلة به؛ ولإستوفاء واِستكمال ما سلف الذّكر – شرح المصطلحات – تمّ التّعريج على مراحل النّزاعات الدّوليّة والمتمثّلة في خمس مراحل أساسية يمرّ عبرها النّزاع، ولتدعيم ذلك أُرفقت بمنحى بيانيّ يبيّن تطوّر النّزاعات الدّوليّة وفقًا لمخطّط **"نيكولا سوانتروم" (Niklas Swanstrom)** و**"مايكل "(Mikael)** ، وكذا سهمًا يبيّن تطوّر ظاهرة النّزاع عبر مراحل وصولًا إلى الحرب.

بينما كانت حيثيّات المبحث الثّاني تدور حول موضوع المداخل النّظرية في تفسير النّزاعات الدّولية، هذه الأخيرة الّتي اِختلفت من مدخل إلى آخر بسبب اِختلاف المتغيّر الرّئيسي – حسب كلّ مدخل – وهو ما دفع للتّطرّق لبعض المداخل النّظرية كالمدخل السّيكولوجي والمنقسم إلى أربعة مداخل وهي:

- مدخل النّزعة العدوانية والطّبيعة الإنسانية.
- مدخل الإخفاق أو الإحباط.
- مدخل الشّخصية القومية.
- مدخل طبيعة الاِتّجاهات والمعتقدات القومية.

والمدخل الإيديولوجي وكلّ من المداخل التّالية: مدخل المصالح القومية في إطار صراع القوّة، مدخل سباق التّسلّح، مدخل طبيعة النّظام السّياسي الدّولي، المدخل الجيوبوليتيكي، المدخل السّياسي، مدخل طبيعة النّظام السّياسي، المدخل الإقتصادي، مدخل الدّولة القومية الحديثة الإستقلال وأخيرًا المدخل السّوسيولوجي.

خصّصنا في المقابل المبحث الثّالث لشرح كيفيّة فضّ النّزاعات الدّولية وذلك عبر التّعريج على عدّة مصطلحات كالتّفاوض، المساعي الحميدة، الوساطة، التّحقيق، التّوفيق، التّحكيم الدّولي، المحاكم الدّولية، ليكون هذا الفصل فصلاً مفاهيميًّا ونظريًّا لتحليل وشرح ظاهرة النّزاع الدّوليّ إستدلالاً بالنّزاع "الإيراني الإماراتي" حول الجزر الثّلاث، وهو فحوى الفصل المقبل.

خاتمة الفصل الأوّل:

بناءً على ما سبق يتّضح لنا غلبة النّمط النّزاعاتي في العلاقات الدّولية عامّةً والعلاقات الإيرانيّة – الخليجيّة والإماراتية خاصّة، وذلك راجع إلى تظافر أسباب عدّة كما تفسّرها مختلف المداخل في تفسير النّزاعات الدّوليّة في طيّات المبحث الثّاني من هذا الفصل، والعائد للأسباب الجيوبوليتيكيّة في الأساس وأخرى سياسيّة إجتماعيّة إقتصاديّة وتاريخيّة؛ وهو حال النّزاع الإيرانيّ الإماراتي الّذي لا يقتصر على سببٍ واحد بل بتشابك أسبابه في مقدّماتها التّاريخيّة، حضاريّة وسياسيّة، ما يستدعي اللّجوء إلى عديد الأُطُر والطّرق الدّيبلوماسيّة في سبيل إحتوائه والحيلولة دون تفاقمه وعدم وصوله لذروة النّزاع المسلّح.

على هذا الأساس ما هو السبيل في دراسة وفهم النّزاع الإيرانيّ – الإماراتيّ حول الجزر الثّلاث "طَنَبْ الكبرى"، "طَنَبْ الصّغرى" و"أبو موسى" وما هي أهمّ الأسباب المؤدّية لإشعال فتيله اعتماداً على ما سبق من المداخل النّظريّة في تفسيره؟ وما هي الأطر الدّبلوماسيّة الّتي انتهجت في سبيل إخماد فتيل هذا النّزاع؟ وهو ما سيتمّ التّفصيل فيه في ثنايا وطيّات الفصل الموالي وذلك من خلال ما جاء في جعبة حيثيّات مباحثه الثّلاث.

الفصل الثّاني

العلاقات الإيرانيّة الإماراتيّة
بين التّحالف والتّخالف

مقدّمة الفصل الثّاني

بعد الإطّلاع على مفهوم النّزاع الدّولي وجلّ المفاهيم المكوّنة والمشكّلة له والمرتبطة به، والإدلاء بجموع الأسباب الموضوعية الكامنة وراء النّزاعات في العلاقات الدّولية عامّة والنّزاع الإيراني–الإماراتي خاصّة المختلفة بحسب المداخل النّظرية ومستويات التّحليل المفسّرة للظّاهرة النّزاعاتية ، كما أدلَت العديد من الأساليب المنتهجة في سبيل الحدّ وإزالة المؤدّيات نحو التنازع الدولي في مقدمتها الوساطة المنتهجة ضمن النزاع موضوع البحث. لنصل في هذا المقام لأسباب النّزاع الإيرانيّ–الإماراتيّ من خلال حيثيات الفصل التّالي بالحديث والتّطرّق إليه بالتّفصيل.

تعدّ الجزر الإماراتيّة الثّلاث المحتلّة من طرف إيران منذ العام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) ذات أهميّة جيوبوليتيكّة للطّرفين خاصّة وأنّها تقع في وسط مياه الخليج العربيّ (الفارسيّ)، لذلك فإنّ النّزاع حولها بدأ منذ قرونٍ خلَت أين كان الإعتقاد الفارسيّ يرد لها على أساس أنّها جزء من "بلاد فارس"، بينما لطالما نظرت الدّوائر الخليجيّة والعربيّة عامّة وخاصّة الإماراتيّة على أنّها جزء من أراضيها – الإمارات العربيّة المتّحدة – وهو ما سنقوم بمحاولة التّطرّق إليه في مضامين الفصل الموالي.

أين يَتُوه الباحث بين ما يحكيه التّاريخ وما ترويه الحقائق حول النّزاع الإيرانيّ–الإماراتيّ والجزر الثّلاث المحتلّة ("طَنَب الكبرى"، " طَنَب الصغرى"، و"أبي موسى")، وبين المقارنة ما بين الإدّعاءات والحجج الإيرانيّة لملكيتها والدّلائل والبراهين الإماراتية حول أحقّية كلّ منهما لتلك الأراضي على حساب الأخرى.

الإطّلاع على كل ما سبقت الإشارة إليه يزيد الغموض المكتَنف للنّزاع "الإيرانيّ الإماراتيّ الجزري" ما يستوجب التّدقيـق فيــه والمحص المتقن لطيّات وجُعبة ما لدى كلّ طرف من الأطراف المتنازعة عليه وكذا المواثيق والمعاهدات والخرائط النّاظرة والفاصلة فيه.

فهل النّزاع حول الجزر الثلاث بدأ منذ الإحتلال الإيراني لها أعوام السّبعينات أم أنّ التّاريخ يشهد لأبعد من ذلك بكثير قد يعود لفترة ما قبل الفتوح الإسلامية؟ كيف بدأ النّزاع الإيرانيّ– الإماراتيّ حول الجزر الثّلاث؟ من هي الأطراف الحقيقيّة الكامنة والمكوّنة لـ "قضية الجزر" عدا كلّ من دولتَيْ إيران والإمارات العربية المتّحدة؟ هل كانت للأيدي الأجنبية والقوى الكبرى اليد في إثارة زوبعة النّزاع؟ و إن كان ذلك صحيحًا فهل التّورط فيه كان في بداية النّزاع أم تواصَل ولا يزال ليكون الدّفع الأول للزّيادة فيه؟ ما هي السُّبل الّتي اِنتهجتها إيران في "احتــلالها" للجزر الثّلاث؟ والأدلة التي أدلت بها لـ "شرعنة" موقفها إزاء الردود الدوليـة والإقليمية؟

هل وقفت بالمقابل دولة الإمارات العربيّة المتّحدة دون تحريكٍ ساكنٍ حِيَال ما يجري؟ أم أنّها أفضَت لردّ فعل تنديدي و دبلوماسي في محاولةٍ لاستردادها لقطع أراضيها؟ فيما تجلّت الأدلة والبراهين الإيرانية–الإماراتية في التّدافع عن أحقّيتهما التّاريخية فيها؟

كيف كانت لمخلفات الإستعمار الإمبريالي القديم الجديد الدّور الأساس في تخليف المنازعات الحدودية عامّةً والنّزاع حول جزر «**طَنَبْ الأولى و الثّانية**» و «**أبي موسى**» خاصّة؟

فيما تجلت المساعي الإيرانية الدّبلوماسية في إطار التّنديد والمعارضة للتّوسع الإيرانيّ في المنطقة من جهة وعلى حسابها من جهة أخرى؟

تتمّ الإجابة على كل هذا وذلك من خلال مقتضيات الموضوع محل النّزاع والأطراف فيه، بالشّيء المزيل للإلتباس حول أحقّية كل منهما فيه، ما يستدعي التّعريج على مروحةٍ من الأدلّة التّاريخية المادية المخطوطة وغير المادية اللّفظية من خلال الفصل الحاوي على ثلاث مباحث خادمة لمقتضيات وتداعيات ذلك.

المبحث الأوّل

النّزاع الإيراني الإماراتي ... الجذور، الأسباب والتّداعيات

الخلفيّة التّاريخية للنّزاع الإيرانيّ الإماراتيّ:

إنّ للخليج العربيّ أهمّيةً بالغةً بالنسبة لبريطانيا باعتباره ممرّ هام نحو جوهرة التّاج البريطاني "الهند"، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي كونه يتوسط قارات العالم، لذا فبداية التّوجّه البريطانيّ للمنطقة – في سعيها للسّيطرة عليها – بدأ في المجال الإقتصاديّ بتأسيس «**شركة الهند الشّرقيّة البريطانيّة**» عام ألف وستمائة ميلادي (1600 م) [1]، فالمجال السّياسيّ والعسكريّ والسّعي لربط شيوخ المنطقة بمعاهدات الحماية مقابل دفاع بريطانيا عنهم وإبقائهم في مَشيَخاتهم [2]؛ ما جعلها تعمل على إزاحة القوّات الأوروبيّة المنافسة لها (البرتغال، هولندا، فرنسا) من جهة، والقضاء على المقاومة العربيّة خاصّة القوى المحليّة المتمثّلة في "القواسم أو اليعاربة"، الّذين كانوا يسعون لمقاومتها وتقويض محاولاتها في احتلال المنطقة من خلال الحملات البحريّة ضدّ السّفن البريطانيّة، ما جعل بريطانيا تشنّ حملات مضادّة، أهمُّها حملة واحد وتسعون سبعمائة وألف ميلادي (1791 م) ، ومعاهدة الثّامن عشر جانفي لعام عشرون ثمانمائة وألف للميلاد (18 جانفي 1820 م) الّتي لا تسمح بموجبها بروز أيّة قوة بحريّة عربيّة[3]. لتبقى جلّ هذه الاتّفاقات تصبّ في خدمة الهيمنة البريطانيّة واستمرارها [4].

تزامنت رغبة بريطانيا ومصالحها مع رغبة السّاحل العُمانيّ الشّماليّ في سيادة السّلام البحريّ في منطقة الخليج العربي لمدّة طويلة، لذا وافقوا على تمديد الهدنة السّنويّة معها إلى عشر سنوات (10سنة) كما جاء في اقتراح "**كامبل**" (**Kambel**) مُساعِد المقيم السياسي البريطانيّ "**هينل**" (**Henel**) سنة ثلاثة وأربعون ثمانمائة وألف للميلاد (1843 م) ، لتُعرَف بـ "معاهدة الصّلح الدّائم" أو "تعهّد السّنوات العشر" [5]؛ إلا أنّ بريطانيا لم تتطرّق إلى الصّراعات البحريّة بين الشّيوخ، بل اهتمّت بتأمين سلامة خطوطها التّجارية البحريّة بما يحقّق مصالحها ويزيد هيمنتها ونفوذها البحريّ في المنطقة[6] وبما يسمح بتفكيك الإمارات العربيّة وحدّ أيّة حركة لتوحيدها السّياسي.

---

*(1): حسين العسكري (وآخرون)، **الإمبراطورية البريطانية تغرب عنها الشمس**، شركة الهند الشرقيّة البريطانية في الأمس، شركة الي آي إي البريطانية اليوم، مجلة إكركتف إنتلجنس ريفيو، 16111، 2008 ، ص ص، 14، 15.*

*(2): علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995**، المنهل اللبناني، 1998، ط 1، ص 279. وَ: حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربيّ الحديثة، الحياة، 1998، ص- ص 32 - 35.*

*(3): صادق ياسين الحلو، **السّياسة البريطانيّة اتجاه المشيخات من المعاهدة الدائمة إلى المعاهدة المانعة** 2001، ص 01.*

*(4): حدث في مثل هذا اليوم، **معاهدة 1820**، يوم 2015/02/22، على 13 سا و50 د، في: www.djelfa.info*

*(5): سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربيّ وجنوب الجزيرة**، 1967، ج 2، ص 185.*

*(6): محمد رشيد عباس، **علاقات المشيخات بعمان من المعاهدة الدائمة عام 1853 إلى المعاهدة المانعة عام 1852**، 2001، ص 02.*

لتصبح إمارات الخليج العربيّ مرتبطةً بمعاهداتٍ خاصّة ودائمة مع الحكومة البريطانيّة بعد توقيع حكّامها على معاهدة الحادي والعشرين ماي ثلاثة وخمسون ثمانمائة وألف للميلاد (21 ماي 1853 م) التي احتوت على ثلاث مواد [1] أين نصّت المـــــادّة الأولى على إيقاف جميع العمليّات الحربيّة البحرية، أمّا الثّانية فقد وضّحت ضرورة عدم استهلاك ممتلكات رعايا أيّ طرفٍ منها لآخر، والأخيرة تنص على حق بريطانيا والرّد على أي انتهاك ضدّها؛ وإنجرّ عنها تدنيّ الإضطرابات البحريّة ومنع أيّ مدّ للنّفوذ في المنطقة من قِبَل القوى المحلّية الأقوى (مسقط الدّولة السّعوديّة) على حساب مشيخات السّاحل العُمانيّ الصّغيرة [2]، لذا قامت بريطانيا بعقد معاهدة "الإتفاق الأبديّ أو المانع" للحيلولة دون أيّ نفوذٍ لغيرها في المنطقة والّتي نصّت على [3] عدم جواز إجراء علاقات خارجيّة إلاّ مع بريطانيا، ومنع بيع أو التّنازل عن الأراضي الإماراتيّة لأيّ طرفٍ سواها.

بفعل ذلك سيطرت بريطانيا على مقدِرات المنطقة عامّة وساحل عُمان الشّمالي بخاصّة لمدّةٍ معتبرة، ومنعت أيّ تهديدٍ لحدود إمبراطورياتها ومواصلاتها، وعزّزت مكانتها بتوقيع "إتّفاق حصد السّلاح" سنة ستّة وتسعمائة وألف للميلاد (1906 م)، وسَعَت لتحطيم القوّات العربيّة الرّافضة للرّضوخ لها كـ"رأس الخيمة"، وعملت على إستمرار إحترامهم لتعهّداتهم من خلال خطاب اللّورد **"كيرزن"** (**L.Curzon**) في الأوّل من جانفي ثلاثة وتسعمائة وألف للميلاد (1903 م).

عملت بريطانيا على تقوية علاقاتها بالخليج العربي إبّان الحرب الكونيّة الأولى، فاحتلّت العراق، شددت قبضتها على مشيخات السّاحل العربيّ، كما أرسلت قواتها لمناصرة عدن ضدّ العثمان، ودافعت عن مسقط وتحالفات مع شريف مكّة **"الحسين بن علي"** ومنافسه **"عبد العزيز بن سعود"** حاكم "نجد"، ووضعت قطر والكويت تحت الحماية البريطانيّة رسميًا [4]، لتصبح بهذا بريطانيا القوّة الأولى في المنطقة الخليجيّة – وذلك عقب الحرب العالميّة الأولى — ؛بينما حصلت فرنسا على مناطق أخرى –بعد تفاهمهما–على تقسيم النّفوذ، وكذا قيام «**الثّورة البلشوفيّة**» في روسيا المتخليّة عن أطماعها القيصريّة، لتتخلّى فرنسا عن مكانها لبريطانيا بدليل إغلاقها لقنصليّتها في عام عشرين تسعمائة وألف للميلاد (1920 م).

ليزداد التّدخّل البريطانيّ في المنطقة في مرحلة ما بين الحربين الكونيتين بعد أن أصبحت مركزًا لطيرانها العسكريّ والمدنيّ، ما عزّز تدخّلها في شؤون إمارات السّاحل العُمانيّ الشّماليّ الدّاخلية وتوثيق علاقاتها مع شيـــوخ السّاحل والوقوف بجانبهـا والدّفاع عنها بالقوّة وتأمين حدودها من أيّة هجماتٍ خارجيّة [5]–بدليل مـــا

---

(1) : Saldanha, ***précis of Turkish Arabia Affairs 1901 – 1905 Calculater***, 1906, pp 244 - 245

(2): زهدي عبد المجيد سمور، ***تاريخ عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر***، 1985، ص 35.

(3): سيد نوفل، مرجع سابق، ص ص 192، 193 و: علي صبح، مرجع سابق، ص ص 279، 280.

(4) سعد محمد زيدان، ***العلاقات البريطانية مع دولة الإمارات العربية المتحدة 1914 – 1945***، 2001، ص ص 4،5.

(5) : WM. Roger Louis, ***The Empire In The Middle East 1918 – 1939***, London, pp ; 66, 67

جاء في تقرير المقيم البريطانيّ في الخليج عام ألف وتسعمائة وستة وعشرون للميلاد (1926 م)؛ وأثبتت بريطانيا هيمنتها على منطقة الخليج العربيّ وأحقّيتها فيه من خلال معاهدة "جدّة" عام سبعة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1927 م) [1] وتقرير ثمانية وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1928 م) الذي جاءت به اللّجنة المتفرّعة من لجنة الدّفاع عن الإمبراطوريّة [2].

لتتدخّل بعدها لحلّ الأزمة الّتي استمرّت حتّى عام تسعة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1929 م) بين أبو ظبي والشّارقة وأمّ القيوين [3] لما استعان شيوخ القبائل بها في مواجهتهم لمشاكلهم الدّاخلية؛ فالتدخل البريطاني المستمر في المنطقة جعلها تُعلن عام خمسة وثلاثون تسعمائة وألف للميل (1935 م) منطقة السّاحل العُمانيّ الشّماليّ مستعمرةً بريطانيّة، بالإستناد على منطق القانون الدّوليّ بموجب ما تُقرّه عصبة الأمم [4].

تحوّل الخليج العربيّ إلى أهمّ محطّة طيران بين الشّرق والغرب، إضافة إلى اكتشافها لنفطها وازدياد تنافس قوى أوروبيّة جديدة وأخرى أمريكيّة عليها، عوامل جلّها دفعت ببريطانيا إلى تغيير سياستها اتّجاهها واتّخاذ قرارات هامّة محدّدة لإستراتيجيّتها [5] كتعيين وكيل لها في الشارقة وكذا تضييق أعبائها إلى أخطار القيادة الجوّية في العراق؛ وبالموازاة مع هذه الأحداث كانت إيران في سعيٍ دائمٍ وتطلّعٍ مستمرٍّ لدورٍ فاعلٍ وفعّال في منطقة الخليج العربيّ (الفارسيّ)؛ الشّيء الّذي ظهر جليًا بعد إعلان بريطانيا رغبتها في التّخلّي عن المنطقة – هذا من جهة – ومن جهة أخرى وفي ظلّ السّياسة البديلة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة بعد الإنسحاب البريطانيّ المتجلّية أساسًا في سياسة «**ملء الفراغ**» الأمنيّ البريطانيّ من طرف وانتهاجها لسياسة "الدّعامة أو الرّكائز" والتّحالفات الإقليمية التي كانت إيران نواةً أساسيةً فيها من طرفٍ آخر.

فالمكانة الهامّة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة وجزرها الثّلاث، والميزات الجيوبوليتيكيّة والجيوإستراتيجيّة لها جعلها مبرّرات لإحتوائها والسّيطرة عليها من قِبل القوى الأجنبيّة (بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة) والإقليميّة (إيران)، هذه الأخيرة – وبجانب الإمارات العربيّة المتّحدة – مدّت واتّخذت عديد المبرّرات التّاريخية إبرازًا لأحقّيتها فيها.

---

*(1): حافظ وهبة، **خمسون عام في جزيرة العرب**، 1927، ص ص، 132، 133. و: خليل ناصر حاسم، **العلاقات السعودية – البريطانية**، 2003، ص ص، 37، 38. و: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **بريطانيا وإمارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاقدية**، 1978، ص 37.*

*(2) : J. ALFOND, **The British in the two war 1918 – 1939**, 1992, p 77.*

*(3): عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **حكومة الهند البريطانية الإدارة في الخليج العربي**، دراسة وثائقية، 1981، ص 222.*

(4): نشاط إدماجي للحركة الإستعمارية، 2015/01/22، 12 سا و 55 د في: http:/ :www.onefd.edu.dz

*(5): حامد خليفة، **السياسة البريطانية في الخليج العربي**، 2002، ص ص، 43، 44.*

فكيف – على أساس ما سبق – بدأ التّواطؤ الإيراني– البريطاني وبعده الإيراني – الأمريكي حول منطقة الخليج العربيّ عامّة ودولة الإمارات العربيّة خاصّة؟. وما مدى أحقية كل منهما في ملكية الجزر الثّلاث التّي مثّلت ولا تزال تمثّل بؤرة نزاع في الخليج العربيّ من جهة، و بين إيران والإمارات العربيّة المتّحدة من جهةٍ أخرى لحدّ وقتنا الرّاهن؟

طالما كانت الجزر الثّلاث "طنب الكبرى"، "طنب الصغرى" و"أبو موسى" تنتمي إلى سيادة عرب القواسم القوّة الأبرز في المنطقة خلال القرن الثّامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر [1]، وفي خضم سيطرتهم تعرّضت "رأس الخيمة" لهجومٍ فارسيٍ في عهد **"نادر شاه"** سنة سبعة وثلاثون سبعمائة وألف للميلاد (1737 م) لفترة وجيزة [2]؛ ورغم ذلك أرسل القواسم قوّاتٍ لمساعدة **"علي شاه" –** بعد اغتيال **"نادر شاه"** سنة سبعة وأربعون سبعمائة وألف للميلاد (1747 م) – على السّاحل الشّرقيّ في الخليج العربيّ لمواجهة قوّات **"كريم خان"**، ليتمكّنوا بعدها من السّيطـــرة على "لَنْجَة"، ليكونوا بهذا أكبر قوّة محلّيــة تقف في وجه بريطانيا ، إلى حين اِحتوائهم سنة عشرون ثمانمائة وألف للميلاد (1820 م) تاريخ توقيع معاهدة الحماية والأمن المشترك؛ ليُطردوا من السّاحل الشّرقيّ بالرّغم من إبقاء سيطرتهم على مجموعةٍ من الجزر منها: "جزيرة صيري"، "ميناء لَنْجَة"، "طَنَبْ الكبرى"، "طَنَبْ الصّغرى" [3].

لتبدأ سنة أربعون ثمانمائة وألف للميلاد (1840 م) مطالبة بلاد فارس بجزر الخليج العربيّ، حيث طرح وزير خارجيّة فارس **"أغاسي"** ملكيّة بلاده لكلّ جزر ميناء الخليج [4]. وفي سنة سبعة وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (1887 م) كانت أوّل مطالبة فارسية لجزر "طَنَبْ الكبرى والصّغرى"، فأرادت حكومة الهند البريطانيّة أن تتحرّى ذلك من خلال سؤالها لفارس حول مدى أحقّيتها في "صيري" و" طَنَبْ " فأجابت أنّهما ملك لشيوخ العرب الخاضعين تحت الحماية البريطانيّة، ما يؤكّده قول **"لوريمـــــر"**:

« **إنّ تبعيّة أبو موسى و طَنَبْ تعود إلى شيخ الشّارقة وهو يزورها أحيانًا في الطّقس الحارّ وأنّها لم يحكمها أيّ مسؤولٍ إيرانيّ** » [5].في ظلّ ذلك قدّم شيخ الشّارقة في العاشر من أكتوبر عام سبعة وثمانون مائة وألف للميلاد (1887/10/10 م) مذكّرة اِحتجاج للمقيم البريطانيّ، تتضمّن أدلّة بإدّعاءات الفرس حول "صيري"، وطالبها حماية "طَنَبْ" من مصيرٍ مُماثلٍ، لتبدأ بذلك المفاوضات البريطانية مع رجال الشّاه[6].

---

*(1): صالح محمد العابد، **دور القواسم في الخليج العربي 1745 – 1820**، 1967، ص ص، 141 – 157.*

*(2): عبد الله عبد الرحمن، **النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر الثلاث**، جريدة العرب اليوم، الأردن، 16 – 03 – 1998.*

*(3): إبراهيم خلف العبيدي، **التعدي الفارسي لمنطقة الخليج العربي 1945 – 1971**، مجلة آفاق عربية، 1985، ص 09.*

*(4): أمل إبراهيم الزياني، **البحرين 1783 – 1983**، 1983، ص 123.*

*(5): عبود رياض، **إيران من الثورة الدستورية حتى الحرب العالمية الأولى (1906 – 1914)**، مكتبة وصال العرب، ص 72.*

(6): إبراهيم خلف العبيدي، مرجع سابق، ص 09.

ورغم أنّ أوّل إدّعاءٍ فارسيٍ بملكيّة "جزر طَنَبْ" كان سبعة وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (1887 م) ولـ "أبو موسى" العام ثمانية وثمانين ثمانمائة وألف للميلاد (1888 م)، إلّا أنّ اِعتراف بريطانيا بملكيّة "قواسم الشّارقة" على هذه الأخيرة، ولـ "قواسم رأس الخيمة" على الأولى كان سنة اِثنان وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (1882 م)؛ إضافةً إلى نُصحهم برفع أعلامهم على الجزر الثّلاث وتوقيع اتّفاقات الحماية التّي جاءت مُتوافقةً وازدياد المطالبة الفارسيّة بتلك الجزر [1].

وفي ظلّ المباحثات الألمانية – البريطانية حول تبعيّة "أبو موسى" من سبعة وتسعمائة وألف للميلاد (1907 م) إلى أربعة عشر تسعمائة وألف للميلاد (1914 م)، كشفت بريطانيا عن كثيرٍ من الحُجج والبراهين المحلّية المؤكّدة على سيادة "شيخ الشّارقة" على الجزيرة [2]، وجدّدت دعمها للقواسم في الجزر سنة ثلاثة عشر تسعمائة وألف للميلاد (1913 م)، بدليل مراسلات **"برسي كوكس" (P. Cox)** [3]. كما – وبالموازاة – اِحتجّت على الاِستفزازات الفارسيّة سنة خمسة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1925 م) [4].

لجّأت إيران بعد ذلك إلى طُرق أخرى في مساعيها للسّيطرة على الجزر في مقدّمتها تصريح وزير البلاط الفارسيّ "**تَيْمُورْتَاشْ**" سنة تسعة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1929 م) بِاستعداده للتّخلّي عن مطالبها في "أبو موسى" في حال قبول بريطانيا بملكيّتها لجزيرتي " طَنَبْ" [5]؛ وظلّت بريطانيا حريصةً على الإبقاء على الوضع القائم ما بين الحربين الكونيّتين لحين التّوصّل إلى معاهدةٍ عامّة مع فارس لحلّ المشاكل القائمة بشكلٍ عام.

كانت الجزر العربيّة من جهة وإيران من جهةٍ أخرى بعد الحرب العالمية الثّانية في حالة ضعف، ممّا مهّد سيطرة بريطانيا على الأولى واحتلالٍ مُشتركٍ مع كلّ من السّوفيات والأمريكان للثّانية [6]؛ لتحدّد بريطانيا في ظلّ هذا استراتيجيتها المستقبلية على أساس ركيزتي: تشجيع دول الشرق الأوسط على عقد اتفاقيات بينية، حماية مصالحها؛ عليه – تدعيمًا لمصالحها الاِقتصاديّة– زادت اِستثماراتها النّفطية في إيران بالموازاة مع إطلاق يدها مـــن

---

(1): مصطفى عبد القادر النجار، التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي، منشورات جمعية الدفاع عن الخليج، 1980، ص ص، 04 - 06.

(2): سلمى عدنان محمد، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، أمن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، 1980، ص98.

(3): بدر خالد، معركة الجهراء، 11 أفريل 1980، يوم 2015/01/12، على 08 سا و 22 د، في: www.b-abbadi.net/jahra.html

(4): عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 281.

(5): طاهر موسى عبد، الاِحتلال الإيراني لجزر أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى، 1983، ص 21.

(6): Anglo – Iranien relations iii, Pahlavi period, Encyclopedia Iranica, in : www.iranicaonline.org/articles/anglo-iranian_relations-iii يوم 28- 02- 2015 على 14 سا و 43 د

الخليج العربيّ ومن الجزر العربيّة [1]؛ ما لا يعني عدم محاولة اِستمالة حكّام وأمراء الخليج إلى جانبها حفاظًا على مصالحها، بدليل المذكّرة السرّية للضّابط السّياسي البريطاني **"بي دي سنومارث"** (**B.D Snomarth**) إلى الشيخ **"صقر بن محمد"** حاكم رأس الخيمة.

بعد سقوط حكومة مصدّق تجددت الاِحتجات الإيرانية حول البحرين حيث اتخذ «**محمد رضا بهلوي**» عدة خطوات تعزيزًا لمركزه الدّاخلي والخارجي عبر استعداده لعمليّة عسكريّة للاِستيلاء على الجزر الثّلاث سنة ثلاثة وخمسون تسعمائة وألف للميلاد (1953 م)؛ لتحاول بريطانيا بعد عامين من ذلك رعاية اِتّفاق تعترف بموجبه الشّارقة بسيادة إيران على "صيري" مقابل اِعتراف إيران بملكيّة الشّارقة على "أبو موسى" واِستعداد رأس الخيمة لبيع "جزيرتي طَنَبْ" لإيران، إلّا أنّها فشلت في ذلك.

ظلّت المساعي الإيرانية قائمة في المنطقة وبتواطؤ مع بريطانية والشركات البترولية [2] ، بدليل اِحتلالها لجزيرة "أبو موسى" في مارس العام ثلاثة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (مارس 1973 م) ، ما أدّى لاِحتجاجات عربيّة واسعة صرّح على إثرها وزير خارجيّتها أنّها مجرّد مناورة حربيّة طارئة مع أمريكا وليست قصد الاِحتلال واِنسحبت بعد عشرين (20) يوم من ذلك [3]؛ غير أنّها اِنتهجت العديد من وسائل التّرهيب والتّرغيب كتقديم وثيقة ليوقّعها "شيخ رأس الخيمة" أثناء زيارته لإيران سنة أربعة وستون تسعمائة وألف للميلاد (1964 م)؛ كما تفوّت –بعد إعلان بريطانيا لنيّة اِنسحابها من المنطقة سنة ثمانية وستّون تسعمائة وألف للميلاد (1968 م) بحلول نهاية عام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م)– إظهار اِستعدادها لملء الفراغ ما حثّها على مواصلتها السّيطرة على الجزر العربيّة، خاصّةً بتحالفها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة– القوّة الجديدة على حساب التّحالف العربي – البريطاني قبلاً [4].

وقُبيل الاِنسحاب البريطانيّ، بدأت إيران بتخطيطٍ محكمٍ سعيًا في المطالبة بالجزر العربيّة الثّلاث كأولوية أولوياتها، بدليل ما صرّح به **"عباس جلعت بري"** « **إنّ السّيادة على الجزر ليست موضوع نقاش وأنّها مسألة أساسيّة لسلامة إيران، وأنّ إيران مصمّمة على وضعها تحت سيطرتها عند جلاء البريطانيين من الخليج** » [5]؛ وهو ما أكّدته صحيفة **"إيندكان"** في التّاسع من أكتوبر سبعون تسعمائة وألف للميلاد (09 اكتوبر 1970) [6].

---

*(1): فتحية النّبراوي، محمد نصر مهني، **الخليج العربي دراسة في العلاقات الدولية الإقليمية**، 1988، ص 443.*

*(2) : عمر خليفة راشد، **أضواء على المشروع الصفوي**، المناصحة، ص 21.*

*(3) :جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي 1914 – 1945**، ص 309.*

*(4): سيد نوفل، **مشروعات التعاون القومي في إمارات الخليج العربي**، ملحق نحن العرب، مجلة المصور المصرية، 1966، ص 94.*

*وَ: خالد العربي، **الأطماع الفارسية في المنطقة العربية**، د.ت، ص ص 29 – 50 .*

*(5): أحمد الإمراتي، إيران، الخليج العربي، **منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربي**، 1986، ص ص، 113 – 119.وَ:عبد الستار الراوي، **أوراق إيرانية**، تأملات في الفكر والتجربة، ط 1، 2012.*

*(6): محمد حسن الزبيدي، **موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث**، وزارة الثقافة والإعلام، 1980 م، ص 12.*

وأضاف **"أميرعبّاس هويدا"** رئيس الوزراء الإيرانيّ بقوله: « **نحن بحاجةٍ إلى الجزر لحماية مصالحنا وثرواتنا وسندافع عن ممرّنا المائيّ والحيويّ بكلّ ما لدينا من قوّةٍ بحريّةٍ وبرّيةٍ وجوّيّةٍ** » [1].

كما اِعتمدت على سلسلة اِدّعاءاتٍ لتعزيز موقفها في أحقّية إيران بهذه الجزر مُستغلّةً الظّروف السّياسية الإقليميّة والدّولية من جهة، والمفاوضات المكثّفة مع بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ وما فتأت معاهدة الحماية البريطانيّة للساحل الخليج العربيّ أن تنقضي إلاّ أن اِستولت إيران على **"جزيرتي طَنَبْ"** وجزء من جزيرة **"أبو موسى"** بالقوّة قبل يومٍ واحدٍ من اِنتهاء تلك المعاهدة ويومين قبل الإعلان الرّسميّ لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة في الثّاني من ديسمبر واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (02 ديسمبر 1971 م) [2]؛ مؤذّنة بذلك بدء التاريخ الإيراني لإحتلال الجزر الثلاث.

◆ الاِحتلال الإيرانيّ للجزر الثّلاث:

♦ جزيرة أبو موسى:

أُنزِلَت القوّات الإيرانيّة صبيحة يوم الثّلاثاء ثلاثون نوفمبر عام واحد وسبعين تسعمائة وألف للميلاد (30 نوفمبر 1971م) على جزيرة "أبو موسى"لسّيطرة على الجزء المتّفق عليه مع حكومة الشّارقة في مراسم لتفيذ مذكّرة تفاهم بحضور مُمثّل عن بريطانيا ونائب حاكم الشّارقة **"الشّيخ صقر بن محمّد بن صقر القاسمي "** [3] النّاصة على: « **لا إيران ولا الشّارقة ستتخلّى عن المُطالبة بأبي موسى ولن تعترف أيّ منهما بمطالب الأخرى** »، وعلى هذا الأساس ستُجرى مجموعة من التّرتيبات كإنزال القوات الإيرانية في **"أبي موسى"**، احتلالها لبعض المناطق المتفق عليها في هذه المذكرة، وامتلاكها للصلاحيات الكاملة فيها مع رفع علمها عليها؛ بينما تمارس الشارقة صلاحياتها على بقية أنحاء الجزيرة وتحديد امتداد المياه الإقليمية بالجزيرة.

♦ جزيرتي طَنَبْ:

بعد الإعلان عن اِتّحاد الإمارات العربيّة قامت إيران في اليوم نفسه من اِحتلال الأولى في السّاعة الخامسة

---

*(1): صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، 1976، ص 289.*

*(2): محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، 1981، ط 1، ص ص، 311 - 317. و: سالم حميد، بداية العدوان الإيراني على الجزر الإماراتية المحتلة عام 1715 م ، مدونة ضرار بالهول 2012/04/14 :*

http://dherarbelhoul.wordpress.com/2012/04/15/بداية_العدوان_الإيراني_على_الجزر-الإم/

يوم: 2015/03/07 على 11سا و51 د.

(3): الجزر الإماراتية المحتلة، منتدى العرب المسافرون، 2003/07/30، على 01سا و 32 د:

http://abonhanzachalahwazi.blogspot.com/2014/09/blog_spot_59.html

يوم:2014.12.09 على 15سا و01 د.

(05 سا و30 د) والنصف بمهاجمة "طَنَبْ الكبرى" جوًا وبحرًا، لتسيطر عليها بقوة السلاح [1]. في حين أنّ جزيرة طَنَبْ الصّغرى، تمّ اِحتلالها قبلاً – وذلك يوم التّاسع والعشرين نوفمبر واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (29 نوفمبر 1971 م) بعد اِنسحاب بريطانيا من الجزيرة [2] ليستكمل بهذا الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث.

◆ الوسائل الإيرانيّة في احتلالها للجزر الثّلاث:

هاجم الجيش الإيرانيّ الجزر الثّلاث بعددٍ يقدّر بخمسمائة (500) جنديٍّ من سلاح البحريّة، نُقلوا بواسطة عشرون (20) طائرة هليكوبتر تحرسها طائرات من سلاح الجوّ الإيرانيّ، حيث هاجمت جزيرتي **"طَنَبْ"** واحتلّت نقاط مهمّة من جزيرة **"أبو موسى"**، وأصدرت "إمارة رأس الخيمة "بيانًا أوضحت فيه تفاصيل العُدوان. والّتي نتج عنها تدمير مغفر الشّرطة والمدرسة القاسميّة الاِبتدائية ومعظم المنازل في الجزيرة، كما قامت القوّات الإيرانيّة بإجلاء سكّان "جزيرتي طَنَبْ" إلى ميناء "رأس الخيمة"، كما أصدرت منشوراتٍ عليها تتضمّن: « **أنّه بأمر "شاهنشاي مطاع" تقرّر إلحاق هذه الجزر بإيران** » [3].

فاِستعراض الجذور التّاريخية للاِحتلال الإيرانيّ للجزر الإماراتيّة الثّلاث (**"طَنَبْ الكبرى والصغرى" و"أبو موسى"**) ومعه الأسباب الكامنة وراء ذلك وما تخلّله من تحالفٍ إيرانيٍّ – غربيٍّ كتوطئةٍ لذلك الإحتلال يقود للقول أنّ إيران أكّدت للولايات المتّحدة الأمريكيّة مقدرة قوّاتها على اِستخدام التّقنية العسكريّة العالية، وعلى مقدرة الشّاه على التّحرّك في الخليج[4]، ليتأكّد بالموازاة دور إيران للعرب كقوّة رادعة؛ وسيطرتها على جزر استراتيجية تمهيدا للسيطرة على «**مضيق هرمز**» كحجر الأساس للإرادة الإيرانيـة في فـرض الهيمنة على الخليـج العربيّ بالتّمسّك بتسميته بـ "**الفارسيّ**"، إضافة إلى تصدير هجراتها إليه والتّدخّل في شؤونه الدّاخلية.

لتتّبع بعد اِحتلالها للجزر الثّلاث سياسة «**الحلقات المفتوحة**» بالموازاة مع ميلها لدور الدّولة الإقليمية المتفرّغة للسّياسة الغربية [5]، بدليل طرحها مشروع إقامة حلفٍ عسكريٍ بقيادتها وإشراف الولايات المتّحدة الأمريكيّة المتمخّض عن مؤتمر طهران عام ثلاثة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1973م) والّذي لم يلقَ ترحيبًا

---

*(1): نوفان رجا السوراية (وآخرون)، **عروبة الجزر الإماراتية الثلاث**، أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى، 1750 – 1971، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، 2005، ص 354.*

*(2): الاِحتلال العسكري الإيراني، **قصة احتلال الجزر الثلاث**، موسوعة الإمارات يوم السبت 2015/03/07 على الساعة 12 و 47 دقيقة:*
www.usepedia.ae/index.php/الاحتلال_العسكري_الإيراني#.VPri_CyMvYw

*(3): محمد عزيز شكري، **مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي**، 1972، و: الوثيقة رقم S/PV 161 المؤرخة في 1971/12/09، أرشيف مجلس الأمن الدولي.*

*(4): محمد رشيد الفيل، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، ذات السّلاسل، 1988، ص 197.*

*(5): ر.ك. رمضاني، تر: عبد الصاحب الشيخ، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، مركز دراسات الخليج العربي، 1984، ص ص، 124 - 126.*

في الأوساط الخليجيّة [1]. لتكون حرب أكتوبر لعام ثلاثة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (أكتوبر 1973 م) الدّليل القاطع للتّرابط المتين بين المصالح الإيرانيّة ومثيلاتها الغربيّة خارجة بهذا عن الإجماع العربيّ والإسلاميّ حول "الحظر النّفطيّ" ضدّ الكيان الصّهيوني، ما دفع الغرب لدعم نظام الشّاه بكلّ الوسائل ضدّ المعَادين لتوجّهاته المستقبلية، وتدعيمًا لهذه الأخيرة دعت لعقد معاهدة أمنيّة خليجيّة – عدا العراق – في محاولة منها لعزل أكبر دولة عربيّة خليجيّة والإِستفراد بالدّول الأخرى،الأمر الّذي فشل بعد إدراك أنّ إيران قد اِستنفحت بالخلافات العربيّة – العربيّة ، ما جعل السّعودية وأبو ظبي تسارع عام أربعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1974 م) لحلّ مشكلة "**البريمي**" [*]، كتمهيدٍ لتسوية بقية المسائل الحدوديّة الخليجيّة؛ كما حاولت إيران من جهتها كسب شيوخ الخليج العربيّ، بدليل زيارة "**الشيخ زايد بن سلطان**" رئيس دولة الإمارات في ديسمبر خمسة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (ديسمبر 1975 م) والّتي اِنجرّ عنها بيان يتضمّن عدة نقاط أهمها [2] عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول مع عدم اللّجوء للقوّة في حلّ النّزاعات الدّولية.

لتتواصل المشاريع الإيرانية تُجاه الخليج بطرح المشروع الإيرانيّ لأمن الخليج وذلك في "**مؤتمر مسقط الأوّل**" في نوفمبر ستة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (نوفمبر 1976 م) الهادف إلى جعل المنطقة تدور في فلك السّياسات الغربيّة، لكنّ لم يلقَ ترحيبًا – كسابقيه – في الدّول الخليجيّة خاصّة العراق الّتي كشفت عن أهدافه العدوانيّة اتجاه المنطقة؛ أمّا عن الموقف الإماراتيّ فقد عبّر عنه الشّيخ "**زايد بن سلطان**" : « **إنّنا ننبذ سياسة الأحلاف العسكريّة والعالم يشهد الآن بداية عهدٍ جديدٍ لتعاون الشّعوب. إنّ أهمّ ما يجب أن نحرص عليه هو تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والإِحترام المتبادل وأنّ فهمنا للأمن هو تآزرٌ للأمّة العربيّة** »؛ لتستمرّ المشاريع الإيرانيّة والرّفض العراقيّ لها بدليل "**مؤتمر مسقط الثّاني**" عام سبعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1977 م) [3].

الرفض الخليجيّ للمشاريع الإيرانيّة جعلتها تغيّر من أسلوبها من خلال عقد اللّقاءات الثّنائية في سبيل إقناع شيوخها بمشروع الشاّه الأمنيّ كدعوته للشّيخ "**زايد بن سلطان**" سنة سبعة وسبعون تسعمـــــائة وألف للميــلاد

---

*(1): برزان إبراهيم التكريتي، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي**، 1982، ص 79.*

*(*):أنظر: العماني السالمي، **ملف البريمي تأريخ وقضية**، شبكة قشرة الدويسي للثقافة والعلوم، وكالة الأنباء العمانية، الخميس 06 فيفري 2014: aldawsy.blogspot.com/2014/02/blog_post_5376.html يوم الإطلاع: السبت 2015/03/07، 17سا و53 د.*

*(2): سلطان القاسمي، **تاريخ ست سنوات من عمر الدولة**، يوم 2015/03/03، 12 سا و04 د، في:*

Forum.alrans.net/showthread.php?T=153604

*(3): أحمد شجاع، اليمن، **دول مجلس التعاون الخليجي**، 2015/01/19، 09 سا و40 د، في:*

www.almoslim.net/node/85266.

(1977 م)، ونقل مقرّ قوّتها البحريّة من "**عبادان**" إلى "**ميناء بندر عبّاس**" وتوسعته بما يتناسب وقدراتها العسكريّة كجزء من أساليب التّهديد وإستعراض القوّة الفارسيّة أمام الدّول الخليجيّة؛كما حاول "**محمد رضا بهلوي**" تحقيق مصالحه النّفطية المنسجمة مع قرار "**الأوبيك**" الخاصّ برفع الأسعار الشّاعل لفتيل الإختلافات مع الشّركات الإحتكاريّة الغربيّة الّتي عملت على تحريك شارع إيران الدّاخليّ وأجبرتها على وقف تصديرها للنّفط سنة ثمانية وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1978 م) وحتى فيفري من العام الموالي الّذي شهد سقوط الشّاه المهلّلِ بمجيء نظامٍ جديدٍ مختلفٍ تمامًا على أنقاضه [1].

وعليه، فإنّ الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث لم يكن وليد الصدفة بل كان جراء ما تمثله هذه الأخيرة من أهمية كبوابة على شبه الجزيرة العربية والخليج العربي عامّةً، ما جعل من الصعب عليها التخلي عن هذه الجزر رغم الرّدود الإماراتية وجلّ مساعيها السّلمية والدّبلوماسية في حلّ واسترجاع هذه الجزر، فالتشبّث الإيراني عُزّز من خلال أدلّة ووثائق تاريخيّة متناقضة وتلك الخاصة بما لدى الإمارات ما زاد الوضع تعقيدا ،وهو ما سنحاول التّطرق إليه من خلال حيثيّات المبحث التالي.

(1):فاليري يورك، ***أفاق الخليج في الثمانينات***، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1982، ص 102.

المبحث الثّاني

ملف الجزر بين المبررات الإيرانية و الدلائل الإماراتية

قبل التّطرّق إلى ردّ الفعل الإماراتيّ حول الاِحتلال الإيرانيّ لجزرها الثّلاث والجزم بذلك، اِرتأينا إلى تلمّسْ البراهين والحجج والمستندات والوثائق التّاريخية لكلّ منهما حول تبيان أحقّيتها فيها، ومن أهمّ وأبرز تلك الأدلّة سيتمّ ذكر ما يلي:

1 – الأدلّة الإيرانيّة:

ترى إيران أحقّيتها في الجزر الثّلاث (طَنَبْ الكبرى، طَنَّبْ الصّغرى وأبو موسى) مستندة على عديد الأدلّة والبراهين والّتي تقع في خضمها حُجَجٌ تعتمد على الأساس على النّقاط التّالية:

أوّلاً: كون الجزر الثّلاث ذات مسمّياتٍ فارسيّة المصدر والجذور حين أنّ "طَنَبْ الكبرى" هي بالفارسيّة (تتب بمرزك) أمّا الصّغرى فهي (تتب كوجك) أو (تتب مار)، لتعني "أبو موسى" (بوموس) أو (بوم موسى) [1].

ثانيًا: طرح وزير خارجيّة إيران سنة أربعون ثمانمائة وألف للميلاد (1840 م) الفكرة القائلة بكون جلّ الجزر الواقعة في مياه "الخليج العربيّ" (الفارسيّ) البالغ عددها مئة وستّة وعشرون (126) جزيرة هي ملكيّة فارسيّة.

ثالثًا: صحيح أنّ القواسم قد حكموا الجزر الثّلاث وذلك بعد مهاجرتهم إلى شاطئ لنجة الفارسيّ سنة سبعة وأربعون سبعمائة وألف للميلاد (1747 م)، إلاّ أنّهم كانوا رعايا فارسيّين؛ وذلك – حسب إدّعاءات إيران – بعد حصولهم على الموافقة من تلك الأخيرة لممارسة سلطاتهم [2] بالرّغم من ذلك لا وجود لدليلٍ ملموسٍ على ذلك.

رابعًا: اِحتلال إيران لإمارة "لنجة" الّتي يحكمها القواسم سنة سبعة وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (1887 م) ومدّت نفوذها لجزيرة "صيري" و"هنجام" (واقعتان غرب جزيرة "أبو موسى")؛ لتردّ بريطانيا على ذلك من خلال وزيرها المفوّض في إيران كون هذه الجزر عربيّة ويحكمها شيوخ عرب لهم معاهدات مع بريطانيا والواقعة تحت حمايتها [3].

---

*(1): ظافر نام سلمان، **النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر العربية الثلاث**، المسار والتطورات، مجلة دراسات دولية، العدد 17، 2002، ص 54.*

*(2): موسوعة الإمارات، **تاريخ الجزر المحلية**، 2015/01/26، 14 سا و 39 د، في:*

UAEPEDIA.az/index.php/تاريخ الجزر المحلية?setlang=ar

(3): ظافر ناظم سلمان، مرجع سابق، ص 45.

خامسًا: الخرائط المظهرة لكلّ من الجزر الثّلاث (طَنَبْ الكبرى، طَنَبِ الصّغرى وأبو موسى) وإيران بلونٍ موحّد بدليل [1]:

1) الخريطة المرفقة لمذكّرة المفوّض البريطانيّ في طهران المؤرّخة في السّابع والعشرين من شهر جويلية للعام ثمانية وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (27 جويلية 1888 م) [2].
2) خريطة **"اللّورد كيرزون"** للعام اِثنان وتسعون ثمانمائة وألف للميلاد (1892 م).
3) خريطة المسح الهنديّة للعام سبعة وتسعون ثمانمائة وألف للميلاد (1897 م)

سادسًا: رفع العلم الإيراني فوق جزيرة "أبو موسى" و"طَنَبْ الكبرى" عام أربعة تسعمائة وألف للميلاد (1904م).

سابعًا: اِتّفاقيّة مشتركة إيرانو- بريطانيّة - باعترافٍ رسميٍ لحاكم الشّارقة - مسهّلةً لِاحتلال الجزر إيرانيًا[3]، على خلفيّة ملء الفراغ الأمنيّ بعد الإنسحاب البريطانيّ من الخليج العربيّ وكون إيران الحليف المميّز للدّول الغربيّة الأكثر قدرةً على حماية وتأمين مصالحها في المنطقة.

ثامنًا: المصالح الإيرانيّة الجيواِستراتيجيّة تقتضي تبعية الجزر الثّلاث بما يحقّق لها مطالب جيوبوليتكيّة من خلال موقعها كبوابّةٍ على الخليج العربيّ والمتناقضة مع قواعد حسن الجوار والقانون الدّوليّ، لتكون المصالح الفارسيّة القوميّة فوق كلّ اِعتبار؛ ويندرج في خضم هذا مفهومين أساسيين [4]:

1) موقعها كلُبٍّ للتّوازن الإستراتيجيّ الدّوليّ خلال ثلاثين عامًا الماضية:

- كون مضيق هرمز أهمّ ممرّ مائي عالمي بسعة مئة سفينة يوميًا، أي ما معدّله سفينة واحدة كلّ عشر (10) دقائق [5].

---

*(1): مصطفى حسين، **الردود على الحجج الإيرانية بملكية الجزر الإماراتية**، 2014/12/22، 14 سا و 20 د، في:*
www.al-mutaqaf?net/index/new/php?action=shw&id=361.

*(2): أسماء العجمي، النزاع الإيراني . **الإماراتي حول الجزر بالحجة والدليل.. الجزر الإماراتية عربية وإيران نزيف الواقع**، 2015/05/13، 11 سا و27د:*
http://www.aljuzoralarabiya.com/1605160215751604157515781608150315851515751571575157.html

*(3): عبد الرّزاق عبّاس حسين، **الجعرافية السياسيّة مع التّركيز على مفاهيم الجيوبوليتيكيّة**، مطبعة أسعد، 1974، ص 144.*

*(4): محمد عبد الغني سعودي، **الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم**، **مجلة دراسات الخليج**، الجزيرة العربية، العدد 20، 1979، ص 12.*

*(5): عبد الخالق عبد الله، **النفط والنظام الإقليمي الخليجي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 181، 1994، ص ص، 21 و22.*

- إستيلاء إيران على أطراف الخليج العربيّ الجنوبيّة – الشّرقيّة سمح لها بالتّحكّم في الملاحة في مضيق هرمز.
- إحتلال إيران للجزر أدّى لظهور ظاهرة الدّولة القارّية (الحبيسة)، تحوّل دول مجلس التّعاون إلى دول شبه مقفلة وحرمانها التّمتّع بموقعها البحريّ والموارد الإقتصاديّة.
- إصدار مجلس الشّورى الإيراني في العشرين أفريل ثلاثة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (20 أفريل 1920 م) لقانون مدّ مياه إيران الإقليميّة لمسافة إثني عشر (12) ميلٍ بحريّ، ما من شأنه ضمّ مجموع جزر قريبة من السّاحل العمّانيّ تحت سيطرتها ما يؤهّلها لفرض الأمر الواقع على دول المنطقة تأكيدًا لحمايتها على الجزر الثّلاث، ما يؤدّي بدوره إلى فشل المساعي الإماراتية لحلّ هذه القضيّة [1].

2) أهمّية المنطقة النّفطية الّتي تتجاوز أهمّية أيّ إقليمٍ آخر.

لكنّ وبمقابل هذه الأدلّة الإيرانيّة السّالفة الذّكر، فيما تتجلّى أهمّ الرّدود والدّلائل التّاريخية الإماراتيّة في تفنيدها للأحقّية الفارسيّة فيها؟

2 – الأدلّة الإماراتيّة:

أوّلًا: السّيادة العربيّة للجزر الثّلاث تعود إداريًا لقبيلة القواسم (القبائل العربية السّاكنة في إمارتي رأس الخيمة والشّارقة)، كما أنّ مملكة هرمز العربيّة كانت تضمّ تلك الجزر[2].

ثانيًا: تدلّ الوقائع أنّ:

1) الحكومة البريطانيّة – عبر مقيمها السّياسي في الخليج العربيّ – طالبت عام إثني عشر تسعمائة وألف للميلاد (1912 م) من شيوخ الشّارقة بإقامة فنار في جزيرة طَنَبْ الكبرى.

2) لطالما رفع القواسم أعلامهم في الجزر حتّى سنة واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) [3].

---

*(1): سيروان عارب صادق، **الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، لاستكمال رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2007، ص 45.*

*(2): **المبرّرات الإيرانية للسيطرة على الجزر**، مجلس الأمة، الكويت، في:*

http://www.kma;kw/clt/run?qsp?id=1992

يوم: 2015/03/07 على 11 سا و41 د.

*(3):باسم عجمي، **تاريخ الصراع على الجزر الثلاث**، الحياة، العدد 1997/03/23.*

ثالثًا: تأكيد الوثائق الرّسمية والسّجلّات التّاريخية للجزر على عروبتها وذلك من خلال المعاملات التجاريّة المتبادلة بين المقيم البريطانيّ وحكام الجزر؛ وتتحدّث وقائع الممارسات العربيّة لإدارة شؤون الجزر لأكثر من مئة وخمسين (150) عامًا وتتمثّل في:

1) فرض الرّسوم على الرّعي وإستخراج كلّ من اللّؤلؤ وأكسيد الحديد، وذلك منذ عام ثلاثة وستّون ثمانمائة وألف للميلاد.

2) منح حكّام رأس الخيمة الحكومة البريطانيّة رخصة إقامة فنار في طَنَبْ الكبرى عام تسعون وثمانمائة وألف للميلاد (1890 م) [1].

رابعًا: منذ اِحتلال إيران للجزر الثّلاث ظلّت الإمارات تندّد بذلك وتقدّم عديد النّصوص والقرارات القانونيّة الدّوليّة كأحكام القانون الدّوليّ وميثاق الأمم المتّحدة الّتي أكّدتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في قراراتها وتتجلّى أهمّها فيما يلي [2]:

1) القرار رقم (2625) دورة (25) لسنة ثمانون تسعمائة وألف للميلاد (1980 م) حول العلاقات الودّية والتّعاون الدّوليّ وفق أحكام ميثاق الأمم المتّحدة.

2) قرار رقم (3314) دورة (29) الصّادر سنة أربعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1974 م) حول تعريف العدوان كأحد القواعد الآمرة في القانون الدّولي وأسّس العلاقات الدّولية المعاصرة.

خامسًا: رغم اِحتلال إيران اجزء من جزيرة أبو موسى بموجب مذكّرة تفاهم مع حاكم الشّارقة تحت إشراف بريطانيا، غير أنّها:

1) لا تنصّ على إدّعاء أيّ طرف لسيادته للجزيرة ولم تكن تمثّل سوى مجرّد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقّتًا.

2) توقيع إمارة الشّارقة للمذكّرة تحت ظروفٍ قاهرةٍ وملحّةٍ تجلّت أساسًا في:

- عزم بريطانيا على سحب مظلّة الحماية على الإمارات بعد انسحابها من المنطقة.
- التّهديدات الإيرانيّة لاحتلال الجزر الثّلاث بالقوّة ما لم تسوّى قضيّتها قبل قيام الدّولة الإتحاديّة المقترحة.

---

*(1): صبري فارس الهيني، الخليج العربي، **دراسة في الجغرافية السياسية**، دار الرشيد،1981، ص 415. وأنظر: سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، 1969، ص ص، 116، 117.*

*(2): وثائق الأمم المتحدة، **قائمة بالإثباتات والإعلانات والصكوك الأخرى الواردة في قرارات الجمعية العامة منذ عام 1946 فصاعدا**، الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم وميثاق جامعة السلم، 05 ديسمبر 1980 ، مكتبة داغ همرشود، يوم 2015/05/03، 12 سا 01د*
http://www.daccess-obs-Un.org/TMP/383524.7804564.html

- تهديد إيران لعدم اِعترافها بالدّولة الاِتّحاديّة ومعارضتها إيّاها ما لم تتوصّل لتسويةٍ حول الجزر بما يتناسب ورغباتها.

سادسًا: تؤكّد الحقائق التاريخيّة أنّ الجزر الثّلاث كانت تابعةً للقواسم منذ القرن الثّامن عشر للميلاد (ق 18 م) وحتّى أنّ التّواجد البريطانيّ لم يؤثّر على سيادتهم عليها الفعليّة والمتواصلة حتّى سنة واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م)؛ ولا وجود لأيّ سندٍ تاريخيٍّ أو قانونيٍّ يدلّ على تخلّيهم عليها أو العدول عن الاِهتمام بأمورها وأحداثها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ إيران لم تمارس أيّ مظهر للسّيادة عليها وكون اِدّعاءاتها الورقيّة لا تكفي لإزاحة السّيادة القائمة على الحيازة الفعليّة للجزر.

سابعًا: اِمتلاك الجزر عربيًا يظهر من خلال ممارستهم للسّيادة العربيّة عليها والمتجلّية أساسًا في [1]:

1) في ربوع الجزر الثّلاث ترفع عليها أعلام كلّ من الشّارقة ورأس الخيمة وتطبيق قوانينها وأنظمتها وأعرافها، إضافةً إلى كون سكّان الجزر يحملون جنسيّة الإماراتيّين.
2) كان – وبصفةٍ مستمرّة – وجود ممثّلين لحاكمي الإماراتيين في الجزر.
3) اِستيفاء حكّام الإماراتيين رسوم سنويّة حول الأنشطة الاِقتصاديّة لسكّان الجزر كالصّيد والغوص والرّعي.
4) وجود مرافق عامّة تابعة للإماراتيّين في كلّ من "أبو موسى" و "طَنَبْ الكبرى"؛ ورغم أنّ "طَنَبْ الصّغرى" ونظرًا لحجمها الصّغير وندرة المياه العذبة فيها فلم يكن هناك مرافق بها، إلاّ أنّها كانت خاضعةً للرّقابة والإشراف المباشر من قِبَل ممثّل حاكم "رأس الخيمة" في "طَنَبْ الكبرى".
5) منح الإماراتيّين لاِمتيازات اِستخراج المواد المعدنيّة والنّفطيّة في الجزر الثّلاث ومياهها الإقليميّة بدليل:

- منح حاكم الشّارقة لاِمتيازات التّنقيب عن أكسيد الحديد في أبو موسى لشركاتٍ مختلفةٍ في السّنوات : ثمانية وتسعون ثمانمائة وألف للميلاد (1898 م)، والعام ثلاثة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1923 م)، وكذا سنة خمسة وثلاثون تسعمائة وألف للميلاد (1935 م)؛ وقد كانت مدّتها واحد وعشرون (21) سنة.
- منح حاكم الشّارقة اِمتياز التّنقيب حول النّفط في "أبو موسى" لشركة الاِمتيازات البترولية المحدودة عام سبعة وثلاثون تسعمائة وألف للميلاد (1937 م) وآخر سنة سبعون تسعمائة وألف للميلاد (1970 م) لصالح شركة بيوتس.

---

*(1): **قضية الاِحتلال اللاإيراني لجزر طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصّغرى**، أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية2015/03/07، الساعة 17 و58 دقيقة، في:*

http://www.w3.org/TR/REC_htm140

- منح حاكم رأس الخيمة اِمتياز للتّنقيب عن أكسيد الحديد في جزيرتي طَنَبْ الأولى والثّانية عام اِثنين وخمسون تسعمائة وألف للميلاد (1952 م).
- منح حاكم رأس الخيمة اِمتيازًا سنة أربعة وستون تسعمائة وألف للميلاد (1964 م) لشركتين أمريكيتين للتّنقيب عن النّفط.

ثامنًا: محاولات إيران العديدة لشراء جزيرتي "طَنَبْ" [1] من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانيّة والّذي قوبِلَ بالرّفض سنة تسعة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1929 م) من قِبَل حاكمها وجدّد رفضه سنة واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م).

تاسعًا: اِقتراح فارس لِاستئجار جزيرة "طَنَبْ الكبرى" لمدّة خمسون (50) عامًا والّذي قوبِل كالعادة بالرّفض من حاكم رأس الخيمة.

من خلال الدّليلين الأخيرين يمكن اِستنتاج انّ إيران – وعلى ذلك الأساس – تطبّق مبدأ القانون المستقرّ دوليًا القاضي أنّ اِتّخاذ أحد الأطراف المتنازعة بِاعتراف أو سلوك من قبلها مخالفًا مخالفةً بينيّةً الحقّ الّذي يدّعيه فيُمتنع عليه المطالبة بذلك الحقّ.

عاشرًا: مذكّرة التّفاهم الإيرانو – إماراتيّة حول جزيرة أبو موسى لعام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) [*] الّتي لا تعدوا إلّا مجرّد ترتيبات إداريّة مؤقّتة هادفة لِاستثمار ثروات الجزيرة إلى حين حسم موضوع السّيادة؛ وذلك بدليل ما جاء فيها:

1) عدم تنازل إمارة الشّارقة عن سيادتها على أيّ جزءٍ من "أبو موسى".
2) لم تنقل المذكّرة السّيادة لإيران على "أبو موسى".
3) تواجد القوّات الإيرانيّة كان في جزءٍ محدّدٍ من الخريطة المرفقة بالمذكّرة لذا فأثره مقيّد ببنودها.
4) المذكّرة تعطي ولايةً كاملةً لإيران فقط على المنطقة المتّفق عليها دون تعدّيها إلى مناطق أخرى غير واردة.
5) تفيد المذكّرة أنّ الجزيرة خاضعة للولاية الكاملة لإمارة الشّارقة، لذا فهي لا تعطي إيران أيّ حقّ أو اِختصاص أو سلطة للتّدخّل بأيّة طريقة وأيّ طرف في جزء الجزيرة تحت سيطرة الشّارقة.

حادي عشر: مطالبة إيران لِاستئجار جزيرة "أبو موسى" لمدّة تسعة وتسعون (99) عامًا لقاء مبلغ مالي يُتّفق عليه وإبقاء حاكم الشّارقة مرفوعًا عليه وفق ما جاء في مفاوضات الوسيط البريطانيّ – الإيرانيّ مع حاكم الشّارقة

---

(1):الادعاءات الإيرانية، يوم 2015/03/14، 11 سا و38 د، في http://www.alemarati.net/icland/index.htm

(*):للمزيد أنظر وثيقة صادرة عن جامعة الدول العربية حول احتلال الجزر الإماراتية، احتلال إيران للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج، يوم 2015/02/22، 14 سا و12 د، في:

www.addustour.comL14608.

والقاضي كذلك بحقّ إيران في إقامة قواعد في مناطق من إختيارها [1].

ثاني عشر: إنتهاك وإختراق إيران لمذكّرة التّفاهم مع الإمارات بالتّعدّي على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة "أبو موسى" [2].

ثالث عشر: طلب الشّاه الإيراني **"ناصر الدّين"** في ثمانية وعشرين أفريل عام ثمانية وثمانون ثمانمائة وألف للميلاد (1888/04/28 م) في رسالةٍ إلى سفير بريطانيا أن تعترف له بسيادته على جزيرة "أبو موسى"، إلّا أنّ السّفارة البريطانيّة – بعد رفع إدّعائه إلى سفارة بريطانيّة في طهران –كتبت أنّ المفوّضيّة البريطانيّة في بوشهير ستوضّح الأمر، ليكون ردّها في الأخير أنّ طلب الشّاه الجديد ليس له ما يبرّره البتّة [3].

رابع عشر: سعي إيران لتأكيد سيطرتها على الجزر منذ إثنين وتسعون ثمانمائة وألف للميلاد (1892 م) إلى غاية إحتلالها لها عام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م)، والأدلّة على ذلك عديدة [4]:

1) إنزال أعلام القواسم ورفع أعلام إيرانيّة بدلها، ما مثّل تهديدًا لبريطانيا الّتي لجأت للقوّات البحريّة لإنزالها وأجبرت إيران على الإنسحاب وذلك عام أربعة تسعمائة وألف للميلاد (1904 م).

2) طلب بريطانيا من رأس الخيمة تشييد منارة بحريّة في جزيرة "طَنَبْ الكبرى" الّذي – حسبها – من شأنه إثبات حقّ القواسم فيها، وذلك سنة إثنتي عشر تسعمائة وألف للميلاد (1912 م).

3) إعلان إيران سنة ثلاثة وعشرون تسعمائة وألف للميلاد (1923 م) إثارة النّزاع أمام عصبة الأمم المتّحدة (بجانبه الإقتصاديّ حول تصدير أكسيد الحديد الأحمر بين شركة إيرانيّة عاملة في هرمز وأخرى بريطانيّة تعمل في جزيرة "أبو موسى")، لكنّ كان ردّ بريطانيا بمذكّرة رفض الّذي اتّخذته عام أربعة تسعمائة وألف للميلاد (1904م).

4) إرسال سلطات الجمارك الإيرانيّة لزوارق قصد فحص الأكسيد الأحمر في "أبو موسى" ونقلت كيسًا منه إلى إيران، ما جعل بريطانيا تهدّد بإرسال سفينة حربيّة لحكومة الهند إلى "أبو موسى" حفاظًا على حقوق شيخ الشّارقة، ما أدّى إلى توقّف الإجراءات الإيرانيّة.

بعد التّطرّق إلى البراهين الإيرانيّة والإماراتيّة في أحقّية أحدهما في الجزر الثّلاث "طَنَبْ الكبرى"، "طَنَبْ الصّغرى" و"أبو موسى" يتبيّن جليًا التّواطؤ البريطاني في خلق النّزاع حولها – الجزر الثّلاث – ذلك قبل يوم واحد من إتّحاد الإمارات العربية المتّحدة، لإشعال فتيل النّزاعات واللاّوفاق بين دول شبه جزيرة العرب للحيلولة دون توحّدها؛ رغم ذلك فإنّ الأدلّة الإماراتيّة بتنوّعها أقوى من نظيرتها الإيرانيّة.

---

*(1):انظر المجد كمال أحمد، **دولة الإمارات العربية المتحدة**، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية، 1978.*

(2): ملف الجزر العربية الثلاث لدى الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة.

(3): تاريخ النزاع حول الجزر الثلاث، مجلس الأمة الكويت، مرجع سابق.

(4): تاريخ النزاع حول الجزر الثلاث، مجلس الأمة الكويت، مرجع سابق.

المبحث الثّالث

قضية الجزر الثلاث.. دبلوماسية إماراتية و تعنت إيراني

أهدافٌ في جلّها تسعى من ورائها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة إلى إستتباب الأمن والاِستقرار كضامنٍ أساسيٍّ لاِستقلالها وتوطيد سيادتها دفعًا للعدوان وتوفيرًا لحياةٍ ذات رفاهيّةٍ وكرامة؛ لذا نجدها تطمع وتعمل دومًا إلى إقامة علاقاتٍ مبنيّةٍ على الصّداقة وحسن الجوار مع كلٍّ من الدّول الشّقيقة والصّديقة لها بدليل اِنخراطها في مجموع منظّمات عربيّة، إسلاميّة، إقليميّةٍ ودوليّة في مختلف الميادين والمجالات.

مكانة الإمارات في علاقاتها بغيرها عزّزتها مجموع المبادئ الّتي أنشأت عليها من سياستها القائمة على الحوار والتّفاهم والاِلتزام بمواثيق الأمم المتّحدة والمواثيق الدّولية، وبالثّبات في المواقف والمبادئ والمرتكزات الوطنيّة، العربيّة، الإسلاميّة والدّوليّة، ضمانًا لخدمة مصالحها الوطنيّة العليا، ونصرة القضايا العربيّة الإسلاميّة والاِلتزام بمواثيق ومبادئ القانون الدّوليّ. قواعد حسن الجوار، سياسة الدّول ووحدة الأراضي، عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة وحلّ النّزاعات بطرقٍ سلميّةٍ، كما هو الحال في موضوع هذا المبحث، ولعلّ تصريح رئيس الدّولة الإماراتيّة الشّيخ **"خليفة زايد آل نهيان"** سنة ألفين وثمانية للميلاد (2008 م) القائل بأنّ « **نجاح السّياسة الخارجيّة شكّلت أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولة الإمارات لأنّ هذا النّجاح قام على مجموعةٍ من الثّوابت الّتي أرسى دعائمها القائد المؤسّس الشّيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"** » [1] لخير دليلٍ على ذلك.

فقد أَوْلَت في ظلّ هذا، الإمارات العربيّة المتّحدة منذ تأسيسها أهمّيةً بالغةً وقصوى لقضيّة الجزر الثّلاث في سياستها الإقليميّة والدّوليّة، كونها تصبّ في إطار قضيّة مبدأ وحقّ وجب اِسترجاعه وعدم خرقها لسيادتها لأنّها لا تخصّ إمارة بحدّ ذاتها بل تخصّ وطنًا وشعبًا بعينه. رغم ذلك لم تلجأ البتّة إلى تصعيد أو خرقٍ لمبادئها في تعاملها مع إيران واِعتبرت الدّبلوماسيّة السّبيل الوحيد لحلّ هذا النّزاع، وجلّ ما يصادفها من قضايا مماثلة حدًّا لما يمكن أن ينجرّ عنه من توتّراتٍ أو تداعياتٍ سلبيّة إقليميّةٍ كانت أو دوليّة، بما يتوافق ومكانتها وتأثيرها المتواضع المتناسب وحجم قوّتها الّتي لا يمكن بشكلٍ من الأشكال أن تجابه مدى القوّة والتّأثير الإيرانيّ خاصّة في ظلّ ملفّها وبرنامجها النّوويّ.

ظلّت الإمارات على موقفها ذاك المتوافق وتصريح مؤسّسها **"الشيخ زايد"** بقوله « **موقفنا من الجزر الثّلاث واضح وبسيط، هذه الجزر جزءٌ من دولة الإمارات ومِلكٌ لها، كلّنا أمل أن نتمكّن من حلّ خلافنا مع إيران بالتّفاهم والحوار** ». [2]، إلى أن غيّرت منها وأصرّت على طرح مطالبهـــــا بحزمٍ أكثـر مـن ذي قبـل

---

*(1): مصطفى بدر، **الإمارات نموذج الدولة العصرية الحديث**، 2010، الجزء 2، ط 1، ص ص، 141 - 144.*

*(2):خليفة سيف حامد طنيجي، **قضية جزر دولة الإمارات العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى طنب الصّغرى وأبو موسى في وثائق الأمم المتحدة**، 2011، ط 2، ص ص، 57، 58.*

كنتيجةٍ طبيعيّةٍ لتقوية وتمتين مكانتها وروابطها كدعمٍ أساسيٍّ في ذلك، في ضوء التّصعيد الإيرانيّ في جزيرة أبو موسى عام اِثنان وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1992 م) بخرقها لمذكّرة التّفاهم إمارة الشّارقة لعام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) كما سلف التّطرّق إليه سابقًا.

رغم المساعي الإماراتيّة للتّواصل مع المسؤولين الإيرانيين إلاّ أنّ هذه الأخيرة وعلى لسان كلّ من **"محمد جواد لاريجاني"** مستشارها للأمن القوميّ في الثّاني من أكتوبر اِثنين وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (02 أكتوبر 1992 م) ، و**"حسن أمينيان"** في التّاسع من ديسمبر من العام نفسه (09 ديسمبر 1992م) ورئيسها **"هاشمي رافسنجاني"** حذّرت في الخامس والعشرين من نفس الشّهر والسنّة (25 ديسمبر 1992م) من تعرّض الإمارات إلى الجزر الثّلاث بقوله: « **الطّريق إلى هذه الجزر يمرّ عبر بحرٍ من الدّماء** » [1]، ما أثار حفيظة الإمارات وهدّدت إلى إحالتها إلى محكمة العدل الدّوليّة، في حين لم يتمّ التّوصّل إلى تسويةٍ سلميّةٍ للقضيّة.

ظلّت الإمارات في سعيها لإيجاد حلٍّ سلميٍّ للقضيّة في مقابل اِستمرار التّزمُّت الإيرانيّ، وكانت تأمل في كلّ اِنتخابٍ إيرانيٍّ أن ينعكس بشكلٍ إيجابيٍّ على القضيّة، خاصّةً بوصول **"محمد خاتمي"** سنة سبعة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1997 م)، وفي ظلّ الاِنتخابات البرلمانيّة لفبراير ألفين للميلاد (2000 م) [2]، غير أنّ النّتائج كانت عكسًا لذلك ما جعلها توقن أنّ إيران ذات سياسة ثابتة اِتّجاه الجزر الثّلاث.

رغم ذلك توالت المساعي الإماراتيّة اِتّجاه إيران في حلّ النّزاع سلميًّا من خلال خطاب "الشّيخ خليفة بن زايد آل نهيان" عام ألفين وأربعة للميلاد (2004 م) والزيارات المتبادلة بين رؤساء البلدين سنة ألفين وسبعة للميلاد (2007 م)، لدفع جهود السلام والتّسوية بينهما، وعقد الاجتماعات كالاِجتماع الأوّل للّجنة المشتركة بين البلدين في طهران يوم التّاسع من ديسمبر ألفين وتسعة للميلاد (2009/12/09 م).

إلاّ أنّ كلّ تلك الجهود لم تسفر على ما يرضي الطّرفين، لتظلّ القضيّة على حالها ما أكّده الشيخ **"عبد الله بن زايد"**« سيظلّ الجانب الإيرانيّ متعنّتًا ورافضًا كلّ مسارات الإمارات وجهودها، مهما طال الوقت فإنّ الجزر ستعود لدولة الإمارات » [3]، رغم ذلك يظلّ الجانب الإماراتيّ ثابتًا في مسعاه للحوار السّلميّ، اِستعدادها لإرسال وفد للاِجتماع مع مسؤولين إيرانيّين أو اِستقبال وفودها ، لكنّ إيران دومًا لا تحرّك ساكنًا، ما تأسّفت له

---

*(1): محمد عبد القادر الفالح البشابشا، **النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى طنب الكبرى طنب الصغرى**، جامعة اليرموك، 2006، ص ص، 166 - 174.*

(2): خليفة سيد حامد طنيعي: مرجع سابق، ص ص، 62 - 68.

(3): خليفة سيد حامد طنيعي، مرجع سابق، ص ص، 79 - 83.

الإمارات رغم مساعيها الحميدة والمبادرات السّلميّة وعمدت لجعل القضيّة البند الأساس لأيّ بيانٍ سياسيٍّ مشترك مع إيران.

فما يمكن ملاحظته ممّا سبق أنّ إيران دومًا تدير ظهرها للإمارات في مسعاها لحلّ قضيّة الجزر، ولا تكتفي بذلك وحسب بل تتعدّاه لتصبّ عديد التّهديدات في وجهها، واِستمرّ هذا الوضع إلى قيام الثّورة الإسلامية، فبوصول الخميني للحكم قالت الإمارات بإمكانيّة تسوية النّزاع بدليل أنّها كانت أوائل المعترفين بنظام الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة؛ إلاّ أنّ لم يَلُحْ في الأفق بشيءٍ جديدٍ اِتّجاه هذا النّزاع، وزادت إيران في تصعيدها للموقف في الجزر المحتلّة وتعزيز تواجدها العسكريّ فيها، ما أدّى إلى تداعياتٍ سلبيّةٍ على أبعادٍ سياسيّة، اِقتصاديّة وأمنيّة بحيث تأثّرت العلاقات البينيّة بين دولة الإمارات العربيّة المتّحدة وإيران سياسيًّا عبر:

- تراجع التّمثيل الدّبلوماسي المتبادل ومستوى الزّيارات المبنية وإعادة النّظر في العلاقات الاِقتصاديّة بين البلدين وتأكيد الإمارات بأن إيران هي الخاسر الأكبر في ذلك.
- تعزيز الإمارات لقدراتها الدّفاعيّة والأمنيّة كمشاركتها في "معاهدة الدّفاع المشترك" لعام ألفين وواحد للميلاد (2001م) والمشاركة في قوّة "درع الجزيرة" وإقامة معاهدات مع الدّول الكبرى كالمعاهدة مع أمريكا عام أربعة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1994 م)، وكذا مع كل من فرنسا بريطانيا [1]، بهدف وضع اِستراتيجيّة ردع الهجمات المحتملة ضدّها.
- عقدت الإمارات مجموعة من الاِتّفاقات التّسلّحيّة كاِتّفاقيّة ثمانية وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1998) حصلت بموجبها على قمانين (80) طائرة مقاتلة من طراز أف 16 بلوك، ومع فرنسا في نفس العام للحصول على ثلاثين (30) طائرة ميراج 2000 الفئة (09) وتحديث طائراتها؛ واِتّفاقيات ما بين سبعة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد وثمانية وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1997 م – 1998 م) حول طائرات الدّوريات البحريّة، مروحيّات مضادّة للسّفن والغوّاصات، برنامج تدريب القوّات البحريّة ضدّ وسائل الحرب النّوويّة والبيولوجيّة والكيماوية ودبّابات وصواريخ باليستيّة وغيرها.

التحركات الإماراتيّة على المستوى الإقليمي:

عملت إيران قبل إقدامها على اِحتلال الجزر الثّلاث بتهيئة الأوضاع السّياسيّة والاِقتصاديّة لذلك مع جيرانها العرب، وذلك من خلال تصفية مشاكلها الإقليميّة مع الدّول الخليجيّة واِستغلّت علاقتها الحسنة مع بعض الأنظمة العربيّة (سوريا والجزائر) والغربيّة (الاِتّحاد السّوفياتي والولايات المتّحدة الأمريكيّة) وتوصّلت لاِتّفاقٍ عام ثمانية وستّون تسعمائة وألف للميلاد (1968 م) مع المملكة العربيّة السّعوديّة لتسوية نزاعها حول جزيرة "**عربـــي**

---

(1): خليفة سيد قطب حامد طنيعي، مرجع سابق، ص ص ، 94 – 96.

وفارسي" في الخليج العربيّ، ودخلت بعدها في مفاوضاتٍ مع الكويت حول مسألة الجرف القارّي، وإعترفت سنة سبعون تسعمائة وألف للميلاد (1970 م) بحقّ البحرين في تقرير مصيرها بعد إستفتاء الأمم المتّحدة – وإن كانت لا تزال تطالب بأحقّيتها فيها إلى الآن – كما كانت إيران عربيًا تتمتّع بعلاقات طيّبة مع الأردن، المغرب، تونس ومصر (عهد السّادات).

عوامل كلّها أدّت ببعض الدّول العربيّة والخليجيّة إلى عدم مواجهة إيران وعدم الوقوف إلى جانب الإمارات – على الأقلّ في البداية – [1]؛ رغم ذلك فقد كانت المواقف العربيّة والخليجيّة مختلفة ومتباينة في كيفيّة تعاطيها مع القضيّة على إرتباط ومعطى المصالح والحسابات الإقليمية والدّولية، والأكيد أنّها لم تصبّ في مصلحة الإمارات أو بما يعزّز موقفها.

حيث كانت الدّول العربيّة المحافظة كالسعوديّة، الأردن ومصر غير راغبة في مواجهة إيران بشأن الجزر المحتلّة، ما كانت تمثّله من عامل توازنٍ كابحٍ للتّحدّي الشّيوعي الّذي كان يشكّله النّظام في اليمن الجنوبيّ والجبهة الشعبيّة لتحرير عمان والخليج العربيّ، ودعم السعوديّة والأردن أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشّمالي ما بين إثنين وستون تسعمائة وألف للميلاد وسبعة وستّون تسعمائة وألف للميلاد (1962 م – 1967 م)، بالإضافة إلى تسوية إيران والسعوديّة لمسألة الحدود وتخلّيها عن البحرين – كما سبق الإشارة إليه – والتّفاهمات مع الشّاه بخصوص القضايا النّفطيّة وحدّ المنافسة؛ كما كانت لتداعيات الخلاف الحدوديّ بين أبو ظبي والسعوديّة إنعكس سلبًا على موقف هذه الأخيرة الّتي – على لسان **"الملك فيصل"** – رفضت الإعتراف بإتّحاد الإمارات ما لم يتمّ الإعتراف بمطالبها في تبعيّة المنطقة الشّرقيّة من شبه الجزيرة العربيّة، وأن توقف **"شركة أبو ظبي للبترول"** نشاطها في المنطقة الّتي تدّعي السعوديّة أحقّيتها فيها؛ كما رفضت عضويّة الدّولة في الجامعة العربيّة إلاّ بعد حصولها على مطالبها مقابل تخلّي السعوديّة عن مطالبها في البريمي بالعين، ورفضت بعدها السّعودية طلب الشيخ **"خالد القاسمي"** للتوسّط له مع "إيران" كما ورد في ردّه ليوم التّاسع عشر من نوفمبر العام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م): « **نحن مازلنا نرى أنّ باب الحوار بينكم وبين طهران ينبغي أن يظلّ مفتوحًا. كما أنّنا نتّفق مع وجهة نظركم القائلة بأن يظلّ هذا الموضوع طيّ السّرّية وبعيدًا عن أيّ تدخّلٍ خارجيٍّ إلى حين توصّلكم إلى نتيجةٍ مرضيةٍ بمشيئة الله** » [2].

كما لم ترغب قطر والبحرين وسلطنة عمّان في مواجهة إيران والوقوف في وجهها– بعد إعتراف إيران بهم وإقامتها لعلاقاتٍ دبلوماسيةٍ معها ودعمت إنضمامها للأمم المتّحدة وربطهم بإتّفاقاتٍ حدوديّةٍ بحريّةٍ بها – في وقت إنشغلت فيه مصر بالصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وعملت على تحسين علاقتها بإيران الشّاه في عهد السّادات أملاً في أن تكون لها دعمًا في صراعها مع إسرائيل، ولعلّ أحسن دليل على ذلك قول **"السّادات"** أنّ الجزر ما هي إلّا: « **مجموع صخور لا تستحقّ كلّ هذه الضجّة** » [3].

لتبقى الآراء العربيّة ومعها الخليجيّة حول قضيّة الجزر الثّلاث على ما هي عليه إلى حين إحياء العراق لها بدايةً من

---

*(1): خليل إبراهيم الجسمي، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث** المحتلة، طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى مذكرة استكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص ص، 116، 117.*

(2) و(3): خليل إبراهيم الجسمي، مرجع سابق، ص 120.

الثمانينات بعد الثورة الإيرانيّة واتّفاق **"كاب ديفيد"**، ليتغيّر موقف السعوديّة بعدها سنة ثمانون تسعمائة وألف للميلاد (1980م) في خضم مؤتمر **"منظّمة الدّول المصدّرة للنّفط"** بالجزائر وإعلانها لدعم المطالب الإماراتيّة؛ ليمثّل **"مجلس التّعاون الخليجي"** أنموذجًا آخر في ميزان الدّعم الدّبلوماسيّ الإقليميّ الخليجيّ العربيّ للإمارات، ما أعطاها دفعًا قويًا للتّصدّي للاِستفزازات والاِنتهاكات الإيرانيّة، وأصبحت القضيّة محلّ اِهتمام من الدّول والتّجمّعات الإقليميّة العربيّة ورؤيتها على أنّها قضيّة عربيّة لتُحوِّل الإمارات قضية الجزر إلى جزء من الخطاب السّياسيّ العربيّ كون التعدّي عليها هو تعدّي على الدّول العربيّة، ووضعها كشرط أساسي للتّعامل العربيّ وإيران، لتكون بهذا قضيّة الجزر الثّلاث بالإضافة إلى الملف النّوويّ الإيرانيّ وقبله الثّورة الخيمينيّة والتّشكيك في مساعيها ودوافعها القوميّة نحو التّسلّط والهيمنة ولعب دور إقليمي في المنطقة، عوامل رسّخت الموقف العربيّ حيالها وعكّرت علاقاتها معها.

◆ **مجلس التّعاون الخليجي:**

مثّلت قضيّة الجزر إحدى أهم البنود في معظم اِجتماعات قادة دول المجلس وأدرجت في ختـام لقاء الوزراء بإصدار للبيانات المؤيّدة والمؤكّدة على أحقّيتها في الجزر، ومعبّرين عن اِستيائهم الكبير واِستنكارهم للإجراءات الإيرانيّة كونها معاكسة لاِدّعاءاتها حول تطوير علاقات الجانبين ومعارضة مبادئهما، وحذّرها على أنّ علاقتها مرهونة بقضيّة الجزر في أكثر من مناسبة [1].

كما ساهمت الدّول الخليجيّة دوليًا في دعم القضيّة، بدليل كلماتها من على **"منبر الأمم المتّحدة"** لممثّل البحرين الشيخ **"محمد بن مبارك آل خليفة"** في الثّلاثين من جويلية سبعة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (30 جويلية 1997 م)، ومع الشيخ **"خالد بن أحمد آل خليفة"** في التّاسع والعشرين جويلية عام ألفين وسبعة للميلاد (29 جويلية 2007 م)، وكذا دولـــة قطر من خلال وزير خارجيّتها في الثّاني من أكتوبر سبعة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (02 أكتوبر 1997 م)، وكلّ من عمّان والكويت والسّعودية في نفس السّنة.

◆ **جامعة الدّول العربيّة والبرلمان العربيّ:**

منذ انضمام الإمارات العربيّة المتّحدة إلى «**جامعة الدّول العربيّة**» سنة واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) عرضت **"قضيّة الجزر"** عليها وذلك من قبل حكومة **"رأس الخيمة"** قبل الاِتّحاد وإبّان بداية العدوان والاِحتلال الإيرانيّ لها بعرض الحاكم **"عبد العزيز بن حميد"** الملف في أمانتها العامّة بقوله: « **إنّ إيران تعتبر هذه الجزر نقطة اِرتكاز لها للقفز إلى الشّاطئ العربيّ من الخليج العربيّ حتّى تتحقّق أحلامها في الإمبراطوريّة الفارسيّة وأن تجعل من الخليج العربيّ بحيرة فارسيّة ... وكلّ ما نخشاه نحن أن يحلّ بنـــا**

---

*(1):عبد الله جمعة الحاج، **دراسات في مجتمع الإمارات**، 1998، ط1، ص 193.*

بالغد ما حلّ بفلسطين بالأمس» [1]، وخطاب السيّد **"سيف سعد غباش"**: « **إنّ جزيرتي طَنَبْ الكبرى والصّغرى جزيرتان عربيّتان دمًا ولحمًا .. وإنتماءً للوطن العربيّ** »، كما شرح موفد حكومة الشّارقة لملابسات توقيع مذكّرة التّفاهم بين الشّيخ **"خالد القاسمي"** وإيران.

لتدرج القضية بعد ذلك في جدول أعمالها في القمم العربيّة، في إجتماع وزراء الخارجيّة للدّول العربيّة الثّامنة والتّسعين، وقال حينها الأمين العام للجامعة أنّ الوقوف إلى جانب الإمارات أمر حيويّ وواجب من أجل عالمٍ عربيٍّ مترابطٍ أمام أيّ محاولةٍ أجنبيّةٍ للنّيل من أراضيه أو الإنتقاص من سيادته؛ تَبِعه تأكيد كافّة الدّول العربيّة على أحقّية الإمارات بالجزر وكلّ ما تتّخذه من إجراءاتٍ لتأكيد سيادتها عليها ودعاويها لإيران لإحترام مذكّرة التّفاهم مع الشّارقة ورفضها القاطع للإحتلال [2]؛ كما عملت الجامعة على توثيق مخرجاتها في مجلس الأمن وطرحت الملف لدى مثيلاتها من التّكتّلات الإقليميّة، مقال توثيقها للمؤتمر الثّاني للبلدان العربيّة وأمريكا الجنوبيّة في الحادي عشر من ماي للعام ألفين وتسعة للميلاد (11 ماي 2009 م) وجدّدته سنة ألفين واثني عشر للميلاد (2012 م) في البيرو [3].

واستمرّت الجهود الدّبلوماسية الإماراتيّة على مستوى «**البرلمان العربيّ**» المنشأ سنة ألفين وأربعة للميلاد (2004 م) من خلال تصريحاته وبياناته المؤكّدة على أحقّيتها في القضيّة، ورفض واستنكار الأفعال الإيرانيّة ما عبّر عنه بقوله: « **تُعرب اللّجنة التنفيذيّة للإتّحاد البرلماني العربيّ عن قلقها لإستمرار التّدخّلات الإيرانيّة في الشّؤون الدّاخليّة لدول مجلس التّعاون وتؤكّد مجدّدًا حقّ دولة الإمارات على جزرها الثّلاث وتدعو إيران إلى حلّ هذه القضيّة بالطّرق السّلميّة أو اللّجوء إلى محكمة العدل الدّولية لتسوية النّزاع** » [4].

---

(1): موسوعة المقاتل، ***توجهات الطرفين حيال الأزمة***، 2014/12/11، 12 سا و 20 د في:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siaia2/ERAN-EMARA/se-03doc-CVT.htm

(2): عبد الله جمعة الحاج، مرجع سابق، ص 194

(3): للمزيد أنظر نبيل العربي، ***في الجلسة الافتتاحية للقمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ليما***، بيرو، 10.2012/02. و:

Miguel angel Serrano Monteavaro, ***Receive a sheikh at your table, the Sunnit of south American Arabe countries***, Analyst of the instituto Espanole de Estudios Estrategicos, n° 69, 2012, pp 1-4.

(4): ***البرلمان العربي يستنكر زيادة نواب إيرانيين جزر الإمارات أحبار علوم الإمارات*** في: http://myemarat.com/2p=12381 يوم 22 مارس 2015 على الساعة 17 و55 دقيقة.

◆ **الموقف على المستوى الشّعبيّ غير الرّسمي:**

عبّر الشّعب العربيّ في كلّ ربوع الوطن العربيّ عن إستنكاره للإحتلال الإيرانيّ للجزر وذلك من خلال بعض المظاهرات العنيفة: كمظاهرات **"رأس الخيمة"**، إضافةً إلى **"بيان المحامون العرب"** المستهجن للإحتلال الإيرانيّ للجزر الإماراتية، وطالبوها بالإنسحاب، كما وقفت القوى الإيرانيّة الوطنيّة معارضةً للإحتلال مساندةً للإمارات من خلال وقوفها ضدّ الإحتلال الإيراني.

◆ **الجهود الإماراتيّة على المستوى الدّولي:**

وسّعت الإمارات في جهودها الدّبلوماسيّة لحلّ النّزاع حول الجزر الثّلاث مع إيران لتطال المحيط الدّولي خاصّةً بإنضمامها إلى الأمم المتّحدة يوم العاشر من ديسمبر العام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (10 ديسمبر 1971 م) وما أتاحه لها من المشاركة في المؤتمرات والمحافل الدّولية وعقد الإتّفاقات في مختلف المجالات والأنشطة المنبثقة عنها، أين قدّمت كلّ من العراق، ليبيا، اليمن والجزائر في نفس السّنة من نفس الشّهر طلب إلى مجلس الأمن الدّولي حول موضوع الجزر المحتلّة؛ كما إنتقد ممثّلو الدّول العربيّة كلّ من بريطانيا وإيران وأكّدوا على عروبة الجزر ورفـض مبرّرات الإحتـلال.

ليُتَبنّى في الأخير توصية مندوب الصّومال القائلة بتأجيل مجلس الأمن للمناقشة قصد ترك فرصة لطرفي النّزاع لتحديد وتوضيح مواقفهما بشأن السّيادة على الجزر [1]. قرار لمجلس الأمن كان قد إنجرّ على خلفية عديد العوامل في مقدّمتها عدم توحيد الصّفوف العربيّة بشأن موقفها إتّجاه القضيّة، وكذا عدم رغبة العديد منها مجابهة إيران ونقص الوثائق والمستندات والدّراسات والأبحاث الخاصّة بالجزر المحتلّة – خاصّةً ما تعلّق بجذورها التّاريخية والقانونية.

مقابل ذلك بذلت إيران جهودٍ جبّارة في تأكيد مزاعمها في ملكيّة الجزر عزّزته مواقف الدّول الغربيّة وأمريكا تحديدًا المؤيّد لموقفها، فهذه المعطيات في جلّها أفضت بالإمارات لتبنّي عديد المساعي منها:

- التّقدّم برسالة إلى الأمم المتّحدة في السّابع عشر من جوان إثنين وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (17 جوان 1972م) لتأكيد عروبة الجزر وجزء منها، وبيان إلى مجلس الأمن في العشرين من فيفري العام أربعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (20 فيفري 1974 م) ذكرت بعدم الإعتراف بأيّ سيادة إلّا سيادتها هي على الجزر.
- التّقدّم بإحتجاجاتٍ إلى السّكرتير العامّ للأمم المتّحدة **"كورت فالدهايم"** بسبب مواصلة إيران إحتلالها وذلك في التّاسع عشر من نوفمبر خمسة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (19 نوفمبر 1975 م) [2]، وإثارة القضيّة أكثر من مرّة بدليل تأكيدها تمسّكها بالجزر إبّان الحرب الخليجيّة الأولى ودعوة إيران لحلّها سلميًّا في الواحد من ديسمبر العام ثمانون تسعمائة وألف للميلاد (01 ديسمبر 1980 م).
- اللّجوء إلى كافّة الوسائل السّلميّة لتأكيدها سيادتها الكاملة على الجزر، كإحالة القضيّة إلى الأمم المتّحدة بعد فشل المفاوضات مع إيران عام اثنين وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (27 – 28 جويبية 1992 م).

---

*(1):أحمد محمد رفعت، **ندوة رأس الخيمة التاريخيّة الرابعة**، 2001، ط 1، ص ص، 74، 75.*

(2): 41 عاما على احتلال الجزر الإماراتية أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج، 2015/03/14، 16 سا و17 د، في:

www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/e471ced-a569-42cc-8d3f-e91352F5492d.

ومنذ ذلك الحين وإلى وقتنا الحاليّ ظلّت الإمارات في سعيٍ دائمٍ لِابقاء القضيّة في جدول الأمم المتّحدة حاضرةً ومتفاعلة، راصدةً التّجاوزات الإيرانيّة موثّقةً لها لديها، خاصّةً الفترة الممتدّة ما بين العام ثلاثة وتسعون تسعمائة وألف للميلاد وسنـــة اِثنتي عشر وألفين للميلاد (1993 م – 2012 م) من خلال مضامين خطاباتها على منبر الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. كما نجحت في اِبقائها ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، هذا الأخير الّذي استجابه – بدعمٍ عربيٍ – لذلك، حيث تقوم الدّول العربيّة كلّ سنة بطلب اِبقاء عرض القضيّة وتوثّق بالموازاة الإمارات مذكّرات الاِحتجاج في الأمم المتّحدة كتعبيرٍ عن عدم الاِعتراف بمشروعيّة الوضع لمساسه بحقوقها ومصالحها، ما من شأنه إنشاء حقوق جديدة ومن أمثلتها اِحتجاج يوم ثلاثون مارس ألفين وواحد للميلاد (30 مارس 2001 م) وفي السّابع والعشرين من أوت للعام ألفين وثمانية للميلاد (27 أوت 2008 م) الأوّل بسبب الزّيارة الإيرانيّة للجزر المحتلّة والثّاني كردّ فعل لإنشائها مكتبين في الجزر. كما توثّق الإمارات البيانات الخليجيّة والعربيّة والمؤتمر الإسلاميّ وقمّة البلدان العربيّة وأمريكا الجنوبيّة المعنيّة ببند الجزر الثّلاث في الأمم المتّحدة.

كما اِستغلّت الإمارات علاقاتها الدّبلوماسية الطّيبة مع دول العالم على اِختلافها ومواقفها السّياسية الدّاعمة للحقّ والعدل وجهودها الاِقتصاديّة والاِستثمارية مع التّكتّلات والحركات السّياسية الدّولية في دعم موقفها، كحركة عدم الاِنحياز [1]، ومنظّمة التّعاون الإسلاميّ [2] في دورتها الثّانية عشر من خلال خطاب وزير الخارجيّة للإمارات **"أنور محمد قرقاش"**: « **إنّ حكومة الإمارات تعبّر مجدّدًا عن أسفها لِاستمرار الاِحتلال الإيرانيّ لجزرنا الثّلاث طَنَبْ الكبرى وطَنَبْ الصّغرى وأبو موسى، وتطالبها اِستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر** » [3].

صحيح أنّ الجهود الدّبلوماسية الّتي قادتها الإمارات في سعيها لحلّ قضيّة الجزر الثّلاث لم تمكّنها من اِسترداد جزرها من إيران إلّا أنّها أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في دعم موقفها واِستمالة وجلب الدّعم من مختلف الدّول العربيّة، الخليجيّة والإسلاميّة والقوى العالميّة النّاشئة كتركيا والبرازيل وقوى دوليّة كالاِتّحاد الأوروبيّ ودول أمريكا اللاّتينيّة، بالإضافة بالطّبع وكما سلف الحديث إلى كلّ من مجلس التّعاون الخليجيّ وجامعة الدّول العربيّة؛ كما أفضت لتبيان المساعي الإيرانيّة وطموحاتها الرّياديّة الإقليميّة على أساس أنّ اِحتلال الجزر ليس سوى مقدّمة لِاستكمال متطلّبات ذلك.

---

*(1):**الإمارات تدعو إيران لحل قضية الجزر بمؤتمر الانحياز**، جريدة الاِتّحاد، يوم 22 مارس 2015 على الساعة 19 و07 دقائق في:*
www.alittihad.ae/details.php ?id=83909xy=2012

*(2): **منظمة التعاون الإسلامي** في: www.oic-oci.org يوم 22 مارس 2015 على الساعة 19 و15 دقيقة.*

*(3): **تدابير إيران في الجزر المحتلة، صحيفة الرؤية الإلكترونية**، في: يوم 23 مارس 2015 على الساعة 16 و10 دقائق.*
www.alroeya.com/mode/10189

خلاصة الفصل الثّاني:

يتبيّن من خلال ما سبق، أنّ العلاقات الإيرانية الخليجية علاقات تشوبها وتتخلّلها مجموعة من المشاكل بسبب الخلافات المتواصلة بينهما وذلك لعدّة أسباب كاحتلالها للجزر الإماراتية الثّلاثة، هذا الأخير الّذي كان عقب إعلان اِتّحاد الإمارات العربية المتّحدة عام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م)، إلاّ أنّ الدّلائل التّاريخية تُرجِع هذا المسعى إلى بداية القرن السّادس عشر حيث ومنذ ذلك الحين وإيران تسعى لدمج هذه الجزر إلى فلكها وإقليمها الجغرافي من منطلق أحقّيتها التّاريخية فيها، كون الجزر الثّلاث ذات أهمّيةٍ جيوبوليتيكية لإيران وللإمارات العربية المتّحدة، وهو ما دفع بهما للتّمسّك بهذه الجزر وعدم رغبة أيٍّ منهما للتّنازل عليها بالرّغم من أنّ الأدلّة المقدّمة من طرفيهما تستند إلى دلائل تاريخية.

كانت الأدلّة الإيرانية بهذا مزيج من البراهين التّاريخية منها أصول التّسمية الفارسية للجزر ومجموع الخرائط المبينة لِاحتواء إيران للجزر الثّلاث، رفع العلم الفارسي عليها، واِتّفاقاتها مع بريطانيا؛ وبمقابل ذلك كانت الأدلّة الإماراتية متنوّعة بين رفع القواسم لعلمهم في الجزر، المعاملات التّجارية، القرارات والنّصوص المقدّمة للأمم المتّحدة، عروبة الجزر الثّلاث، التّفاهم الإيراني – الإماراتي للعام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م)، مطالبة إيران باستئجار جزيرة "أبي موسى".

بعد التّطرّق إلى المبحث الثّاني من هذا الفصل، الوافد لجلّ الأدلّة الإيرانية والإماراتية حول أحقّية أيٍّ منهما في امتلاك الجزر، وجب التّطرّق إلى مجموع المواقف الإماراتية الرّافضة لهذا الِاحتلال بِاعتبار تصريحات ، والّتي كانت جلّ محاولاتها سلمية، لكنّ وبالمقابل بقي الجانب الإيراني متمسّكًا بتعنّته.

خاتمة الفصل الثّاني:

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّ النّزاع الإيراني الإماراتي حول قضية الجزر الإماراتية المحتلّة إيرانيًا – فعليًا – عام واحد وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1971 م) لا يعود فقط إلى ذلك التّاريخ، بل إرهاصاته المتمثّلة في الأطماع الإيرانية في اِحتلالها وبسط سيطرتها عليها تعود إلى نهاية القرن السّادس عشر للميلاد (ق 16 م)، فمن ذلك الحين والأطماع الإيرانية متزايدة في المنطقة الخليجية خاصّةً اِتّجاه الجزر الإماراتية الثّلاث (طَنَبِ الكبرى ،طَنَبْ الصغرى و أبو موسى) ؛ وهي ما سبّب توتّر العلاقات الإيرانية – الإماراتية من جهة والعلاقات الإيرانية – خليجية من جهة أخرى، حيث تميّزت . في سائر المجالات . بالفتور والقلق كلّ منهما إزاء الآخر.

ففي الآونة الأخيرة اِزدادت حالة التّوتّر في العلاقات الإيرانية الخليجية عامّة والعلاقات الإيرانية الإماراتية على وجه التّخصيص وذلك لأسباب عديدة يرجع بعضها إلى تطوّر الإستراتيجية الإيرانية اتّجاه الخليج وحيال الجزر الثّلاث الإماراتية خاصّة والأهمية الجيوبوليتكية لها بفعل توسّطها لمياه الخليج العربي كبوّابةٍ خلفيّةٍ لإيران.

فنافلة القول تُدلي أنّ العلاقات الإيرانية الإماراتية علاقات فاترة تشوبها حالات من القلق والتّوتّر بفعل الاِحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثّلاث وذلك لأسباب عدّة كتمتّعها بمجموعة من المميّزات ما يجعل أهمّيتها بمكان إقدام إيران على خطوة اِحتلالها وهو ما شكّل مساسًا وتعدّيًا صارخًا للسّيادة الإماراتية؛ هذه الأخيرة الّتي قدّمت مجموعة من المبرّرات لدعم موقفها لملكيتها لها – للجزر الثّلاث "طَنَبْ الكبرى والصّغرى وأبو موسى" . وهو نفس ما قامت به إيران.

بالرّغم من نفوذ هذه الأخيرة باعتبارها دركي الخليج وكونها دولة فاعلة في المنطقة بعد مساعيها لاِمتلاك السّلاح النّووي، إلاّ أنّ ذلك لم يكبح الطّموحات والجهود الإماراتية لاِسترجاع ما انتُزع منها بالقوّة وذلك عبر عدّة آليات كالمؤتمرات والاِنضمام إلى المنظّمات المختلفة دوليةً كانت أو إقليمية للتّعريف بقضيّتها ولإيجاد حلّ سلمي لها.

ومنه فإنّ العلاقات الإيرانية الإماراتية علاقات نزاعاتيّة وهو ليس ما ينطبع على نظيرتها الإيرانية – الخليجية وذلك لعدّة أسباب كالاِحتلال الإيراني للجزر الثّلاث، ما اِستوجب حلّه بمساعي دولية سلمية عن طريق تليين السّياسات الخارجية للطّرفين سواءً الإماراتية أو الإيرانية، ولكنّ السّؤال الّذي يمكن طرحه هنا هو:

ما هي المحدّدات المؤثّرة في السّياسة الخارجية الإيرانية اتّجاه دول الخليج العربي؟ وفيما تتمثّل الإستراتيجية الإيرانية حيالها؟ وما مآل العلاقات الإيرانية – الخليجية والإماراتية؟ وكلّ هذه التّساؤلات ستتمّ الإجابة عنها في فحوى الفصل الثّالث والأخير من هذه الدّراسة.

الفصل الثّالث

إيران والإمارات ..
صياغة لنمط التّفاعلات المستقبليّة

كانت للمتغيّرات الدولية المنجرّة عن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر للعام واحد وألفين للميلاد (2001م) الأثر الكبير في إعادة صياغة وبلورة الأطر الإبستمولوجية والإستراتيجية اتجاه عديد القضايا والمناطق في العالم، ليكون الشّرق الأوسط وفقا لمفهوميّ الدّائرة الأوربية والأمريكية من بين أحجار هذه القضية حيث كانت ولا تزال البيئة الدّولية والإقليمية والشّرق أوسطية مسرحا لعديد التّحولات الجذريّة الماسة بكل الأبعاد والأسس المتحكّمة في بنيتها وخصوصيّتها سيما الفترة الممتدّة من العام ثلاثة وألفين للميلاد (2003م) والعام ثلاثة عشر وألفين للميلاد (2013م)، معلنة عن ميلاد استراتيجيّات إقليمية جديدة بأصول ضاربة في القدم، متوافقة وطبيعة القضايا المطروحة والصّراعات المحتدم فتيلها ومحاور النّزاعات الأساسية نتيجة لِامتداد المؤثّرات الخارجية نحو الدّاخل، وتصاعد الدّور الإقليميّ على حساب المحلّي، وطغيان القضايا الطّائفيّة والمذهبيّة على حساب الوطنيّة لينتقل نمط الحروب نحو داخل الدّول بدلاً من خارجها، ما يقوض سيادتها ويدعم التّدخل والتمدد الأجنبيّ فيها –بدليل كل من السودان، العراق، وليبيا.

زاد الطين بله الطبيعة الفسيفسائية والخصائص المميّزة للبيئة الجيواستراتيجية للشرق الأوسط ووزن الدّور الّذي تلعبه كل من أمريكا وإسرائيل مقابل ضعف دور القوى الغربيّة الأخرى (أوربا، روسيا، الصين) نظرا لتباين مصالحها وعدم اتفاقها، ما سمح بتصليب شوكة الدّول الإقليميّة ذات الإستراتيجيّات الشّرق الأوسطيّة في مقدمتها كل من تركيا وإيران؛ هذه الأخيرة الّتي سيركّز عليها في طيّات هذا الفصل عبر مباحثه الثّلاث، مع الأخذ بالاعتبار "**النّزاع الإيراني–الإماراتي حول الجزر الثّلاث**" وكيف أنّه خطوة أولى وأوّلية في المسعى الإيراني نحو تجسيد وتحقيق المشروع الشّرق أوسطي الّذي كانت قضيّة اِحتلال العراق إبّان الحرب الخليجية الثّالثة وتصفيته كعدو استراتيجي حقيقيّ قديم جديد من المعادلة الإستراتيجيّة الشّرق أوسطيّة الإيرانية الأثر المباشر والجليّ في تحقيق طموحاتها الإقليميّة.

كما كان للدّور الّذي لعبته علاقات إيران بالوريث الشرعيّ للخليج العربيّ لما بعد إرساء النّظام الدّولي الجديد –الولايات المتحدة الأمريكية– عنصر الدّفع للمصير القار لإيران في الشّرق الأوسط عامة والخليج العربيّ خاصة، في سعيٍ حثيث منها للحصول على الاعتراف الدّولي بالدّور المنوط بإيران القيام به في المنطقة، والمتيح لها التّحرك وفقاً لِإستراتيجيتها الخاصّة المتخصّصة المتوافقة والمصيغة لقوتها الإقليميّة بمقوّمات وأدوات الدّور المتّصل بها على أن لا يخرج بالطّبع عن الأسس الإستراتيجيّة الثّلاث للولايات المتحدة الأمريكية وسلّم أولويّاتها ومصالحها الحيويّة.

لكن في خضم كلّ هذا وذاك، ما هي المحدّدات الدّاخليّة ومعها الإقليميّة من جهة والدّولية من جهة أخرى الدّاخلة في بلورة الإستراتيجيّة الإيرانية الشّرق أوسطية الإقليميّة لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عامة والحرب الخليجية الثّالثة خاصة؟ هل كانت جلّ المقوّمات والمحدّدات المرتبطة بالبيئة الدّاخليّة، الإقليميّة، ومعها الدوليّة دافعاً لسياستها الخارجيّة اتجاه الخليج العربيّ كمنظومة فرعيّة شرق أوسطيّة أم ذات دورٍ مقوّضٍ لها؟

المبحث الأول

العوامل والأطر المحدّدة للإستراتيجية الإيرانية الإقليمية الشرق أوسطية

مفهوم قوّة الدّولة في العصر الحاليّ مختلفٌ تماما على ما كان عليه سابقا، فبعدما كانت المقوّمات المادّية – في مقدمتها العسكريّة– والبشريّة الأساس الرّاسم و المحدد للمكانة الّتي تحضى بها الدّولة، أتى العنصر الاقتصاديّ ومعه التكنولوجيّ ليظهر كبعد آخر ضمن هذا الإطار المتراص المتحكّم في ذلك، وذو الدّور الأساس في بلورتها لسياستها الخارجيّة في محيطها الإقليميّ والدّوليّ؛ ومن بين الدّول المتوافرة لهذه العوامل والمصنّفة ضمن القوى الطامحة في المجال الإقليميّ الشّرق أوسطيّ والسّاعية للعب دورٍ أساسيّ نجد "إيران"؛ إيران الدّولة المشكّلة بجل محدّداتها الدّاخلية والإقليميّة والدّوليّة فسيفساء لتراكمات جمّة مؤثّرة في إيتاء مخرجات لأسسها وسياستها اتجاه محيطها الإقليمي.

فيما تتمثّل جل المحدّدات الرّاسمة للسّياسة الخارجيّة الإيرانيّة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة من جهة واتّجاه الإمارات العربية المتحدة عامة وقضيّة الجزر لثّلاث بخاصة من جهة أخرى؟ هل تمثّل تلك المحدّدات على اختلاف أشكالها ومنطلقاتها وأنماطها عوامل ممهّدة ومسهّلة للسّلوك السّياسيّ الخارجيّ الإيراني أم كابحة ومعرقة له؟

الرّد على التّساؤلات تلك وأخرى سيكون عبر ما يأتي، وذلك من خلال التّفصيل بأهّم تلك المحدّدات الطّاغية عليها والمؤثّرة في سياستها الخارجيّة الإقليميّة.

أولا: المحدّدات الدّاخليّة والإقليمية للسّياسة الخارجيّة الإيرانية:

ينضوي تحت المحدّدات الدّاخلية للسّياسة الخارجيّة الإيرانية محدّدات عدّة فرعيّة مشكّلة في مجملها لأهّمها من إمكانات مادّية، بشريّة، جغرافيّة، اِقتصاديّة، حضاريّة، دينيّة، سياسيّة، وعسكريّة؛ حيث تكتنف عديد العناصر الدّاخلة في تركيبتها والدائرة في فلكٍ ماديّ– بشريّ وهي نفسها الموجودة ضمن عناصر الدّور السّاعية إيران لِلَعبه في المنطقة، لتتمثّل بالتّالي في: الموقع الجغرافيّ، شكل الدّولة، التّضاريس الأرضيّة، الموقع بالنّسبة لليابس والماء، القوميّات والإثنيآت، القيم والثّقافة، بنية النّظام السّياسيّ، البعد الاقتصاديّ، المجال الصناعي ومجال التّكنولوجيا النّوويّة (*) .

لتكون بذلك ذات مكانة في خضم النظام الفرعيّ الخليجيّ الّذي يعد جزءاً ليس فقط من النّظام الإقليميّ لجنوب غرب آسيا بل وكذا للنّظام الإقليميّ الشّرق أوسطيّ –كما تمّ التّطرّق إليه ضمن المدخل المفاهيميّ من المذكّرة ، بالتّالي تمثّل كل من منطقتيّ آسيا الوسطى والخليج العربيّ مجالاً حيويّا غاية في الأهمّيّة لإيران، حضيت في

(*): للمزيد انظر الملحق رقم (10) ص 146.

خضمه آسيا الدّاخليّة بمكانة هامّة كونها نقطة التقاء أورو-شرق أوسطيّة وكأحد فروع "**طريق الحرير**" – جمهوريات آسيا الوسطى حاليّا. عمّق أهمّيتها الإستراتيجيّة امتدادها الطبيعـــيّ للعالم الإسلاميّ وغناه بالموارد الأوّليّة الطّبيعيّة – هذا جغرافيّا- أمّا تاريخيّا فقد دانت بعديد الأديان ("**البوذيّة**"، "**الزرادشتيّة**"، ووصولا لـ "**الإسلام**") [1]، كما أنّ أجزاءًا كبيرةً منها كانت امتداداً لإيران [2]؛ وأسهم من جهتهم الإيرانيّون في نشر الإسلام في"**خرسان الكبرى**"؛ لتكون بهذا وعلى امتداد التّاريخ الحلقة الوصل بين الخليج وآسيا الوسطى [3] بدليل إسهامات إيران في نشر التّشيّع فيها.

في هذا الحال لم يبقى سوى الحديث عن الخليج العربيّ وأهمّيته الّتي يمثّلها لإيران كعامل حسم وأحد الأسس المصيغة والمبنيّة عليها إستراتيجيّتها وسياستها الخارجيّة عامّة والخليجيّة- الشّرق أوسطيّة خاصّة من خلال ما تفضي إليه المقولة الإيرانية القائلة: « **إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا... لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها** » [4]؛ أهمية راجعة ومستمدّة بالأساس من موقع الخليج الجيواستراتيجيّ ما بين دائرتيّ عرض (16^0 و 41^0) شمالاً، على امتداد "**خليج عمان**" عبر "**مضيق هرمز**" (500 ميل)، جزيرة "**مسندم**" و حتّى "**شط العرب**"، مُشَكِّلة لبحر شبه مغلق حاوٍ -جيوبوليتيكيا- للعشرات من الجزر الصّغيرة [5]. كما أنّ الإستقرار والمقومات الّتي تحضى بها سمحت بلفت الأنظار إليها وأتاحت التّداخل بين "**العرب**" و"**الفرس**"، ولطالما كانت مركز الاتّصال الجغرافيّ للشيعة وواقعا جيواستراتيجيا للتّحولات ما بعد الغزو الأمريكيّ للعراق [6]. ليكون بهذا ذا أ همية لا متناهية لها تضاعفها ما يحوي من وحدات عديدة ومتعددة مشكّلة له: "**السعودية**"، "**عمان**"، "**قطر**"، و"**الكويت**"، كما نجد كلاً من "**العراق**" و"**الإمارات العربية المتحدة**" (انظر الملحق رقم 11)[(**)].

يتبيّن من خلال البحث وكشف العناصر المكوّنة للقوة في الدّول الأعضاء لمجلس التّعاون الخليجيّ -ومعهم العراق-أنّها لا تُستكْمل إلاّ بِاتّحادها، لما تحوي كل واحدة منها من إمكانات متمايزة؛ أمّا عن الدّولة الأكثـــــر

(*): للمزيد انظر الملحق رقم (10) ص 154.

*(1): وليد محمد عبد الناصر، **العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 120، 1995، ص156.*

*(2): حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، 1987، ط1، ص ص 211-212.*

*(3): محمد علي البار، **المسلمون في الإتحاد السفياتي عبر التاريخ**، دار الشروق، 1983، ج1، ص75.*

*(4) و(5): نيفيد عبد المنعم سعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط1، ص18.*

*(6): عمر الحسن، **مخاطر التشيع في العالم العربي**، 1-1-2015، الساعة10 و 46د، في:*

www.amal-islami.net/news_download-1030-0.htm

(**): انظر الملحق المرفق رقم (11) ص 170.

ترشيحا لمجابهة إيران فتكمن في "السعودية" لكن في حال اتّحادها مع الدّول الباقية والتّحالف ضمن سياسة إقليميّة موحّدة، أمّا الإمارات العربيّة ووفق مكامن القوّة لديها فليس بإمكانها البتّة مجابهة إيران لا من قريب ولا من بعيد، بالرغم من أن اِستقوائها بالغرب واستغلالها لحصارها الاِقتصاديّ المفروض سمح لها ببعض الامتيازات غير ذات الجدوى كون المستقبل قد ينذر بتغيّرات جديدة خاصّةً في خضم الاِتّفاق النّووي.

◆العلاقات الإيرانية –الخليجية بين الوفاق واللاّوفاق:

بدعوى التّطرق إلى أهم مميّزات الخليج ومكوّناته، سيستوجب معه الحديث عن العلاقات الودّية التّعاونيّة بدوله من خلال المتغيّرات الحاكمة فيها وفق ثلاث (03) اتّجاهات مختلفة، متأرجحة بين [1]: تحالف إيران والدّول العربيّة منذ العام ثمانية وثمانون تسعمائة وألف (1988م) على أساس "**سياسة إزالة التّوتر**"؛ تعاونها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز بالنّظر لتشابهها وتكملها. تفعيل علاقتها مع "**مجموعة شنغهاي**" و "**منظمة التعاون الاقتصاديّ**" (" **الأيكو**").

تبعا لتداعيات الموضوع سيتمّ التّركيز والحديث عن الاتّجاه الأوّل في هذا الصدد من خلال التّطرق للعلاقات الاقتصاديّة التّجارية و السّياسيّة الأمنيّة مع دوله وبمراعاة لدولتيّ "الإمارات العربية المتحدية" و"العراق"كلبّ وجوهر الموضوع.

- **التّعاون الاقتصاديّ التّجاريّ:**

الحديث عن التعاون الإقتصادي والتجاري بين إيران والدول الخليجية عامة ومع الإمارات خاصة يقود لإستخلاص نقطتين هامتين من خلال المحص فيها ؛ وهي كون التّبادل التّجاري – الّذي وصل مع دولة الإمارات العربية لوحدها نحو 13 مليار دولار حسب ما أورده "**التّقرير الاستراتيجيّ السنويّ لمركز الإمارات للدّراسات والإعلام**" العام تسعة وألفين للميلاد (2009م)[2]– يتأثر وتؤثّر فيه مجموع المتغيّرات الدّاخلية والإقليميّة والدّوليّة الحاصلة في النّظام الفرعيّ الخليجيّ العربيّ [3] في مقدمتها: الثّورة الإيرانية الإسلاميّة، التّربع الأمريكي على السّدة العالميّة والخليجيّة، الحروب الخليجيّة الثّلاث، والملفّ النّووي الإيراني وتداعيـــــاته، والحصار

---

*(1): طاهر ترابي، **التوجه الإقليمي الجديد لإيران**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61، 2005، ص49.*

*(2) : Nader Habibi , **The Impact Of Sanctions On Iran-GCC Economic Relations**, Middle Brif, N° 45, Grown Center For Missle East Studies, 2010*

*(3): طلال العتريسي، **علاقات إيران مع دول المشرق العربي و دول الخليج**، 31-1-2015، الساعة 11 و 42د، في:*
http://www.dohainstitute.org/Home/details?entityID=5d04bf3-2df9-46cf-90aO-92cbb5dd3.

الاقتصادي المفروض من جهة، ومن طرف آخر كون جلّ الإتّفاقات والتّعاملات الثّنائيّة البينيّة كانت في إطار فرديّ لا في إطار واتجاه كتلة متراصة ضامّة لدول مجلس التّعاون الخليجيّ .

- **التّعاون السّياسيّ والأمنيّ:**

سبقت الإشارة في طيات المدخل المفاهيميّ ومضامينه أن منطقة الشّرق الأوسط عامة والخليج خاصة تتمتّع بخصائص جيواستراتيجيّة متميّزة ومصيغة لنمط التّفاعلات فيما بين دولها، مضفية لمكتسباتها وخصائصها الأمنيّة والسّياسيّة في إطار التّنظيم الإقليميّ لها؛ كما تمثل أهمّية جيوبولتيكية أساسيّة لاستتباب أمون القِوى الإقليميّة والدّوليّة، إلاّ أن مكوّنات هذا النّظام تتوجّس وتشعر بتهديد بعضها البعض نتيجة للأحقاد التّاريخية والمخلّفات الاستعماريّة تتصدّرها إشكاليّة الحدود، الصّراعات القوميّة وتباين التوجّهات السّياسيّة لكل واحدة منها.

ينعكس ما سبق على النّمط الّذي ترمي تلك الحكومات تجسيده وقولبته في إطار تكوينها للتّحالفات الأمنيّة في المنطقة، والمفضية بإيران لعقد عديد الاتّفاقات معها سعيا للِالتحاق بالمنظّمات الدّاعمة للتّعاون الأمنيّ الإقليميّ أو عن طريق الاتّفاقات الثّنائية معها؛ لتتّبع الِاعتبارات الإيرانية في تحصيل الأمن الخليجي وعوامل استقراره عل أُسُسٍ غاية في الأهمّية، وهو ما يتجلى عبر سياستها اتجاهها لما بعد **"الثّورة الخمينيّة"** وما أفضت إليه من تطبيع العلاقات بالدول كافة كأهم الأسس الواجب اِتباعها من طرفها وهو ما تمّت الإشارة إليه في طيّات المبحث الفارط من الفصل الثّاني.

حيث أنّ التّعاون الإيرانيّ الخليجيّ بدأت تتضح معالمه خلال فترة حكم الرئيس **"محمد خاتمي"** من خلال الزيارات الّتي قام بها لكلّ من **"السعودية"** و**"قطر"** والاتّفاقات الّتي تخلّلتها في جل الجوانب بالخصوص الأمنيّة والعسكريّة [1]، إضافةً إلى طروحاته حول تعزيز التّعاون السّياسيّ، الأمنيّ والاقتصاديّ ومفضيات اِجتماع **"طهران"** لتأسيس **"مؤسّسة التّعاون الأمنيّ والاقتصاديّ"**، ما يستوجب التّعاون الأمنيّ في جلّ المستويات وصولا إلى **"عقد اتّفاق أمنيّ"** وإنشاء **"منظّمة للتّعاون الأمنيّ"** كون أي اِنفلات أمنيّ في المنطقة سيؤثّر على كليها.

مقترحات متوافقة والرّؤى الخليجيّة بدليل ما أقرّه الأمين العام لمجلس التّعاون الخليجيّ **"عبد الرحمان عطية"** لوكالة الصّحافة الفرنسيّة وتركيزه على حلّ الخلافات في مقدمتها قضيّة الجزر الثّلاث [2]. لتعمل إيران – في إطار الطرح الأمنيّ الأمريكيّ الجديد (6+2) لما بعد احتلال العراق 2003م- على إقناع دول المجلس بعديد النّقاط تتجلّى أهمّها في كونها تهديد أمنيّ لهم وأي خطر عليها هو تهديد لأمونها مجتمعةً وللمنطقة كافّة؛ لتسعى للوصول إلى تعاون بَنّاء مبنيّ وفق مصالح إيرانية–خليجيّة مشتركة ودفع التّهديدات الموحّدة [3].

---

*(1): جيرولد جير، **سياسة إيران الإقليمية، في: الخليج تحديات المستقبل**، مركز الإمارات لدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006، ط1، ص206.*

*(2): مجلة الأوائل الإلكترونية، **كلمة أحمد النجاد، 12 اقترحا لدول مجلس التعاون و دعوة قادة الخليج إلى طهران**، 18-12-2014، الساعة8 و 19د، في: http://www.el-awael.com/news/article/7496.html.*

*(3): محمد مهدي مظاهري، **مستقبل أمن الخليج الفارسي**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 87، 2007، ص71.*

الوفاق العلاقاتي بين كلّ من إيران و الخليج العربيّ . رغم ما سبق الحديث عنه . لا يمثّل إلاّ حالة شاذّة واستثنائيّة، فلطالما تميّزت العلاقات الطّابعة لها بالتّصادم وعدم الوفاق منذ الأزل، عبر ما ترويه السّيرورة التّاريخيّة الّتي شهدتها منطقة شبه الجزيرة العربيّة خاصة في خضم الإحتلال البريطاني لها ومخلّفاته وما إنجرّ عنه من تبادل للأدوار مع هذا الأخير والقوى الغربيّة الأخرى (إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة) إتجاه المنطقة وفق مخطّطات لإعادة صياغة المنطقة وبلورتها؛ ففي الوقت الّذي عملت فيه الأولى على تفتيت المنطقة وتشتيت أقلّياتها من خلال مخلّفاتها للمشكلات الحدوديّة والهويّاتيّة (**"سايكس بيكو"**، **"كامبل بينرمان"**)، عملت الثّانية على إعادة صياغة طيّات الرُّقعة من خلال إعادة دمج تلك الأقلّيات واحترام خصوصيّة كلّ واحدة منها في إطار ما أسمي بـ**"المشاريع الشّرق أوسطيّة"** أو **"الفوضى الخلاّقة"** (**"مشروع برنارد لويس"**، **"شمعون بيريس"**، **"الشرق الأوسط الكبير"**، **"الشرق الأوسط الجديد"**) (*) البادئة معالمه بالتجلّي مع الغزو الأمريكيّ للعراق وتجزئة السودان، لتدعمه فيما بعد تداعيات **"الحراك السّياسيّ"** الّذي شهدته المنطقة العربيّة والطّائل لجلّ ربوعها من خلال التّداعيات المنجرّة عنها.

سيتمّ التّفصيل –وفق ذلك– وفي حيثيات هذا الجزء في أهمّ النّزاعات الحدوديّة الإيرانيّة مع جوارها الإقليميّ، كأحد العوامل المؤثّرة والمعرقلة للعلاقات بينهما، وذلك من خلال ما يلي:

- **الحرب الإيرانيّة– العراقيّة:**

تمثل الحرب الإيرانيّة–العراقيّة (**"قادسيّة صدام"** أو **"الدّفاع المقدّس"**) أطول نزاع عسكريّ في القرن العشرين للميلاد وأولى الحروب الّتي شهدتها المنطقة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة، مندلعة في سبتمبر ثمانون تسعمائة وألف للميلاد (سبتمبر 1980م) والدائمة ثمانية أعوام كِمال، أثّرت في خضم هذه الفترة على المعادلات السّياسيّة للمنطقة ومهّدت لحربيّ الخليج الموالية لها [1]. وقُبيلها شهد العام تسعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1979م) أحداث سيّاسية ليس فقط في المنطقة بل والبلدين بشكل خاص[2].

وبإلغائها لـ**"اتّفاق الجزائر"**، ومهاجمتها أهدافها في العمق الإيرانيّ يوم اثنين وعشرون سبتمبر من نفس العام، أفضى لقصف قواعد عسكريّة واقتصاديّة [3]، متخذاً لأوجه متفاوتة في إطار **"حرب المدن"** [4] وفيها

(*) : أنظر الملحق رقم (05) 149.

*(1): تيري كوفيل، تر: **خليل أحمد خليل**، إيران الثورة الخفية، دار الفرابي، 2008، ص363.*

*(2): المشير عبد الحليم أبو غزالة، **الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988**، 1994، ص8. وَ: عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي العربي**، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ط1، ص ص 143-144.*

*(3): عبد الله الأشعل، **تطور العلاقات الدولية لمجلس الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، مركز الخليج للدراسات الخليجية، 1999، ص ص 158-159.*

*(4): **التقرير الإستراتيجي العربي، 1988**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1979، ص140. وأيضا: حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، السياسة الدولية، العدد92، 1988، ص171.*

تلخّصت المطالب العراقية في الاعتراف بالسّيادة العراقية على إقليمها والكفّ عن التّدخّل في شـؤونها الدّاخلية، وإنهاء احـتلالها للجزر الثّـلاث الإماراتيـة، ما بيّن سعيها في حدّ التّمدد الإيراني وكَشَفَ طموحها في المنطقة.

ليتوقّف فتيل الحرب الخليجيّة الأولى بعد صراع مرير – بعد قبول إيران **"قرار مجلس الأمن رقم 579"**- مستنزف للجانب العراقي والإيراني مع المساس بلبّ وجوهر الأمن العربيّ والخليجيّ عامة والأسس الاقتصاديّة – الطّاقويّة (النّفط) بصفة خاصة، كما وخلّفت آثاراً ارتداديّة على الدّول العربيّة المستنجدة بالقوى العظمى في إطار **"حرب النّاقلات"** وصفقات السّلاح ، كما كانت تمهيداً للحرب الخليجيّة الثّانية وبعدها الثّالثة منذرة بتحوّلات جيواستراتيجيّة وإقليميّة كبيرة.

- **النّزاع الإيراني– الإماراتي (*):**

يعد جوهر الموضوع المبحوث، والمشكّل لعديد الأبعاد التّاريخيّة والثّقافيّة، السّياسيّة والإستراتيجيّة، العسكريّة والأمنيّة كما تم التّفصيل الدقيق حوله في حيثيات الفصل الثّاني؛ عاكسة كلها للهيمنة على المنطقة والتّحكم في مدخل الخليج العربيّ ومواردهما [1]؛ بالإضافة إلى عديد النّزاعات الحدوديّة مع جوارها الجغرافيّ الخليجيّ والأسيويّ كما تمّ الحديث عنها في حيثيات المبحث الثالث من الفصل الثّاني[2].

- **سباق التّسلح:**

التطرّق إلى مجال التّسلح في المنطقة لا يمكن الإكتفاء بالحديث عن القدرات الإيرانية والخليجيّة بل لا بدّ الحديث عن الإسرائيليّة كذلك كطرف هام في المعادلة الإقليميّة وتطلعاتها المستقبليّة، ففي وقت يشكّل فيه الإنفاق العسكريّ الإسرائيليّ (9,84 مليار دولار) أي ما معدّله (9,59 %) من دخلها القوميّ المعادل لـ (102,6 مليار دولار) العام ثلاثة وألفين للميلاد (2003م). تصدّرت فيه دول التّعاون الخليجيّ الستّة قائمة الإنفاق العسكريّ للعامين ثلاثة وألفين للميلاد (2003م)، وأربعة وألفين للميلاد (2004م) بـ (8,17%) من مجموع الدّخل الإقليميّ الّذي كان حواليّ (334,2 مليار دولار)، خاصة في ظلّ سحب المظلّة الأمريكية عليها [3].

أمّا عن الجانب الإيراني في تطوير القدرات العسكريّة فإن ذو مشوار طويل دُشِّنت بداياته بفضل كلّ من كوريا الشّماليّة والصّين ، واستعانتها بكل من روسيا وكوريا في تطـوير صـاروخ **"زلـزال"** و**"شهاب3"** [4]؛ لتُعدّ هذه القضية أكبـــر التهديدات للسّياسة الأمريكيّة على أمنها القوميّ وأمون حلفائها، ما أدى لإدخالها في سلسلة محادثـــات

(*): للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى الفصل الثاني من الموضوع.

*(1): صالح بكر الطيار، **في: جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ... ومتطلبات الحل**، دار بابل، 2001، ط2، ص35.*

*(2): في ذلك أنظر: السيد عوض عثمان، **إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين، مجلة مختارات إيرانية**، العدد 17، 2002، ص75. وَ: سامح راشد، بحر قزوين بين تعقيدات الحاضر و تحولات المستقبل، مجلة مختارات إيرانية، العدد 15، 2001، ص74.*

*(3): طلعت محمد مسلم، **المظلة النووية بين الردع والدفاع**، صباح العروبة، 2009/09/30. وَ:*

*Triq khaitous, **Arab reactions to a nuclear-armed iran**, policy focus 94, 2009.*

*(4): كينيث كتزمان، **التهديدات العسكرية للسياسة الإيرانية**، في: إيران والخليج البحث عن الإستقرار، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص281. وأيضا: وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 388.*

وحـوارات معهـا [1]، والضـغط علـى أوربـا لإنشـاء درع صـاروخي لمجابهتهـا، خاصّـة في ظـلّ تقريـر "**مجموعـة أكسـفورد للأبحـاث**" المفضـي إلى إمكانيـة وصـول إيـران لامـتلاك نحـو (5000) جهـاز طـرد مركـزيّ محلـيّ الصنع، بالإضافة إلى كـل ما تحويه من قدرات عسكرية [2].

فالسّـعي الإيـراني في تطـوير قدراتـه النّوويـة والحصـول علـى التّكنولوجيـا النّوويـة – منـذ عهـد الشّـاه "**محمـد رضا بهلوي**" [3] مرّ بثلاثة (03) مراحل أساسيّة:

- **المرحلة الأولى**: البادئة عهد الشّاه بقدرات نوويّة محدودة ومُنفِّذة لبرنامج متكامل أفضى لإنشاء "**مفاعل بوشهر**" – بمساعدة ألمانية، وآخر تجريبيّ حُصل عليه من الولايات المتّحدة الأمريكيّة فترة الستّينات.
- **المرحلة الثّانية**: البادئة سنة ستة وثمانون تسعمائة وألف للميلاد (1986م) بإعـــلان "**آية الله الخميني**" التزامـــــه

واستمراره في تطوير القدرات النّوويّة كمَهْدٍ لها في هذا المجال [4].

- **المرحلة الثّالثة**: المصيغة لقوّة دفع ملموسة لبرنامج التّسلح عامة والتّسلح النّوويّ خاصة لما صاحبه من متغيّرات إقليميّة ودوليّة [5].

وفقا لما يُجمع عليه جلّ باحثيّ العلاقات الدّوليّة ومن خلال ما تم التطرّق إليه تعدّ منطقة الخليج العربيّ و معها إسرائيل أولى مناطق العالم من حيث حجم الإنفاق العسكريّ [6] ومشترياته والمتجاوزة ال(75,5 مليار دولار) نهاية العـــام خمسـة وألفين للميلاد (2005م) [7]، ليصبح التّسلح اليد القابضة المتحكّمة في توازن القوى الإقليمي في المنطقة والمحقق لأهداف دولها في مقدمتها إيران.

---

(1) : w. seth caurs, ***iran and weapons of mass destruction****, middle east review of international affaires, 2000, vol 4, n° 4, pp 59 – 61.*

(2): محمد شمص، ***الترسانة العسكرية الإيرانية بالأرقام****، 25-04-2015، 17 سا و 42د، في:*
http://arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&es=2&dir=news&lang=1&nt=15&nid=75171

(3): خالد محمد العلوي، ***التجاذب التاقني والسياسي للملف النووي الإيراني****، ص 04، 2015/03/08، 20 سا و 17 د، في:*
http://www.arabicebook.com/FreeBook/arabicebook1061.pdf

(4):حسين عبد الهادي حسنين، ***البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي، 1979 – 2010****، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2011، ص ص، 30 – 42. وَ: عبد الوهاب لوصيف،* ***دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني*** *، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2012.*

(5) : colin dueckand ray takey, ***iran nuclear challenge****,* ***science quarterly****, 2007, vol 122, n° 2, p 197*

(6): kayhan barzegar, ***iran, new iran and the Persian golf political security architecture****, the Iranian journal of international affairs, 2008, vol xx, n° 1, p 104.*

(7): مصطفى العاني (وآخرون)، ***المسألة النووية في الشرق الأوسط****، تقرير موجز لمجموعة العمل ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج طون، 2012، رقم 03، ص ص، 01 – 23.*

◆قيام مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة:

قيام مجلس التّعاون الخليجيّ كان جرّاء عديد العوامل الّتي يمكن حصر أهمّها [1] في الحـــرب الإيرانية-العراقية، الغزو العسكريّ السّفياتي لأفغانستـــان، قيام الثّورة الإيرانيّة [2]، تصدّع النّظام العربيّ، ودفعاً للخطر عن الأمن القوميّ الخليجيّ ومجموع الأمون الحاوي عليها في ظلّ أخطار وتهديدات داخليّة- وخارجيّة على كافة الأصعدة؛ ناقلا العلاقات (الخليجية – إمارات الخليج، السعودية وعمان) من طابعها الثّنائي إلى الجماعيّ [3]؛ في حين، وبالمقابل الحديث من وجهة نظر إيران يدفع للقول أنه مثّل تهديداً حقيقياً لها ولمصالحها في المنطقة، وأنّه حلف موجّه ضدّها، ليبقي الأمر كذلك إلى حين إنجلاء الحرب الخليجيّة الأولى –بدليل قيام المؤتمر الدّوليّ "**الخليج الفارسي**" نوفمبر العام تسعة و ثمانون تسعمائة و ألف للميلاد (1989م) [4].

◆ الحرب الخليجيّة الثّانية:

مثّلـت الحـرب الخليجيّـة الثّانيـة اِختبـاراً حقيقيّـا للاِنفـراج الـدوليّ الـدّاعي لضـرورة تسـوية الخلافـات سـلميّا والاِلتـزام بالشّـرعيّة الدّوليّـة، وتشـديده علـى مبـادئ عـدم التّـدخّل في الشّـؤون الدّاخليّـة للـدّول والكـفّ عـن اسـتخدام القـوّة أو التّلـويح بهـا مـع اِحـترام سـيادة الـدّول [5]. فالحـديث عـن "**عاصـفة الصّـحراء**" يقـود لتنـاول تـداعياتها السّـلبيّة علـى الوفـاق الخليجـيّ لمـا بعـد الحـرب الإيرانيّـة-العراقيـة [6]، المعـاد تقسـيمه نحـو فـرقتين متنـاحرتين اتّخـذت في خضـمهما إيـران موقـف المترقّـب لتأثيراتهـا علـى أمنهـا القـوميّ، وفي ينـاير واحـد وتسـعون تسـعمائة وألـف للمـيلاد (1991م) وعلـى لسـان "**هشـمي رفسـنجاني**" أقـرّت بموقفهـا الحيـاديّ اتجـاه القضـيّة "**إننـا لـن نسـفك دمائنـا لكـي يبقـى العراقيـون فـي الكويـت، ففـي هـذه الحالـة سيصـبح الخليج "الفارسي" غدا الخليج العربي، أليس ذلك هو الإنتحار بعينه؟**" [7].

---

(1): عبد الله الأشعل، ***الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي***، دار النهضة العربية، 1988، ص17.

(2): نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، ***مجلس التعاون لدول الخليج العربية***، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرية، كلية الإقتصاد، 1988، ص ص 99-100.

(3): ***reschaping iran's relations with the world***, global diplomatic forum, 28/01/2014. Et: Alain Gresh (et autres), l'Atlas du Monde diplocematique, Armand colin Editeur, 2006, p157.

(4): منصور حسن العتيبي، ***السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)***، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ط1، ص ص 75-76.

(5): منصور العتيبي، ***الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991***، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، 1997، ص 94.

(6): عزت عبد الواحد، ***إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991***، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، 1994، ص ص 163-176.

(7): يحي حلمي رجب، ***أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية***، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997، ص325.

عدم تدخّلها لم يعني البتة عدم اهتمامها بضمّ العراق للكويت بل ندّدت العمل على لسان "المجلس الأعلى للأمن القوميّ" وطالبتها بالإنسحاب وأعلنت رفضها في حصول العراق على أي مكسب إقليميّ من شأنه تغيير الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة وعلى ضرورة الحل السلميّ للقضيّة حتى لا تكون ذريعة للوجود الأجنبي –عدا الوساطة [1] وبقي الموقف الإيرانيّ ثابت على حاله وعملت على دفع علاقاتها الخليجيّة، الإقليميّة والدّوليّة، مع إمكانيّة الإشتراك في التّرتيبات الأمنيّة لما بعد الأزمة [2].لتمثل بعدها الحرب الخليجية الثّالثة نقطة تحول جذرية وهامة في المعادلات الإقليمية في المنطقة وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي وفقًا لمقتضيات الموضوع.

السّعودية، تركيا، إسرائيل و إيران.. المصالح الإقليميّة المتضاربة

لطالما شكّلت كل من السعودية، إسرائيل، وتركيا المنافسين الإستراتيجيين الإقليميين لإيران بالدرجة الأولى على مر الزّمن، وهو ما سيتمّ التّعرّف عليه في خضم هذا العنصر بغية التّوصل حول ما تمثّله كلّ واحدة منها للدّور الإيرانيّ في المنطقة الشّرق أوسطية عامة والخليجيّة خاصة.

- **التّنافس الإيراني– التركي:**

تتمحور الأولويات التركية الإقليميّة على محاولة التّوفيق بين الإعتبارات الجغرافيّة والسّياسيّة المتمحورة حول: بناء إطار للتّعاون الإقليميّ يكون لها دور محوريّ فيه، وتهيئة الظّروف السّياسيّة لدعم حظوظها كخيار أمثل لأنابيب تصدير الطّاقة عبر "قزوين" على إعتبارها بوّابة سياسية وإقتصادية نحو أروبا وأمريكا [3]، لتكون مع إيران في ظلّ أبعاد تنافسيّة حول القيادة الإقليمية والنفوذ شمال العراق [4]، وكذلك حول التّرتيبات الأمنيّة الخليجيّة، وملء الفراغ السّياسيّ النّاشئ في جمهوريات آسيا الوسطى، يمثل بهذا، أيّ إختلال للتّوازن في المنطقة لصالح أحدهما ومساساً لأمنها القوميّ [5].

ففي الوقت الذي تسعى فيه تركيا لدورٍ جديد في الخليج العربيّ وآسيا الوسطى وفقا لما يتيحه لها التّحول في النّظام الدّولي وكذا خلفيّتها التّاريخيّة **"العثمنلية"** الطّاغيتين في إستراتيجيّتها وسعيها لحد النّفوذ الأصوليّ الشّيعيّ تتخلّله النوايا الإقتصاديّة؛ تسعى بالموازاة إيران إلى توسيع إمكانات المناورة لديها في الخليج تقزيما للدّور العربيّ– الخليجيّ فيه ومعه التّركي –الهادف لإقامة مشاريع للمياه والإقتصاد ودمج إسرائيل في المنطقة [6].

---

(1): عزت عبد الواحد، المرجع نفسه، ص ص180-181.

*(2): نازلي معوض، **تركيا وإيران و كارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 201، 1991، ص ص 23-26.*

*(3): **التنافس التركي–الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز**، 13-02-2015، 18سا و 31د، في:*

http://suriye.turkmen.ahlamountada.com/t1574-topic

*(4): شفيعة حداد، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج خيضر، 2003، ص ص، 118، 119.*

*(5): حسين معلوم، **الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، 1993، ص ص 218-219.*

*(6): محمود سالم السمرائي، **المساومة فس السياسة الخارجية التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007، ص 98*

- **التّنافس الإيراني – السعوديّ:**

مثّلت العلاقات الإيرانيّة السعوديّة دوما المرتكز الأساس للسّياسات الغربية عامة والأمريكيّة بخاصة اتجاه الخليج العربيّ [7] (**"سياسة الركيزتين"**) نظراً لأهمّيّتها، كما مثّلت الثّورة الإيرانيّة منعرجاً آخر في إضرام نيران التّنافس الإيديولوجيّ بينهما، إضافة إلى الحرب الإيرانية–العراقية أين دعمت السّعودية الثّانية خوفا من اجتياح "**الأفكار الخمينيّة**" لها وعملت على تمديد وإبقاء الوجود الأمريكي كبحا لجماحها فيه – ما أكّده أحد أكاديميي الشّرق الأوسط [1].

على هذا الأساس لطالما صَوّرت السّعودية إيران أنّها تهديدٌ مباشر لأمنها القوميّ من خلال إخلالها بالتوازن الإقليميّ[2] وزعزعتها لأمن الأنظمة الخليجيّة الحاكمة، و"**الإستقلاليّة**" الإستراتيجيّة الّتي لا تتمتّع بها في استتباب الأمن والظّاهر جلياً من خلال التّحالفات الأمنيّة ومع الدّول الغربيّة بخاصة مع أمريكا والجوار [3] بعكس إيران المفعّلة لمكامن قوّتها.

- **التّنافس الإيراني – الإسرائيلي:**

شهدت العلاقات بينهما انفراجا كبيرا عهد الشّاه طالت الجوانب التّسليحيّة والاقتصاديّة، وكانت المصدر الأول لها من حيث النّفط (90% من إحتياجات إسرائيل إبّان حربها والعرب) [4] ؛ إلاّ أنّ معطى الثّورة الإيرانيّة قلب المعادلة أين سعت لعزلها إقليميّا ودوليّا [5]، لتصبح معاداة الصهيونيّة إحدى محاور هويّة ثورتها ليكون التّوجه الإيرانيّ منفصلا عن تلك المحدّدات الجيوبولتيكية ومتّكا على تلك الدّينيّة، الثّوريّة، والإيديولوجيّة، ما أكده "**آية الله الخميني**" و من بعده "**أحمد النجاد**" خلال المؤتمر العالميّ المسمى "**عالم بدون صهيونية**" [6].

---

(1): محمد سالم أحمد الكواز، ***العلاقات الإيرانية – السعودية 1979 – 2001***، دراسات إقليمية، العدد 07، 2007. وَ:
Shibley tlhami, ***arab pespectives on iran's role in a changing middle east****, Wilson center USIP project.*

(2): مرضي شجاع ، ***المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط***، مختارات إيرانية، العدد 89، 2007، ص ص 20-23.

(3) : *Mohamed Sailghalm,* ***The Shia Reval, a threat or an opportunity****, journal of internationals affairs, 2007, vol 60, n° 2, p 202. and: Ariel Jahner,* ***Saudi Arabian and iran, the struggle for power and influence in the gulf****, international affairs review, 2012, vol xx, n° 3. And: Guido Steinber (and other),* ***source of tension in afganistan and Pakistan, a regional perspective, exploring iran and Saudi arabia's interests in afganistan and Pakistan****, stakeholders or spolers- a zero sum game?, part 1, Saudi Arabia, CIDOB, Barcelona center for international affairs, 2013*

(4): عبد النور بن عنتر، ***محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي***، مجلة شؤون عربية، عدد 133، 2008، ص 74.

(5): *Jubin M.Goadarzi,* ***Syria and iran, diplomatic alliance and power politics in middle east****, tauris academic studies, 2006, p 14*

(6): *A. noushira van etesian (and other), Syria and iran middle east power in a penetrated regional system, homepage, 1997, p 2.*

(7): محمد السعيد عبد المؤمن، ***أحمد نجاد... و إسرائيل***، 13-12-2014، 10سا و 37د، في:
http://www.albainah.net/index.aspx?functionintem&id-9450&lang

ليمثّل العراق نواة القاعدة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة في الخليج العربيّ في خضم السّعي لحد الصّيت الإيرانيّ [1] –بعد القضاء على العراق وتحييده والعمل على تجزئته وفق **"المشاريع الصهيونية – الأمريكية الشّرق أوسطيّة"**– من خلال دعم الأكراد، مهدّدا بهذا ليس فقط التّواجد الإيرانيّ بالعراق بل وكذا تواجد الأقلّيّات الكرديّة بداخله[2] هذا خليجيّا،كما تسعى إسرائيل لاستتباب العلاقات بآسيا الوسطى وفق العاملين الإستراتيجيّ والأمنيّ[3].

ثانيا: تأثير القوى الكبرى في السّياسة الإقليميّة الإيرانيّة:

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تعمل كمنافس لإيران عملت قوى دولية إما فعل الأولى أو عكسه، ما سيُتحدث عنه من خلال ما يلي:

- **إيران – الولايات المتّحدة الأمريكيّة .. وجه لتفاعلات إقليميّة–دوليّة**

فلطالما عملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ بوادر سياستها الخارجيّة اتّجاه المنطقة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة على حفظ المثلّث المكوّن لثوابتها الإستراتيجيّة؛ في وقت شكّلت فيه إيران ولا تزال تهديدا وتحدّيا لكل الأسس الإستراتيجيّة الأمريكيّة لما بعد الثّورة الإسلاميّة فيها، زادتها تداعيات "11/9" – رغم التّغيير الحاصل إبّان طرح **"حوار الحضارات"** في عهد **"محمد خاتمي"**– لتبقى بهذا المواجهة الأمريكيّة أساس العوائق الواقفة بوجه إيران في إطـار توجّهـاتهـا الإقليميّة في مستوى القيم والمصالح على حد سواء [4].

تهديد أمريكا، وفقًا لهذا، لا ينحصر على إيران كسياسة خارجيّة بل وكذا على جوارها الجيوبوليتيكيّ لما تمثّله **"منطقة قزوين"** من أهمّيّة بالغة من حيث الموارد والممرّات ومحلّ تنافس وأطماع إقليميّة ودوليّة [5] لدخول أربع (04) مبادئ في تركيبتها –وفق **"خبراء الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية"**، وهي [6]: تعدّد مصـــادر الطاقة

---

*(1) : David Mensheri, **iran's regional policy between pragmatisn**, journal of international affairs, vol 60, n° 2, 2007, p 188*

*وَ: مصطفى علوي سيف، **الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، التحرك نحو المجهول، السياسة الدولية، العدد 151، المجلّد 38، 2003، ص26.*

*(2): Joel guzansky, **israel's relations with the arab gulf states**, between iran and the arab spring, politic etranger, vol 77, n° 4, 2012.*

*(3): بيسان عدوان، **النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، 2005، ص98. وَ: Laurent zucchini, **Le monde Bilan Géostratégie**, poster, 2010, p 68.*

*(4): ميشال نوفل، **إيران والتطبيع المشترك، مجلة شؤون الأوسط**، عدد 66، 1997، ص 19. وَ: أسامة مخيمر، التطورات في السياسة الإيرانية وموارد بحر قزوين، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة علوم إنسانية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، 2002، ص54.*

*(5): فهد مزيان خزار الخزار، **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين**، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة علوم إنسانية 07-04-2015، 11سا و 38د، في: http://www.ulun.c56.html.*

*(6): أشرف محمد كشك، **الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية**، مختارات إيرانية، العدد 23، 2002، ص60.*

والنّفط، تعدّد طرق النّقل، انخفاض التّكلفة، وحرمان الإرهاب منه كهدف إستراتيجيّ للكونغرس الأمريكيّ.

المتبادر كسؤال في هذا المجلس لعلّه يدور حول الكيفيّة الّتي خدم بها القرار الأخير حول الملفّ النّووي الإيرانيّ للإستراتيجيّة الأمريكيّة اتّجاه المنطقة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة والأسيويّة بالموازاة؟ هل بالإمكان تحوّل العدوّ اللّدود بين الفينة والأخرى وبدون أيّ سابق إنذار إلى أعزّ صديق من خلال شطبه من القائمة الطّويلة الدّاكنة السّواد لمحور الشّر مع رفع الحصارات الاقتصاديّة الّتي لطالما كانت موضوعة ومفروضة عليه؟ هل بالفعل تَصدق وتنطبق المقولة الحاكمة في طبيعة العلاقات الدّوليّة **"بعدم وجود لا لصديق ولا لعدوّ دائم بل لمصلحة دائمة"؟**

- **نمط التّفاعل الأروبي–الإيرانيّ الشّرق أوسطيّ**

من خلال السّياسة الدّبلوماسيّة للإتّحاد الأوربيّ عمل –عكس الولايات المتّحدة الأمريكيّة– على تفعيل عمليّة التّفاوض مع إيران وفق مفهومه في حلّ وإدارة الأزمات الدّوليّة في سياق ما يخدم مصالحه وبما يحفظ أمنه القوميّ [1]؛ ومن جهة أخرى يمثّل شريكا اقتصاديّا بامتياز لإيران المشكّل لأحد سياسات التّقارب بينهما وأخرى عديدة مترجمة في اتّفاقات [2] كونها ذات أهميّة جيو اقتصاديّة له [3] (تكلفة ومسافة منخفضة) وأفضت عوامل عدّة إلى صياغة أطر سياسيّة داعمة للمصالح الأوربيّة–الإيرانيّة في عديد المجالات والأطر الأمنيّة والطّاقويّة، من خلال [4]: دعم الأمن، السّلام والإستقرار الخليجيّ، الشّرق أوسطيّ والأسيويّ القوقازيّ في إطار الأمن القوميّ والشّامل، وتأسيس علاقاتهما حول إطار التّفاهم المشترك في موضوع التّسلح النّوويّ.

- **روسيا وإيران .. الماضي الإستعماريّ والحاضر التّعاونيّ**

لطالما مثّلت روسيا لما بعد الحرب الكونيّة الثّانية العدوّ اللّدود الّذي تسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحييده وتصفيته لما تمثّله من تناقضات إيديولوجيّة مخلّة بمبادئها وأسسها اللّيبراليّة؛ و رغم **"نهاية التّاريخ"** ما بعد الحرب الباردة والّتي عبّرت عنه **"روزا لوكسمبورغ"** بـ**" الإمبراطوريّة المنفجرة"**، إلاّ أنّ روسيا أبت إلاّ الاستمرار في دعـــم

---

*(1) : Rouzbeh Persi (Other), **iran and the west, regional interest and global controversies**, special report, FOI, 2011, pp 93-106. And: Seyyesd Hussein Mossavian, **iran Europe relations challenges and opportunities**, rontbeldy 2008.*

*(2): أصغر جعفر ولداني، **العلاقات الإيرانية الأروبية بعد 11سبتمبر 2001**، 05-02-2015، 12سا و 09د، في:*

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Puntable&id=1965&lang=

*(3): David ramin jalilvand, **iran's gaz exports, can past failure become future success?**, the oxford institute for energy studies, NG 78 2013.*

*(4): **إيران والإتحاد الأروبي... من التباعد إلى التقارب الإقتصادي**، 27-02-2015، 17سا و 12د، في:*

http://www.alwasatnews.com/861/news/read/445509/1.html

مرتكزات القوّة لديها ومكامنها من خلال إقامة أحلاف مع عديد القوى الأسيويّة في مقدّمتها كل من الصّين، الهند، وإيران بغية تعزيز قوّتها الاقتصادية والعسكريّة وبما يتيح لها فرض نموذجها الإقليميّ التّفاعليّ والعالميّ بعده؛ والّذي لا يتمّ إلاّ من خلال دعم الدّور الإيرانيّ في المنطقة كخيار وحيد لا ثاني له في ظلّ التّغلغل الواسع الّذي حقّقته أمريكا في الشّرق الأوسط. وتوسيع نشاط **"حلف النّاتو"** في دول كانت تابعة للفلك السّفياتي فيما سبق، وتمدّدها في كلّ من أفغانستان والعراق [1].

العودة للحديث عن جذور العلاقات الإيرانية- الرّوسية يعرّج بنا إلى الحرب الخليجيّة الأولى أين تمّ توقيع صفقة ضخمة لتحديث القوّات المسلّحة الإيرانيّة (10 مليون دولار)، تلاه التفاوض حول استكمال مفاعل **"بوشهر"** ضمن الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النّووية بحلول "2020م" [2]؛ وإجمالاً يمكن الحديث عن خمس (05) مراحل طابعة للعلاقات بينهما، ممتدّة من العام تسعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1979 م) إلى سقوط الاتّحاد السّوفياتي [3]؛ كما أنّ الأهمّيّة الّتي يشكّلها **"بحر قزوين"** لكلّ منهما، -ما تَفَعَّلَ من خلال إنشاء **"منظمة بحر قزوين"** -وإمكانية لعب إيران لدورٍ رئيسيٍّ فيها في ظلّ سعيها لملء الفراغ في الجمهوريّات الأسيويّة. ليمثّل تحدّيا حقيقيّا للمصالح والمطامع الأمريكيّة في المنطقة [4]، ما جعلها تقيم علاقات مضادة مع تركيا –تحت لواء النّموذج العلمانيّ- ضد "المشروع الإسلاميّ المتنامي" [5].

إلاّ أنّ كُلاًّ من إيران وروسيا توقنان علم اليقين أنّ علاقاتهما لايمكن لها الخروج عن الإطار التّجاريّ (سلاح وتكنولوجيا الطّاقة النّوويّة)، خاصة أن استعادة روسيا لمكانتها ليس بالشّيء الخادم للطّرف الإيرانيّ لا جيوبوليتيكيّا ولا إقليميّا –أسيويّا وشرق أوسطيّا؛ لكن وبالمقابل توقنان حقّ اليقين البعد الإستراتيجيّ الخادم لكليهما في مواجهة واحتواء النّفوذ الأمريكيّ[6]؛ كما تفوق الإيرادات المصلحيّة لإيران كعضو ملاحظ في **"منظّمة شنغهاي"** المكاسب التجاريّة، لذا تسعى لتحقيق عضويّتها فيها كخطوة أوّلية للقفز نحو الشّرق وتفعيل علاقاتها الأسيويّة والإسلاميّة [7].

---

*(1): خضر عباس عطوان، **سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد20، 2001، ص49.*

*(2): عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران ... التّفاعل النووي في المساحة الرمادية**، 2006، ص 110.*

*(3): ألكسندر مارسيوف، **مصالح روسيا في إيران، الإقتصاد الإيراني**، 03-10-2014، 08سا و 51د، في:*

http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1404&lang=.

*(4): طالب أحمد، **روسيا و إيران والهند والصين، ملف عسكري جديد، مجلة العربي**، العدد 207، 2001، ص ص205-206.*

*(5): لطفي السيد شيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، دار الأحمدي، 2006، ط1، ص96.*

*(6): نزار عبد القادر، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**، مجلة الدفاع الوطني، 23-03-2015، 9سا و 43د، في:*

http://www.lbarmy.gov/b/article/asp.?cat-13&ar.

*(7): محمد عباس ناجي، **التوجه الإيراني شرقا... الدوافع وحدود الفعالية**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 72، 2006، ص ص147-148.*

التّفاعل الإيراني–الصيني:

تمثّل إيران للصين النّافذة الأولى والأوسع للشّرق الأوسط ما جعلها تقيم علاقات في عديد المجالات معها، فمن النّاحية التّجارية بلغ التّبادل التّجاريّ (314 مليون دولار) سنة تسعون تسعمائة وألف للميلاد (1990م)، ليكلّل بعد ثلاث سنـــــوات

بإنشاء **"لجنة التّعاون الصينية – الإيرانية المشتركة"** [1] وذلك راجع للصّفقات العسكريّة والاقتصاديّة والبُنى التّحتيّة وقِطاع الطّاقة الإيراني ؛ هذا ما أثار حفيظة الولايات المتّحدة الأمريكيّة المجسد من خلال العقوبات الاقتصاديّة [2].

خاصة بحلول الصين –في المجال العسكريّ –محلها في إمداد وصيانة وتحديث قدراتها العسكريّة لما بعد **"إيران–غايت"**، من خلال تزويدها بأنظمة دفاعيّة وصاروخيّة وتكنولوجية ؛ لتمدها بهذا بأهم مقومات الدّور الّذي تسعى لاستتبابه إقليميّا باحتلال جيشها لصفة أكبر وأضخم الجيوش الشّرق أوسطيّة [3].

كما عملت الصّين على دعم القدرات النّوويّة الإيرانيّة منذ سنة إثنين وتسعون تسعمائة وألف للميلاد (1992م) من خلال **"اتّفاقيّة التعاون النّوويّ الثّنائيّة المشتركة"**؛ كما زوّدتها بمنشآت ومراكز بحثيّة وتدريبيّة منذ الثمانينات وفق **"اتّفاق التّعاون النّووي السّرّي"** الطّائل لمنشآت تخصيب وتحويل اليورانيوم [4]، ما أثار سخط أمريكا المعتبرة إياه تهديدا قويّا لاستقرار المنطقة، لتضغط عليها من خلال عقوبات سنوات اثنين وألفين للميلاد (2002م) وأربعة وألفين للميلاد(2004م) ودفعتها للتّعهد بعدم إمضاء أيّ صفقة جديدة وإيّاها [5].

في حين يظّل الموقف الصّيني اتّجاه الطّاقة النّوويّة والملفّ النّوويّ الإيرانيّ في قوقعة مبادئها المتجلّية في دعم حق أيّ دولة للحصول على الطّاقة النّوويّة السّلمية، معارضة اِستخدام الحقّ السّلمي بِاستعمال الطّاقة النّوويّة، حلّ المعضلة النّوويّة دبلوماسيّا، دعم أيّ مبادرة روسيّة لحلّ الموقف وحثّ إيران على تليين موقفها النّوويّ، بالمقابل لا تقارن المصالح الصّينية مع إيران بتلك الخاصّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، لتفكّر مرّتين قبل القيام بأيٍّ ما من شأنه إثارة حفيظة هذه الأخيرة[6].

---

(1): The Power And Interest, ***News Report–Iran Books For Allies Through Asia And Latin America Partnerships****, 09–10–2014, 20h46mn, in:*

http://www.pinr.com.report.php?ac–view–report_id–726&language_id

(2): شاهر عبيد، ***الصين وإيران، أبجديات ماو– الخميني الثورة وواقعية النفط السياسية****، 30–03–2015، 23سا و 23د، في:*

http://www.annaharkn.com/annahar/Article.aspx?id=199474.

(3): حسين بنانج، ***إيران تحتمي بصور الصين****، 06–10–2014، 18سا و 01د، في:*

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=5097&lang=.

(4): علي حسن باكير، ***الصين والنفط الإيراني والملف النووي****، مجلة العصر الإلكترونية، 04–12–2014، 07سا و 31د، في:*

http://www.alair.ws./index.cfn?method=home.com&contentID=7112.

(5): فهد مزيان خزار الخزار، مرجع سابق.

(6): Peter Mackenzie, ***a closer look at china–iran relations****, rendtable report, CAN china, 2010.*

من خلال ما سبق نتوصّل إلى أنّ جلّ الدّول تملك عديد الخصائص المفضية لمميّزات جمّة تفرّقها عن الأخريات من مثيلتها، خصائص تصيغ لها ليس فقط طبيعتها بل وكذا مكانتها في محيطها الإقليميّ والدّوليّ على حدّ سواء؛ ففي ظلّ التّحوّلات المصاحبة للنّظام الدّوليّ الجديد ومفرزاته وأطروحات **"نهاية التّاريخ"** و**"صدام وحوار الحضارات"** ومعها تصوّر الأعداء البدائل؛ سعت بعض من الدّول المالكة لمكامن القوّة والحاوية للمُرَكَّب التّحليليّ المستمدّ من اِستعادة الأمجاد التّاريخيّة والعوامل "العقديّة" ومعاصرة "الثّورة الثّالثة" للعب وصناعة دور لها في مضمار الكبار مفضية إلى استراتيجيّات ومشاريع في حيّزها الإقليميّ من خلال المكامن الإيجابيّة لقدراتها الماديّة، البشريّة والمعنويّة على السّيان.

لتعدّ بهذا الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من بين كثريات الدّول السّاعية للرّيادة الإقليميّة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة، بما أتاحه اؤحتوائها على مقدرات وقدرات جمّة في مختلف الأبعاد والمجالات من محدّدات داخليّة حاوية للأبعاد الجيوبولتيكيّة والجيوحضاريّة والجيودينيّة، ومعها السّياسيّة في شاكلة جيواستراتيجيّة غاية في الأهمّية والتّفرد –كما تمّ التّطرّق إليه، مرورا بمرتكزاتها الإقليميّة من العلاقات المميّزة وجوارها الجغرافيّ الخليجيّ والأسيويّ بدليل عديد الإتّفاقات والإستثمارات في عديد الميادين والتّخصصات مع تركيزها على الجوانب الاِقتصاديّة والعسكريّة ومساهماتها في عديد المنظّمات الإقليميّة المنظوية وحتّى غير المنظوية فيها، وصولا إلى المحدّدات الّتي تمنحها إيّاها البيئة الكلّية المنتمية إليها والجامعة ليس فقد للقوى الإقليميّة بل والدّوليّة أين تميّزها بها علاقات مصاغة على أسس الشّراكة خاصة المجال الطّاقوي، العسكريّ–التسلّحي والتّكنولوجيّ.

محدّدات حاوية لجملة خصائص، رغم ما يعتريها من معوقات كالصّراع بداخلها وحصارها الإقتصاديّ جرّاء العقوبات المفروضة عليها بالإضافة إلى تصنيفها ضمن "محور الشرّ" وتربّص قِوى إقليميّة ودّوليّة بها، بل تتعدّاه في سعيٍ لانتزاع مكامن قوّتها وكبحها ؛ إلاّ أنّ ذلك لم يمنعها من المضيّ قدما في هدفها المنشود بل وسحبت معها أقوى الدّول للتّفاوض وإيّاها –ربما تحقيقًا لمآربها– كما ونجحت في تحريرها من "السّواد" المعتري لها و معه التّخلّص من حصارها المفروض وإشكالاتها النّوويّة أواخر العام الجاري.

فما هي يا ترى الملامح الّتي ستؤول إليها السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة في عمومها وإستراتيجيّتها حيال الشّرق الأوسط والخليج العربيّ في خصوصيّتها؟؛ كيف أثّرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام واحد و ألفين للميلاد (11 سبتمبر 2001م) في إعادة صياغة الأسس الحاكمة للنّظام الدّوليّ العالميّ عامة والإقليميّ الشّرق أوسطيّ خاصة والفرعيّ الخليجيّ تحديداً؟ . هل كان وقوع العراق في الإحتلال الأجنبيّ الأمريكي – وحلفائها – عاملاً معزّزاً لمقوّمات الدّور الإيرانيّ الخليجيّ أم مقوّضاً له؟ كيف أثّر "الحراك السّياسيّ العربيّ" في المحدّدات الإيرانية عامة والمشروع الإيراني اتّجاه المنطقة خاصة؟ وفي كلتا الحالتين ما المصير الّذي سيؤول إليه مستقبل العلاقات الإيرانيّة اتّجاه ومع الحيّز الدوليّ والشّرق أوسطيّ والخليجيّ عموماً في خضم تداعيات الإتّفاق النذووي؟

الإجابات على جل الأسئلة الفارطة – وتعدّيها لأخرى لا تقل أهمية عنها– ستتمّ من خلال المبحثين –الثّاني والثّالث– المواليين المتبقّيين من جعبة الموضوع والبحث المقدّم – " إن شاء الله".

المبحث الثّاني

الآفاق الإستراتيجيّة للسّياسة الإيرانية المستقبليّة الخليجيّة وتداعياتها على الجزر الثّلاث

تنتمي إيران للنّظام الفرعيّ الإقليميّ الخليجيّ الّذي يعدّ جزءاً لا يتجزّء من النّظام الشّرق أوسطيّ والّذي بدوره من أحد فروع النّظام العالميّ، فبالتّالي لا يمكن الحديث عن تلك الأنظمة الفرعيّة في مجملها بمعزل عن النّظام العالميّ الجامع والحاضن لها، ميزة تبلورت بالخصوص مع بروز النّظام الدّوليّ الجديد والإقليميّة الجديدة في إطار العولمة من جهة وجدليّة "صراع" و"حوار الحضارات" وطرح "نهاية التاريخ" من جهة أخرى.

فكيف وإلى أي مدى أثّرت البيئة الكلّيّة على السّياسة الإيرانيّة اتّجاه المنطقة الشّرق أوسطيّة عامة والخليجيّة خاصة؟

- **العولمة والدّيمقراطيّة:**

الحديث عن انخراط إيران في دوامة العولمة يوجب إيراد المتغيّرات الأربع (04) لـ"**مؤسسة كيرني**" (**Kearny**) المتفرعة عنها إثني عشرة (12) متغيّراً تابعاً من الإندماج السّياسي (احتلّت إيران فيه المرتبة 61 عالميا)، الإرتباط التّكنولوجيّ (أَثَرْ مُتغيِّرات العولمة و انخراطها فيها، المرتبة 48 عالميًا)، التكامل الاقتصاديّ (المرتبة الـ57 عالميا)، التّرابط الفرديّ (المرتبة 62 عالميا). فموقع إيران المتراجع في مقياس العولمة دليل على تعثّر شبكة علاقتها الإقليميّة والدوليّة ما لا يعزّز قدرتها التّفاوضيّة في العلاقات الدّوليّة دون توفّر تلك المؤشّرات[1] – محاولةً تغييرها ذلك.

كما أنّ ارتفاع مؤشّرات الدّيمقراطيّة والاتجاه نحوها من جهة أخرى –حسب المؤشّرات الكمّيّة إنتقل من (20 %) سنة خمسة وسبعين تسعمائة وألف للميلاد (1975م) إلى (61%) العام ألفين للميلاد (2000م)– ومعها تترافق عديد الظواهر المؤثّرة على بنية النّظام السّياسي الإيـــرانيّ وتوجهاته، بالإضافة إلى تأثير اِنتشار التّكنولوجيّة العسكريّة وفقا لثلاث (03) جوانب: سعي الدّول الأخرى لدمجها في الجهد الدّوليّ ما يعزّز دورها في إطار الدّبلوماسيّة الوقائيّة وتخفيف الضّغوط عليها –ما بدأ يتجلّى للعيان حاليّا؛ استثمار تنظيمات المعارضة الإيرانيّة المسلحة في التّطور التّكنولوجي بما يؤثّر على النّسيج الاجتماعيّ والسّياسي لها [2]؛ تأثير النّظام الدّوليّ على السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة ورسمها –تبلور بشكل أساس في مرحلة ما بعد الثّورة الإسلاميّة [3].

فكانت جل التّطورات الماسة بالنّظام الدّوليّ المؤثّرة على النّظام الإقليميّ الفرعيّ المنتمية إليه "إيران" دفعا حقيقيا نحو إعادة ترتيب أولويّات واستراتيجيّات وسياسات الأخيرة اتّجاه الخارج بالشّيء المتطابق وما سلف رغم عدم حدّ العداء والغرب.

---

*(1): T. Kearny, **Globalization Index Data**, 23-02-2015, 21h 40mn, in: www.atkearny/comLtaf?-5.4.1.127.*

(2): وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 431-434.

*(3): أمير محمد حاجي يوسف، **الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 48، 2004، ص59.*

لتمثّل أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام واحد وألفين (2001م) قطيعة في التّاريخ الأمريكيّ الحديث وتصوّرها الحكوميّ السّياسيّ الدّوليّ بخطى سياسيّة عسكريّة جديدة في محاولتها لِاستكمال دورها لما بعد الحرب الباردة وتنظيم معالمه من خلال سياسة خارجية أكثر عدوانيّة [1] لمكافحة الإرهاب الدّوليّ ولإنشاء **"السّلام الديمقراطيّ"** هذا الأخير المنظور إليه من تيّارين مختلفين الأوّل المؤيّد له –كونه صائغ للنّظم الدّيمقراطيّة الرّاعية لحقوق الإنسان والدّاعمة للاستقرار السّياسيّ والتّنمية بما يحدّ الظّاهرة- والآخر الرّافض إياه . بحجّة عدم استتباب الدّيمقراطيّة الحقّة – والاستشهاد بدول الشّرق الأوسط ومنها إيران حيث لا تحدّ الأنشطة الإرهابيّة بل وتسعى لدعم الحركات الإرهابيّة [2] –وفق المنظور الغربيّ.

كلّ هذا جعل الولايات المتّحدة تطالب إيران وقف دعمها للحركات والتّنظيمات الإرهابيّة وبعض القوى العراقية تصريح **"رول غريشيت" (Reuel Marc Grechet): "إن المد الإسلامي سيتواصل في المنطقة، ومن غير الممكن التعامل معه إلا بإظهار القوة لمواجهته، بل إن الرئيس الأسبق نيكسون، يرى أن إيران سعت بشكل جاد لتدمير الحكومات الديمقراطية في عديد من الدول العربية، من خلال تمويل المنظمات الإرهابية"**[3].

ليكون ردّ الفعل الإيرانيّ عقاب أحداث 9/11 يتجلى في جانبين [4]: أوّلاً، الرسميّ الّذي أطلقت فيه إيران بيانات تحمل واجب العزاء، والثّاني، غير رسميّ أظهرت فيه إيران تعاطفها والشّعب الأمريكيّ لما لحق به؛ ورغم معارضتها للحرب الإستباقيّة الأفغانيّة – لم تتردّد في التّدخل والتّعاون في الجوانب العمليّة وعديد النّواحي الأخرى [5] كالمشاركة في محادثات **"بون"**؛ ومن جهة أخرى بمقابل ذلك أدرجتها أمريكا ضمن القائمة الطّويلة لـ "محور الشّر" واِتّهامها بأنّها ملاذ آمن للإرهاب ما أكّده المبعوث الخاص الأمريكي**"زلمي خليل زاد"** [6].

---

*(1): نصير عاروري، **حملة جورج بوش الناهضة للإرهاب**، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، 2002، ص ص 54-55.*

*(2): إبراهيم يوسف، **استراتيجيات أمريكا لمكافحة الإرهاب**، محاولة للتقييم و ردم الثغرات، 05-10-2015، 9سا و 45د، في:*
http://www.unnabaaa.org

(3): وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص390.

*(4): صباح الموسوي، **واشنطن بين مكافحة الإرهاب وتشجيع الداعمين له**، 07-11-2014، 10سا و 14د، في:*
http://www.albainah.net/index/aspx?function=Item&id=37611&lang= وَ:

*Colin.s. Gray, **war, peace and international relations an introduction to strategic**, Routledge, 2007, p250.*

*(5) : Isaiah Wilson, **rediscovering containment, the source of American-iranian conduct**, journal of international affairs, 2007, vol 60, n° 2, pp 105-108.*

*و: **الحروب المتداخلة تربطها أميريكا وغيران باتفاقهما المرتقب، العربية**، 2015/02/05، 2015/03/10، 11 سا و 54 د في:*
http:// www.alarabia.net/ar/politic/2015/02/05.

*(6): علاء جمعة، **إيران ومواجهة الإرهاب**، مجلة قراءات إستراتيجية، العدد 11، 2004،ص ص 12-15.*

إدراك الولايات المتّحدة ضرورة الحوار مع إيران أكثر من ضرورة لارتباطها بقضايا غاية في الأهمّيّة والتّعقيد مع العمل والأخذ بجملة معطيات أساسيّة في هذا السّياق والمتجلّيّة أساساً في [1]: سيطرتها على أهمّ مضيق للملاحة الدّوليّة ومعه (80%) من النّفط المتدفّق عالميا، إضافة إلى أهمّيّتها الإقتصاديّة للقوى والدول الغربيّة (أوربا، روسيا، الصين)، التّواجد والتّغلغل في العراق بما يهدّد التّواجد الأمريكيّ، وكونها لاعب أساس في مجال الطّاقة .

لتكون الحرب الخليجية الثّالثة معطى آخر في هذا السياق حيث وبالإضافة إلى ما شكّلته أحداث 9/11 – ومعها ما مثّله العراق من ضغوطٍ جدّية بيئيّة إقليمية–دوليّة على إيران لمعادلتها للأمن القوميّ والسّلوك الخارجيّ، وُجِدت نفسها بين مطرقة القوى "المهاَجِمَة" وسندان "المهاَجَمَة" من جهة و أمام وجوب الحوار مع واشنطن في خضم القوى الإصلاحيّة من جهة أخرى [2] ؛ متبنّيةً موقف "الحياد الإيجابي" حيال القضية القائم على أربع (04) مرتكزات: أنّها ليست ذات مصلحة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولا تستطيع منع حرب على دول الجوار ولا الإنضمام إليها، وذات مصلحة في التّخلص من نظام لطالما شكّل تهديدا لأمنها القوميّ، والعمل على عدم قيام نظام جديد معادٍ لها مع محاولة إيجاد موقع نفوذ لها فيه.

لينقسم الدّاخل الإيرانيّ حول الكيفيّة الواجب التّعامل عل أساسها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة وفق المعطيات السّالفة بين: الإستمرار في القطيعة معها أو الحوار وإيّاها – والعمل على تطبيع علاقتها كما جاء به مقال **"كافية أفرثيابي"** بعنوان **"إيران وتناقضات القوة الأمريكية"** مفسّرًا على أساس كونها من الإستراتيجيات المتعددّة في سياستها الخارجيّة [3]، والّتي تجسّدت تطبيقاتها في مواجهة الحرب الأفغانيّة والعراقيّة فيما بعد وطالتها لما بعد الإطاحة بـ**"نظام صدام حسين"**، مع استمرار الدّاخل الإيرانيّ في الدّعوات الواقعيّة لحفظ الأمن القوميّ والمصالح الوطنيّة –ولو على حساب التخلّص من النّظام العراقيّ [4]؛ في وقت تدرك فيه حق الإدراك أنّها النّقطة القادمة للرّماية الأمريكيّة باحتوائها على الأسباب الموضوعيّة للإقـدام على ذلك، مقرّرًا **"حسن الروحانـــــي"** في

---

*(1): صلاح لافي المعايطة، **الإدارة الأمريكية والسلوك الإيراني**، 03-01-2015، 11سا و 54د، في:*
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=25842&lang=.

*(2): طلال العتريسي، **إيران... إلى أين؟**، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 288، 2003، ص 27. وَ:*
*Hervé Macquart, **Théme d'actualitégéopolitique**, vuilert, 2006, p43.*

*(3): أحمد يوسف أحمد (و آخرون)، **احتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا ودوليا**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ط1، ص ص 447-448.*

*(4): أنظر: K. L. Afrasiabi, After Khomaeini, **New Directions In Iran** ,S Doreign Policy Boulder, Co, Westview Press, 1994 .*

خضم ذلك وفي معرض تحليله لاستراتيجيّه بلاده إزّاء هذا التّهديد الطّائل لها أنّه ليس بيدها إلا إستراتيجيّتان إزّائها: إمّا إظهار اللّين اتّجاه الولايات المتّحدة وصولاً إلى تركيع وتغيير طبيعة النّظام، أو الصّمود المقاومة في وجهها[1]؛ لتواجه إيران في ذات الوقت ضغوطاً داخليّة (تظاهرات طلاّبيّة) وخارجيّة (امتلاك السّلاح النّوويّ)[2].

إضافة إلى أنّ الإعتقاد بحجم المكاسب الإستراتيجيّة والإقليميّة الإيرانيّة الكبيرة جرّاء الإِحتلال الأمريكيّ للعراق [3] ليست صحيحة تماما؛ فرغم أنّ ذلك يتيح لها البروز كقوّة إقليميّة دون منافس بالإضافة إلى علاقاتها المميّزة مع العراق والتّأثيريّة مع شّيعته فيه؛ إلاّ أنّ هذا لا يحقّق لها الاطمئنان الإستراتيجيّ المفترض كون القوى الدّوليّة لن تسمح لها أن تكون المسيطر في الخليج بما يتناقض ويختصر لمصالحها ولأمن إسرائيل في الشّرق الأوسط، بل وحوّلت إيران من **"الاحتواء المزدوج"** إلى **"محور الشّر"** مع السّعيّ الأمريكيّ لانتزاع مكامن القوّة فيها – بما في ذلك السّلاح النّوويّ- رغم تفوّقها اللّوجستي والسّعيّ لخفض تدفّقات النّفط واحتكارها وممارسة الضّغوط الغربيّة عليها.

ليكون المطلوب أمريكيّا- في هذا الصّدد – حدّ التّهديد الإيرانيّ وإحتوائه وإنتزاع مكامن قوتّها وتهديد نظامها ويعوق ذلك الإرتباط الإقليميّ لما بعد الاحتلال الأخير للعراق، لتبدوا في خضمه سياسة إيران ردعيّة دفاعيّة لا تورّطية، وفي كلتا الحالتيّن، يكون إِحتلال العراق المتحكّم الأساس في ذلك كمسرح أساس لمواجهة مفتوحة داخليّا وإقليميّا.

القول بأهمّ المحدّدات المؤثّرة في توجيه السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة إتّجاه منطقة الخليج العربيّ – فيما سبق – يؤدّي إلى الحديث عن الإستراتيجيّة الإيرانيّة تُجاه هذه المنطقة، خصوصًا بعد الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة، كون الإستراتيجيّة أهمّ العوامل الأساسيّة لتحقيق السّياسة الخارجيّة لأيّة دولة كانت بالنّظر للإمكانيات والمقوّمات الأساسيّة التي تمتلكها إيران، ما يخوّلها للقيام بعدّة أدوار إقليميّة خليجيّةً كانت أم شرق أوسطيّة رّغم الشّوائب الطائلة لها بفعل التّوتّر والقلق في مراحل تطوّر علاقاتها المختلفة، جعلها طرفًا فاعلاً في المعادلات الإقليميّة والدّوليّة وفقًا لمجموعةٍ من البُنى الّتي قامت عليها الإستراتيجيّة الإيرانيّة المتمثّلة في المصالح القوميّة الإيرانيّة، تعزيزًا لقوّة تأثيرها

---

*(1): محمود سريع العلم، **العراق الجديد والشرق الأوسط**، إيران والتداعيات النظرية، شؤون الأوسط، العدد111، 2003، ص63.*

(2): مركز الدراسات الإستراتيجية في طهران، 10-01-2015، 09سا و 08د، في: http : //www.csr.ir

(3): أحمد يوسف أحمد (و آخرون)، مرجع سابق، ص 455. وَ:

kayhan barzegar, the shia factor, pp 79, 80, 08/03/2015, à 14h 36 mn, in: http:heartland.it/lib/-docs/2008-1-2-pakistani-boomrang.pdf

ودورها الإقليميّ؛ ما يوجب التّطرّق إلى التّوجّهات المؤثّرة في الإستراتيجيّة الإيرانيّة تُجاه المنطقة الخليجيّة عامّةً والإماراتية خاصّة؛ فما هي هذه التّوجّهات وكيف تؤثّر على الإستراتيجيّة الإيرانيّة إزّاء الدّول الخليجيّة وبخاصّة الإمارات العربيّة المتّحدّة؟

عملت إيران على تنمية طموحاتها الإقليميّة خاصّةً بعد الاحتلال الأمريكي لكلٍّ من أفغانستان عام ألفين واثنين ميلادي (2002 م) والعراق عام ألفين وثلاثة ميلادي (2003 م) [1]، إذ حرصت على تنمية علاقاتها مع مجموعة من الدّول والأطراف في المنطقة كالمحور الجديد الّذي يضمّ كلّ من تركيا وسوريا، وكذا علاقاتها الإستراتيجية مع حزب الله اللّبنانيّ وحركة المقاومة الفلسطينيّة كمنطقةٍ أساسيّةٍ للإستقواء بالدّائرتين العربيّة والإسلاميّة في مواجهة حالة التّصعيد في أزمة برنامجها النّوويّ.

تزايد التّحوّلات السّياسيّة في منطقة الشّرق الأوسط بدايةً من تاريخ الاحتلال الأمريكيّ للعراق وصولاً إلى **"الحراك السّياسي"**، أدّى بإيران لمحاولة إحياء مشروعها مستعينةً بمقوّماتها كتكملة لسياسة بريطانيا وأمريكا في الخليج العربيّ عهد "محمّد رضا بهلوي" [2]؛ أين برزت التّطلعات الإقليميّة لإيران لتجاوز المشاكل والإضطرابات الدّاخليّة وهو ما دفعه لإشعال فتيل المنازعات الخارجيّة [3] لصرف النّظر عن الأولى، كالمطالبة بالبحرين والجزر الإماراتيّة الثّلاثة.

وباندلا ع الثّورة الإسلاميّة ونجاحها العام تسعة وسبعون تسعمائة وألف للميلاد (1979 م)، ظهرت جليّة بوادر المشروع الإيرانيّ نحو منطقتي الخليج العربيّ والشّرق الأوسط عن طريق الشّعارات الإيرانية المتنامية بتصدير الثّورة، لتكون غير مقصورة على تحريك النّزاعات القوميّة الفارسيّة – العربيّة فقط، بل تعبّر عن خليطٍ من السّلطة الدّينيّة والميراث القوميّ وإرادة، السّيطرة والتّطلّع نحو السّيادة الإقليميّة والحصول على دورٍ دوليٍّ فاعلٍ وفعّال [4].

فالإستراتيجيّة الإيرانيّة تُجاه المنطقة تستند على عدّة مرتكزات تقوم على مختلف الأبعاد الجغرافيّة، الأيديولوجيّة [5]؛ بإضافة إلى البعد الأم نيّ من خلال السعي لِاكتساب دور إقليمي خاصّةً بعد اِحتلال العراق العام ألفين وثلاثة للميلاد (2003 م)، والّذي أكسَبَ المشروع الإيرانيّ دفعًا نحو بروزه حضوره على طول وعرض الخليـــج

---

*(1) : محمد الهزاط، **إحتلال العراق، الأهداف، النتائج، النتائج والتداعيات، النتائج المستقبلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 159. وَ:*

*Fabrice Balanche, **ATLAS du Proche-Orient arabe**, université Paris-sorbonne, p 124.*

*(2): مالتير توماس، **الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 133.*

*(3): فهمي هويدي، **التوسع الإيراني في الخليج العربي المخطط والأساليب**، مجلة الطليعة، السنة الثامنة، العدد 03، 1972ن ص 46.*

*(4) : مكي لقاء، **التعريف بالمشروع الإيراني في مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، نظام التحرير، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 343.*

*(5): محمد السعيد عبج المؤمن، **من يدافع عنا وله الجنة**، مختارات إيرانية، 2006، ص ص ، 22، 23.*

وشرق المتوسّط [1] – مع العمل على تفادي المواجهة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

إقدام بعض الدّوائر الإيرانيّة على تضخيم وتهويل "الثّورة الإسلامية" يعدّ حاجبًا لتغطية ما يحدث في إيران كتأسيس حزب الله اللّبنانيّ [2]، ليكون مشروع إيران لبناء الدّولة الإسلاميّة مقرونًا بعدّة عوامل عقائديّة، أمنيّة وجيوستراتيجيّة بهدف بناء دولة قويّة لها دور إقليمي [3]؛ إستنادًا على المبادئ الأساسيّة ثورتها، ومن هذا المنطلق دأبت على مدّ يد العون ومناصرة ودعم بعض القضايا كالقضية الفلسطينيّة [4] وبلعب دور إقليمي خليجي، رغم التّحوّلات الدّاخلية فيها والمؤثّرة على إتّباعها لإستراتيجيّة جديدة تُجاه منطقة الشّرق الأوسط على مستوى الأدوار والتّفاعلات [5] خاصّةً بعد سقوط نظام الحكم في العراق.

لتتشكّل السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة وإستراتيجيتها اتجاه المنطقة الشّرق أوسطية تدريجيًا بفعل تطوّرها، بمراعاة مصالحها الوطنية وخلاق الذّرائع الأيديولوجيّة [6]، حيث تحوّل الخطاب السّياسي الإيراني أسس الأيديولوجية الثّورية المذهبية إلى الواقعي منذ قبولها القرار الأمميّ رقم (598) فترة الرّئيس **"محمد خاتمي"** [7]؛ في حين تبنّت الخطاب السّياسي الثّوري الرّاديكالي عهد **"محمد أحمدي النجاد"** محاولة منه لإعادة خلق مكانة إقليميّة لإيران عن طريق نجاحه في تخصيب اليورانيوم ومقاومته للعقوبات الإقتصادية الّتي فرضها مجلس الأمن الدّولي عليها [8].

مُؤدّى هذا محاولة إيران فرض نفسها إقليميًا وحتّى دوليًا كقوّةٍ وفاعلٍ مؤثّرٍ في مصير المنطقة في ظلّ بدائلها عن المشروع الأمريكي الشّرق الأوسطي برغم المشاكل الّتي عرفها وضعها الإقتصادي جرّاء الحصار – الّذي يمكن أن يتقلّص بسبب إتّفاقها ومجموعة (**5 + 1**) – إلى جانب الأزمات الدّاخلية المتتالية الرّاجعة إلى المشاكل بين النّظام والمعارضة [9]؛ رغم ذلك لا تزال تتطلّع لإكتساب دور إقليمي مرموق إستنادًا إلى عدّة آليات، أطراف والأدوات، من أبرزها:

---

*(1): مصطفى اللباد، **تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهامت المستقبل**، المركز العربي للأبحاث والدّراسات، 2012، ص 34.*

(2): مكي لقاء، مرجع سابق، ص 357.

(3): دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 1989، ص 28.

*(4): الصمادي فاطمة، **إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 11.*

*(5): طلال عشربي، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2012، ص 98.*

*(6) : زاده بيروز مجتهد، **التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 12، مركز دراسات الشرق الوسط، 2000، ص 71.*

*(7): نامي سعيد، **أنماط التحالفات المشروع الإيراني وعلاقته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو إعاقته، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 370.*

*(8): عبد المؤمن محمد السعيد، **رسالة النظام الإيراني إلى العالم في المستجدات السياسية والعلاقات الخارجية**، سلسلة قضايا، العدد 09، مركز الدّراسات الشرقية لجامعة القاهرة، 2006، ص 111.*

(9): مكي لقاء، مرجع سابق، ص 362.

- **إستراتيجية الإسراع في تخصيب اليورانيوم وإمتلاك التكنولوجيا النّووية:**

تعود الجهود لإمتلاك وتطوير الطّاقة النّووية الإيرانية إلى عهد الشّاه السّاعي إلى تحويلها لقوّة إقليمية بمساعدةٍ أمريكية، يبقى كذلك ما بعد الثّورة الإيرانية – مع بعض التّعديلات الملائمة لنظام الحكم الجديد [1] ؛ وما بعد أحداث الحادي 9/11 كشفت الأقمار الصّناعية بعض المنشآتٍ النوويّة غير المعلنة، ما يؤكّد مخاوف أمريكا من جهودها في امتلاك الأسلحة النّووية؛ وإستمرار السّلوك الدّوليّ لكبح طموحاتها النّووية مقابل إستمرارية هذه الأخيرة في تطوير برنامجها إلى حين يعمل ليتمّ التّوقيع على إتّفاق الإطار للمشروع النّووي الإيراني يوم الخميس الثاني من شهر أفريل العام خمسة عشر وألفين للميلاد (02 أفريل 2015م)[2].

والّذي يُعد دفعًا قويًا لإيران لتنفيذ مخطّطها وإستراتيجيتها في المنطقة لاسيما بخروجها من دائرة العقوبات الإقتصادية المسلّطة عليها، إذ ستعمل على دعم وتقوية موقفها الإقليمي كقوّةٍ فاعلةٍ ما سيُؤثّر على موازين القوى في المنطقة الخليجية والشّرق أوسطية وعلى العلاقات بين الطّرفين عامّةً، وما خصّ الجزر الإماراتية الثّلاثة ورفضها التّنازل عنها.

- **العلاقات الإيرانية بشيعة دول الجوار:**

تقيم إيران علاقات مع شيعة دول الجوار[3] في سعيٍ لتحقيق إستراتيجيتها وطموحاتها الإقليمية إستنادًا إلى مشروعها عبر إستراتيجية الرّدع النّووي أو التّقليديّ وبمساعدة بعض الأيدي المحلّية في المنطقة [4]، لذا فقد صنّفت كأحد مصادر التّهديدات الشّرق أوسطيّة والخليجيّة خاصّة بفعل برنامجها النّووي وإحتلالها للجزر الإماراتية الثّلاث [5] لتكون أهمّ أهدافها في المنطقة، محاولتها كسب عمق جيواستراتيجي، عبر توسّعها الإقليمي ورؤية إستراتيجية لوضعها الّذي لم تقتصر على عتبة حدود الخليج بالمفهوم الجغرافي بل سيتجاوز، ما يتّضح عبر جميع القضايا الإقليمية المخوّلة لها إمتلاك دور اللاّعب الأساسي في تفاعلاته المختلفة[6].

---

*(1): خالد بن محمد العلوي، **التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني**، المكتب السياسي، 2007، ص 23.*

*(2): عبد القادر حريشات، **مراقبة المنشآت النووية طيلة ربع قرن مقابل رفع العقوبات: الاتفاق ينص على تخفيض اليورانيوم**، جريدة الخبر اليومية، العدد 7752، السبت 04 أفريل 2015، ص 11. و: محند برقوق، قاسم بحماني، **حصة تديانت**، التلفزة الجزائرية الرابعة، 12/04/2015، 19 سا و 30 د.*

*(3): إبراهيم مرعي، **نحو إستراتيجية عربية لاحتواء التمدد الإيراني**، في 25/04/2015، 11 سا و 03 د*

http://www.echobeirut.com/news/php?action=listnewsma&id=23

*وَ : الشرقاوي، باكينام، **طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة**، 07 . 03 . 2015، 13 سا و22 د،*

.http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis.opinions/islamic-word/84933-2004-05%-23152-07htm

وَ: اللباد مصطفى، مرجع سابق، ص 41.

*(4): :شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ط 2 ص 179.*

*(5): محمد العيد إدريس، **ثلاثون عامًا على قيام الثورة الإسلامية في إيران**، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، أفريل 2009، ص 129.*

*(6): عبد الله الأشعل، **مختارات إيرانية، البينة**، العدد 86، 2007، 25/04/2015، 13 سا و06 د،*

http://www.albairah.net/index?function/ExportPDF8id=193121

لتكون الإستراتيجية الإيرانية منذ بدايتها نفسها في مجال السّياسة الخارجيّة، سعت في سبيلها الّتحالف مع أعدائها بدليل «**مقترحها الشّامل**» (**The Grand Deal**) [1] وما يفضي إليه [2] رغم قبوله بالرّفض من طرف الولايات المتّحدة الأمريكية؛ لتكون إستراتيجيّتها الشّرق الأوسطيّة والخليجيّة بهذا قائمة على عدّة ثوابت للهيمنة والتّوسّع وترسيخ دورها المستقبلي.

فإيران إذن تسعى عبر مجموعة من الأدوات والفواعل الإقليمية لتجسيد إستراتيجيتها الإقليمية المبنية أساسًا على مشروعها الإقليمي الشرق أوسطي، لتصبح قوّة إقليمية مُجابهة بذلك مختلف القوة الأخرى عربيةً كانت أم شرق أوسطية.

---

*(1): عبد الله فهد النفيسي وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، مركز أمنية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 40.*

(2): أنظر الملحق رقم (2) ص 146.

المبحث الثّالث

مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية : اِحتمالات الصّراع و التّسوية

السّيناريوهات المحتملة للعلاقات الإيرانية – خليجية:

يُعَدّ الاِتّفاق بين الولايات المتّحدة الأمريكية وإيران من خلال مجموعة (5+1) في الرّابع والعشرين من شهر نوفمبر للعام ثلاثة عشر وألفين للميلاد (24 نوفمبر 2013 م) مسارًا للتّفاعل الإقليميّ بما يتضمّنه التّأثير على المصالح الخليجية، فهو اِتّفاق تفاوضي في إطار سياسة الحدّ الأدنى أو اِختبار النّوايا؛ اِتّفاق حاوٍ للرّابح وخاسر، ليس فقط بين طرفيه بل وتتعدّاه لدولٍ إقليميّةٍ أخرى كالمملكة العربية السعودية والإمارات لِاعتبارات الجوار الجغرافي والدّور الإقليمي [1]؛ على عكس ما تضمّنته الأهداف الرّئيسيّة لبنود الاِتّفاق، بحيث تجنّبت الولايات المتّحدة الأمريكية الخيار العسكري لحلّ الأزمة النّوويّة الإيرانيّة بمقابل الأسباب الاِقتصادية والمالية والصّعوبات التّقنية المكثّفة للبرنامج النّووي الإيراني.

والسّؤال الّذي يمكن طرحه هنا هو عن مدى موافقة الدّول الخليجية على الاِتّفاق النّووي الغربيّ الإيرانيّ الأخير؟ وما مجموع الاِحتمالات الخليجية لهذا الاِتّفاق وكيف تكون السّياسات الخليجيّة للتّعامل معها؟؛ ما أوْجَبَ التّعريج على النّقاط التّالية:

- موقف دول مجلس التعاون الخليجي حول الاِتّفاق النّووي الإيرانيّ الحاوي في طيّاته موقفين:

- الأوّل، المرتبط بموقف دول مجلس التّعاون الخليجي كمؤسّسة إقليميّة، والذّي غلبت عليه فكرة "الموافقة بشروط"، ومناديًا بضرورة التّعاون والاِمتثال لقرارات وكالة الطّاقة الذّرية راجيًا من أن تكون الاِنتخابات الرّئاسية الإيرانية دفعةً جديدةٍ لتحسين العلاقات الإيرانية–الخليجية[2]؛

- والثّاني، يمثّل مواقف الدّول الخليجية فرادى المتّسم بعدم وجود اِتّفاق جامع بينها بين مرحّب (الكويت، قطر، البحرين إضافةً والإمارات العربية المتّحدة –صاحبة المشكل الحدودي معها)؛ والآخر رافض في مقدّمته لبنان [3]؛ وآخر توافقي تمثّله السّعوديّة كمزيج من التّوجّس والقبول

---

*(1): ياسر صالح، **ربحت إيران .. فهل خسرت دول الخليج؟**، الرأي الكويتية، 27 نوفمبر 2013.*

*(2): حمد الجاسم، **المجلس الوزاري الخليجي يرحب بالاتفاق النووي ويأمل التزام** إيران، الحياة 27 نوفمبر 2013..*

*(3) : انظر: بن علوي، **الاتفاق بداية حلول سلمية لمشكلات المنطقة**، الشرق الأوسط، 26 نوفمبر 2013.*

- المشروط بحسن النّوايا الإيرانية كخطوةٍ أولى للتّوصّل لحلٍّ شاملٍ لأزمة الملفّ النّووي على أمل زيادة المساعي والخطوات الضّامنة لحقوق كافّة الدّول للإستعمال السّلمي للطّاقة النّووية.

التّخوف الخليجيّ حيال الإتّفاق النّووي تحكمه مجموعة من التّداعيات والتّأثيرات النّاجمة عن توقيع الإتّفاق النّووي الإيرانيّ – الغربيّ والمتمثّل في: الهيمنّة الإقليمية والدّور الإيرانيّ كمصدر قلق لها ولأمنها، تقليص إحتمال حرب خليجيّة رابعة "سيناريو الجحيم"، إضافةً إلى الأزمة النّوويّة وإمكانيّة التّوصّل لتسويةٍ إقليميّة [1].

إنتهجت في سبيل ذلك – وفقًا لما سبق – سياساتٍ جديدة متفاوتة والمعطيات لما بعد توقيع الإتّفاق النّوويّ الإيرانيّ القائمة على استمرار السعودية والإمارات في إنتهاج عدم إتّباع سياسيا إقليمية متسايرة والخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة [2]، تنويع التّحالفات الدّولية لدول الخليج (روسيا وفرنسا) مقابل الدّفء في العلاقات الأمريكيّة –الإيرانية، توسيع دول الخليج لعلاقاتها بكلّ من الصّين، إيطاليا والدّول السالفة، تطوير الأُطُر التّنظيمية الخليجية كالقدرات الذّاتية وقوّات ذرع الجزيرة ومعها قوّات التّدخّل السّريع الخليجيّة، السّعي لإمتلاك برامج نووية خليجية بموازاة المشروع الإيراني والّذي سيكون بقيادةٍ سعودية وإماراتية بدليل تصريح رئيس لجنة الشّؤون الخارجية لمجلس الشورى السّعودي السيّد **"عبد الله عسكر"**: « **إن لم ينجح الإتّفاق في منع إيران في تصنيع قنبلة نووية فإنّ السعودية ودول أخرى ستسعى لإمتلاك واحدة على الأرجح** » [3].

لتكون في ظلّ هذا المساعي الخليجية في مواجهة البرنامج النّووي الإيراني تدور بين خيار إستمرارية بدأ برنامج نووي سلمي يتحوّل مستقبلاً – إذا دعا الأمر ذلك – إلى برنامجٍ عسكريٍ الّذي تبنّته دول الخليج؛ الدّخول في تكتّلات إستراتيجية مع دول نووية للحصول على مضلّةٍ نووية كرادعٍ لإيران ولبرناجها النّووي؛ شراء جهاز نووي جاهز.

- دعم إجراء حوار إيراني خليجي **"سيناريو الإنخراط البنّاء"** الّذي دعا إليه **"حسن الرّوحاني"** والمرهون بمجموع شروط من توافر حسن النّية لدى إيران، عدم ربط القضية النّووية بالملفّات الإقليمية، حلّ الخلافات العالقة عبر إجراء حوار شامل بين الجانبين.

لتكون السيناريوهات المستقبلية لسّياستها الخارجية إزّاء هذا الملف عديدة ومتعدّدة حاملة لإفتراضاتٍ كثيرة ومتغيّراتٍ عديدة في ظلّ الرّفض الخليجي للتّقارب الإيرانيّ – الأمريكيّ على حساب مصالحها – ما أكّده المحلّل السّياسي السّعودي **"عبد العزيز بن صقر"**: لوكالة **"فرانس بريس"** المتّفق وموقف إسرائيل.

---

*(1): طارق الحميد، **الأسد بعد اتفاق إيران**، الشرق الأوسط، 27 نوفمبر 2013.*

*(2): فردريكوري، **ما تفسير إفراط السعودية في التعبير عن ضيقها**، مركز كارنغي للسلام الدّولي، 15 أكتوبر 2013.*

*(3): نوال الزغبي، **دول الخليج.. إذا إمتلكت إيران النووي ماء اليوم سنحصل عليه صباح الغد**، ميدل أيست أون لاين، 27 نوفمبر 2013.*

ليُضفي كلّ هذا إلى ثلاث (03) خطوط عريضة حسب "**خيّام محمد الزعبي**" اِتّجاه العلاقات الخليجية عامّةً والإماراتية خاصّة والمتمحورة في [1]:

أوّلاً. التّعاون والتّوافق:

- إيجاد الحلول الواقعية لمختلف المشاكل والخلافات العالقة بينهما، تعمل إيران في المقابل على تهدئة الأقلّية الشيعيّة وإيجاد حلّ سلمي لقضيّة الجزر الثّلاث عبر التّحكيم الدّولي أو حلٍ آخر يُرضي الطّرفين، مع مضاعفة التّبادل الاِقتصادي والاِستثماري بينهما بمعالجة القضيّة الاِقتصادية الإيرانية وإمكانيّة قيام مبادرة للدّول الخليجية لرفع تلك العقوبات عنها مقابل مجموع تنازلات في برنامجها النّووي أين تكون أمكانية حدوثه في ظلّ المستجدات الراهنة كبيرة.

- تحجيم المشاريع النّووية الإيرانية وتخليها عن أطماعها في الهيمنة وفي الجزر الثلاث.
- التقارب الإيرانيّ – الأمريكيّ يؤدّي لحلّ الأزمة النّووية ويتجاوزه لتعميق علاقتهما [2].
- تفعيل المقوّمات السّياسية الثقافية والفكرية الّتي من شأنها توطيد العلاقات بينهما [3].
- إرساء إجراءات "بناء وترسيخ الثّقة" بين الطّرفين المتنازعين.
- التّنسيق في الخطاب الإيراني . الخليجي لتشكيل خطاب ديني إسلامي واحد.
- مدّ جسور التّعاون في مختلف المجالات بمبادرةٍ إيرانيةٍ لإزالة حالة القلق والخوف الخليجي إزّاءها [4].
- زيادة الزّيارات الرّسمية المتتالية للوُفود من الطّرفين، واتّباع إيران لسياسة حسن الجوار [5]؛ إضافة إلى سعيها لتجريب دبلوماسية قائمة على الجوار بدل سياسة الهجوم الّتي أدّت لعزلها إقليميًا ودوليًا [6].

---

*(1) : خيام محمد الزعبي، **ما هي سيناريوهات العلاقات اللاإيرانية الخليجية بعد التقارب الأمريكي الإيراني؟**، 2015/05/09، 13 سا و14د، في: Syra_news/com/dayin/mosah/printpage.php ?id=10211:*

*(2): خالد غزال، **حاضر العلاقات العربية–الإيرانية**، 2015/05/09، 14 سا و51 د، في:*
alhayat.comEdition ?Edition=INAT

*(3): مصطفى الفقي، **العلاقات العربية الإيرانية آفاق المستقبل**، معهد الإمام سيراري الدولي للدراسات، واشنطن، 2015/05/05، 09 سا و51 د www.siiromine.org*

*(4) : شيريهان نشأت المنيري، **جمود وشلل، مؤتمر مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ضوء المتغيّرات الإقليمية**، 2015/05/11، 20 سا و 13 د*
www.siyassa.org.eg/portal/6/0أنشطةالسياسةالدولية.aspx

*(5): التهديد، **الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ومسار العلاقات عبر ضفتي الخليج العربي**، مجلة درع الوطن، 2015/05/01، 10 سا و43 د، www.nationshield.ae/module/research*

*(6): علي أنوزلا، **مستقبل العلاقات الإيرانية العربية في عهد روحاني**، 2015/05/13، 12 سا و 34 د،*
www.France24.com/ar/20130808

- السّعي لإستتباب السّلم والأمن في منطقة الخليج وتكثيف المفاوضات السّلمية بين أطراف النّزاع.
- التّدخّل الدّولي لحلّ النّزاع في المنطقة عبر آلياتٍ قانونيةٍ وسلميةٍ كهيئة الأمم المتّحدة.
- زيادة التّكتّل والتّعاون بين دول مجلس التّعاون الخليجي في كافّة المجالات، ما يعزّز قوّتها ويفرض وجودها في السّاحة الخليجية بالموازاة مع القوّة الإيرانية [1].
- تحقيق الأمن والإستقرار والديمقراطية والتّنمية في الخليج وهو ما يجنّب التّهديدات الإقليمية من الجانب الإيراني[2].
- الرّفض الإيراني لمناهج التّسوية مع إسرائيل في الشّأن الفلسطيني سيعزّز التّدافع الإقليمي إتّجاهها [3] بدل من تحويله إلى محور مواجهة إيرانية – عربية.

ثانيًا . إستمرار التّوتّر في العلاقات الإيرانية الخليجية:

- بتغليب الجانب الصّراعاتي علىضوء اختلال التّوازن على المستويات الإقليمية والدّولية بما يؤدّي إلى المواجهة وإيّاها.
- دور العامل الخارجي في توتير العلاقات الخليجية الإيرانية على أساس إستراتيجيتها للخطّين المتوازيين [4].
- إستمرار إيران في مواقفها المتشدّدة تُجاه القضايا والمصالح المشتركة في المنطقة الخليجية [5].
- إقدام النّظام الإيراني على النّفاذ إلى داخل الجبهات الدّاخلية في الدّول الخليجية والشّرق أوسطية وهو ما يخلق لها نفوذًا قويًا ما يتيح لها تقويض الأنظمة الحالية [6].
- التّفسيرات السّيئة للنّوايا الإيرانية إتّجاه السّعودية والإمارات العربية كمصدر تهديد وحيد لها [7].
- الإحساس الإيراني بالتّفوّق العسكري على الجوار العربيّ والكراهية والفروق الثّقافيّة الموحّدة لنزعة التّوسيع والإحتلال[8].

---

(1): عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ***الوضع الإستراتيجي في الخليج ... ، دراسة استشرافية 2025***، 2015/05/11، 11 سا و28 د، www.alwasatnews.com

(2): عادل الطريفي، ***الإمارات وإيران .. العدو قان أبدا، الشرق الأوسط***، 2015/05/11، 17 سا و 22 د، archive.aawsat.com/default.asp

(3): حسين التلاوي، ***إيران وتخصيب اليورانيوم، الصدمة وسيناريوهات المستقبل***، دورية فصلية، 2006، ص 107. وَ: James Petras, **The Power of Israel in united state**s, 02/04/2015, 15h 47mn, in : http://www.amazon.fr/Power-Israel-United-states/.../0932863515>,p133

(4): محمد كريشان، إشكاليات ***العلاقات الإيرانية الخليجية وعوامل التهدئة والتصعيد، سبل حل القضايا العالقة والتوصل إلى علاقات*** متوازنة، 2015/05/09، 14 سا و30 د، www.aljazeera.net/programs/2237ebod_dd39-4c69-8d3c_719de846cO38

(5) : وليد القاسمي، ***الانتخابات الإيرانية وزيادة الصراع الخليجي الإيراني***، صحيفة الوطن، العدد 2754، 26 جويلية 2013.

(6): حسام سويلم، ***المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي إستراتيجي*** عسكري، 2014/12/01، 12 سا و30د www.albawabhnews.com/print.aspx2id=18443

(7): محمد سعيد إدريس، ***اقتراح لاختراق عدم الثقة، مؤسسة العلاقات الخليجية الإيرانية***، 2015/01/11، 14 سا و10 د، www.acrsey.org/print.asfs?6948

(8): ***المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية***، 2015/03/31، 15 سا و48 د، www.umayya.org/publications/4449

- رغبة إيران للعب دور الفاعل و المهيمن الإقليمي [1] ورفضها التّنازل عن الجزر الثّلاث الّتي إحتلّتها.
- إستمرار إيران في أطماعها التّوسعيّة في المنطقة [2].
- إستمرار مشكلة الجزر دون حلّ، ما يهدّد الأمن والسّلم إقليميًّا ودوليًا [3]؛ في ظلّ تعاظم رفضها للمبادرات الخليجيّة والإماراتيّ السّلميّة لحلّ المشكلة [4].
- الهيمنة على منطقة الخليج العربيّ و التّحوّل إلى قوّة مهيمنة، في ظلّ إستمرار التّمسّك إحتلالها للجزر الإماراتية والتّدخّل في شؤون المنطقة.
- وقوع الخليج تحت الهيمنة الأمريكة . الإيرانية يحقّق تنسيق إستراتيجيّ بينهما على حساب دول مجلس التّعاون الخليجيّ [5].

تأثير الدّور الإيراني في العراق ودول الخليج [6] من خلال محاولة بناء تكتّل أو تحالف إقليمي ببعدٍ سياسيٍّ – إقتصاديٍ بعيدًا عن النّظام العربي ضام لإيران وتركيا في مرحلةٍ أوّلية إضافةً إلى العراق وسوريا ولبنان والأردن في مرحلةٍ ثانية.

- ملء الفراغ الإستراتيجي في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي.
- تأسيس مراكز التّجمعّات الشّيعيّة وإستخدامها كأدوات إضعاف القوى العربية الفاعلة، والمساعي الإيرانية لتكوين وإنشاء دولة شيعيّة كبرى في المنطقة والمتمثّلة في مجموع أجزاء الدّول التّالية: العراق، لبنان، شرق المملكة العربية السّعودية، فضلاً عن تمسّكها بإحتلالها للجزر الإماراتية الثّلاث بما يعزّز بسط نفوذها في المنطقة، وتكوين تحالفات عقائديّة في المنطقة الّتي تربط حماس بحزب الله وإيران؛ إلى جانب دعمها للفصائل الفلسطينية ماليًا وعسكريًا ما يخلق نوعًا من عدم الإستقرار في المنطقة.
- زيادة التّهديدات على الأمن القومي العربيّ والخليجيّ من خلال [7] لجوئها لإبتزاز دول الخليج وفرض هيمنتها عليها مع تهميش دورها في إعادة بناء العراق وتراجع الفرص في حلّ مشكلة الجزر الإماراتية المحتلّة وتزايد نفوذها كـ"**شرطي الخليج**".
- التّغلغل الأمريكي في الترتيبات الأمنية الشّرق أوسطية والخليجية سيؤدّي إلى تأزّم الوضع الأمني بين إيران ودول الجوار من جهة وإيران والوكلاء الإقليميّين من جهة أخرى [8].

---

*(1): حسين حمدان الهلكيم، **قراءة في مستقبل العلاقات الإيرانية العربية**، 2015/05/11، 20 سا و30د،*
Islamnews.cc/alehbar/arab/2014/5/11/24512/html

*(2): شمسان بن عبد الله المناعي، **مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية**، 2015/05/09، 12 سا و33 د،*
almezmaah.com/ar/home.html

*(3) و(4): التحديد، **الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ومسار العلاقات عبر ضفّتي الخليج العربي**، مرجع سابق.*

*(5): عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الوضع الإستراتيجي في الخليج ... ، دراسة استشرافية 2025**، مرجع سابق.*

*(6): علي أنوزلا، **مستقبل العلاقات الإيرانية العربية في عهد روحاني**، مرجع سابق.*

*(7): موسوعة المقاتل، **تأثير الدور الإيراني على الأمن القومي العربي**، 2015/05/13، 13 سا و06 د،*
www.moqatel.com/openshre/Behoth/siassia2/DoorIran/sec11.doc_CVE.htm

*(8): إبراهيم نوّار، **الخيار النووي الإيراني**، رؤى تحليلية مجلة السياسية الدولية، العدد 171، 2008، ص 25.*

- دور الحراك السّياسيّ في إخلاء مواقع القيادة الإقليميّة ما يتيح لإيران فرصةً ذهبيةً في ملئ الفراغ وتربّعها الإقليميّ على المنطقة.

- صعوبة التّعامل العربي . العربي مع الدّوّر المتنامي لإيران في ظلّ المجريات الإقليميّة من القضيّة الشّرق أوسطيّة وصعود الحركات الإسلاميّة ومعه مستقبل الإِنسحاب الأمريكيّ من العراق والتّحالف السّوري –الإيراني [1].

إمكانية التّفرّد الإيراني في المنطقة في وقتٍ تسعى فيه الولايات المتّحدة الأمريكية الإِنسحاب من الشّرق الأوسط في إطار اتّجاهها الجديد . جنبًا إلى جنب مع وكلائها الإقليميين الآخرين [2].

ثالثًا . السيناريو التّوليفيّ:

- بتغليب الشكّ والرّيبة والميول للتّهدئة معظم الأحيان ما يؤدّي إلى استمرارية الأوضاع على ما هي عليه من إِحتلال للجزر الإماراتية الثّلاثة، وزيادة حالة الشكّ في الخطابات الرّسميّة الإيرانية والإماراتية على حدٍّ سواء، ما يُبقي الوضع على حاله [3].
- إِستمرار الشّحن المعنويّ والسّياسيّ الّذي يمارسه النّظام عبر إقحام قضية الجزر في بوتقة الصّراعات السّياسية الدّاخلية[4].
- رفض إيران إحالة القضية إلى محكمة العدل الدّوليّة [5].
- إِستمرار حالة اللاّتوازن في القوّة بين إيران ودول مجلس التّعاون الخليجيّ، خاصّةً مع الإمارات العربية المتّحدة [6].
- تحريك إيران لشيعة دول الخليج للثّورة ضدّ أنظمة الحكم الخليجية [7].
- زيادة الإِستفزازات الإيرانية للإمارات كزيارة المسؤولين الإيرانيين للجزر المحتلّة [8].

يستخلص، بناءاً على ما سبق، أن العلاقات الإيرانية الإماراتية تطبعها مميّزات عديدة وتحكمها عديد المحدّدات كالتّخوّف الإماراتيّ من إيران عامة وبالأخصّ من قدراتها النّوويّة لاسيما بعد الإِتّفاق النّوويّ الإيرانيّ الغربيّ ؛ ما صقل ونمّى المخاوف الإماراتية والخليجيّة من الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، وهو ما دفعنا لمحاولة إِستشراف مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية عامة والإماراتية على وجه التّخصيص؛ ليتوّصل في ختام هذا المبحث إلى أنّ هذا النّوع من العلاقات نزاعاتيّة تتخلّلها فترات التّخوّف حول القوّة الإيرانيةّ في ظلّ مكامنها الدّاخليّة، الإقليميّة والدّوليّة في مقدّمتها الدّعم الخارجي لها والأقلّيّات المتناثرة على ربوع المنطقة.

---

*(1) : Barry Rubin **; Iran nuclear and Syria's Iraq adventures**, Middle East Review of International Affairs, Vol.11, N° 4; 2007, p 61*

*(2): باكينام الشرقاوي، **الدّور الإقليمي المصري ما بين الرؤى الإيرانية والتركية**، في ندوة الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، 2000 – 2003، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003، ص ص ، 249، 250.*

*(3) و(4) و(5): التحديد، **الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ومسار العلاقات عبر ضفتي الخليج العربي**، مرجع سابق.*

*(6) و(7): عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **الوضع الإستراتيجي في الخليج** ... ، دراسة استشرافية 2025، مرجع سابق.*

*(8): الموسوعة السياسية، **توجهات إيران تجاه منطقة الخليج العربي**، 2015/05/10، 12 سا و33 د،*

www.moqatel.com/openshare/intro.html

خلاصة الفصل الثّالث:

تعتبر المنطقة الشّرق أوسطيّة منطقة ذات أهميّة إستراتيجيّة وهو ما دفع بعض الدّوائر والفواعل الإقليمية لمحاولة لعب دور إقليميّ شرق أوسطيّ كبير، وهو حال الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من خلال سياستها الخارجيّة خاصّة إتّجاه دول الخليج العربيّ؛ إلا أنّ هذه السّياسات تحكمها مجموعة من المحدّدات المؤثّرة في صياغة السّياسة الخارجية الإيرانيّة كالحروب الخليجيّة الأولى (1980 م) الثّانية منها (عام 1991) والثّالثة (عام 2003)

إنّ السّياسة الخارجيّة الإيرانيّة تهدف إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجيّة والحيويّة بانتهاجها وتبنيها لإستراتيجيّة شرق أوسطية وأخرى خليجيّة كمكملة للأولى منذ الإحتلال الأمريكي للعراق عام ألفين وثلاثة ميلادي (2003م)؛ أين سعت لتعزيز وتطوير علاقاتها ببعض الدّول الشّرق أوسطيّة وهو ما عُزّز بقيام «الحراك السياسي» في بعض الدول العربية، حيث استعانت إيران ببعض الأطراف الدّاخلية في المنطقة بهدف تحقيق طموحاتها، أهدافها ومرتكزاتها الإقليميّة والمتمثّلة أساسًا في الهيمنة الإقليميّة – سواء خليجيًّا أو شرق أوسطيًّا – وتحقيق الأمن القوميّ والمصلحة الإيرانيتين؛ وكذا نشر الأيديولوجيّة الإيرانيّة في المنطقة ككلّ ولتجسيد ذلك تحالفت مع عدّة أطراف إقليميّة كحزب الله اللّبناني ،حركة حماس الفلسطينية، تكثيف الجهود الشيعية في العراق.

كلّ هذا أدى بنا للبحث في السيناريوهات المحتملة للعلاقات الإيرانية – الخليجية ولكن قبل التطرق إلى ذلك عرجنا إلى بعض النقاط التالية :

- المواقف الخليجية من الاتفاق النووي الإيراني
- الاتفاق النووي الإيراني – الغربي و تأثيره على دول الخليج
- دعم إجراء حوار إيراني – خليجي

وهو ما أفضى إلى ثلاثة سيناريوهات أساسية لبحث مسار العلاقات المستقبلية الإيرانية- الخليجية والمتمثلة في السيناريو المتفائل وهو سيناريو التعاون والتوافق وثانيا السيناريو المتشائم المتمثل في إمكانية استمرار التوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية، بينما كان السيناريو الثالث مزيج بين السيناريوهين السابقين وهو سيناريو بقاء الوضع كما هو عليه.

خاتمة الفصل الثّالث:

منه فإنّ السّياسة الخارجية في دولةٍ كانت تعتمد على عدّة محدّدات تؤثّر في صياغتها لسياساتها تُجاه الدّول والفواعل الخارجية الأخرى وهو نفس ما يحدث في السياسة الخارجية الإيرانية اتّجاه دول الخليج العربي، إذ أنّ هذه السّلوكيات الخارجية تحكمها عدّة محدّدات يمكن تقسيمها إلى محدّدات يمكن داخلية وأخرى خارجية بما تتضمّن الإقليمية منها والدّولية، والّتي تؤثّر على صياغة الإستراتيجيات الإيرانية إزّاؤ الدّول الشّرق أوسطية بما تحتويه من منظومات مختلفة كالخليجية منها.

ولكنّ، اللإستراتيجية الإيرانية في حدّ ذاتها تحدّدها مجموعة من المبادئ الثابتة والأساسية وأخرى ثانوية فرعية كالمصلحة القومية الإيرانية والأيدولوجية وعاملي الهيمنة والتّوسّع، والّذي حاولت تجسيده عبر مشروعها في المنطقة ككلّ.

كلّ هذا اِستوجب واِستدعى النّظر في إمكانية دراسة مستقبل العلاقات الإيرانية – الخليجية وذلك بالتّعريج على ثلاث سيناريوهات أساسية والمتمثّلة في السيناريو المتفائل بإنفراج العلاقات الإيرانية الخليجية وخاصّةً منها الإماراتية بإيجاد تسوية سلمية للقضايا العالقة والمتشابكة. السيناريو المتشائم والقائم أساسًا على اِفتراض عدم إيجاد حلّ سلمي بين الطّرفين المتنازعين، وهو ما يولّد نوع من فتور العلاقات الإيرانية – الخليجية وهو ما يسبّب اِشتباك عسكري بينهما؛ بينما السيناريو الثّالث فكان متوسّط بين سابقيه جامعًا بينهما.

إنّ السّياسة الخارجية اِتّجاه الدّول الخليجية سياسة تشوبها الغموضات والشّكوك بفعل الإستراتيجية الإيرانية الرّامية إلى تحقيق المشروع الإيراني في المنطقة الشرق أوسطية، كدولةٍ إقليميةٍ ذات دور فاعل وفعّال فيه، وهو ما يثير الرّيبة عند الدّول الخليجية الأخرى خاصّةً الإمارات العربية المتّحدة بسبب الاِحتلال الإيراني لجزرها الثّلاث وكذا توفّرها على إمكانيات تخوّلها لاِمتلاك السّلاح النّووي، وهو ما يقف حجرة تعثّر لإيجاد حلٍّ سلميٍ للنّزاع الإيراني الإماراتي على خلفية اِختلال التّوازن بين قوى المنطقة.

خاتمة

مثّل الشّرق الأوسط ولا يزال أهمّية جيوحضاريّة وجيواستراتيجيّة للقوى الكبرى الإقليميّة منها والدّوليّة، ما جعلها في سعي مستمر للعمل على إخضاعها والسّيطرة عليها بالشّكل الّذي يقوّض ويقضي على مقوّماتها الذّاتيّة من خلال جعلها بؤرة للتّوتّرات والنّزاعات المؤثّرة على المجالين الإقليميّ والدّوليّ، في مقدّمتها النّزاعات الحدوديّة كالنّزاع الإيرانيّ الإماراتيّ حول الجزر الثّلاث (**"طنب الكبرى"، "طنب الصغرى"، و"أبي موسى"**) المفتعل من طرف بريطانيا والمجسّد واقعيا من طرف جمهوريّة إيران الإسلاميّة العام واحد وسبعون سبعمائة وألف للميلاد (1971م) – عشيّة تأسيس الإمارات العربية المتّحدة؛ لتستكمل الولايات المتّحدة –كخليفة شرعيّ و وحيد– وحلفائها الإقليميّين في المنطقة ذلك.

يمثّل بهذا النّزاع الإيرانيّ–الإماراتيّ أحد أبرز النّزاعات الإقليميّة الشّرق الأوسطيّة والخليجيّة من حيث جذوره، أسبابه، أطرافه وتداعياته المحلّيّة والإقليميّة قديما وحديثا من جهة وأحد أهم ركائز المشروع الإيرانيّ الشّرق أوسطيّ للهيمنة والسّعي للعب دور إقليميّ فاعل وفعّال في المنطقة الخليجيّة خاصة والشّرق أوسطيّة عامة.

تعدّد وتشعّب الأسباب الشّاعلة لفتيل النّزاعات الدّوليّة على اختلافها أفضى إلى اختلاف في المداخل النّظرية المفسّرة لها والّتي تنتهجها الدّول في سبيل إدارتها أو حلّها لها؛ ومن بين هذه النّزاعات نجد "النّزاع الإيراني الإماراتي" الّذي كانت للطّبيعة العدوانيّة والنّزعة إليها أحد أسبابه جرّاء كبح العرب للطّموح الفارسيّ الإقليميّ وكذا إخفاقاتها الدّاخليّة، إضافة إلى العامل الإيديولوجي "نظرية ولاية الفقيه" المجسّد للمذهب "الشيعي الإثني عشريّ"، والسّعي لِامتلاكها القوّة والزّيادة فيها بما يفضي لانتهاجها والتّلويح بها – وهو الحال الإيرانيّ في هذا النّزاع.

امتلاك كلّ من إيران والإمارات للحجج والأدلّة التّاريخيّة الماديّة والمعنويّة منها، أدّى إلى الزّيادة في درجة تعقيداته بالإضافة إلى الرّغبة في التّوسّع على حساب الجوار الجغرافيّ في سبيل الاستحواذ على الامتيازات الّتي يحضى بها الخليج العربيّ "الفارسيّ" على غرار أهمّيّته القصوى من جهة والجزر الإماراتيّة الثّلاث كأحد أبرز مكوّناته من جهة أخرى، وحفاظا و دفاعا عن أمنها القوميّ والإقليميّ –في إطار الأمن الشّامل– من جهة ثالثة، لتتعدّاه في سعيها للسّيطرة والتّسلّط الإقليميّين في إطار مشروعها في المنطقة الشّرق أوسطيّة.

أخذت بذلك إيران تسعى إلى جلب الشّرعيّة والمشروعيّة لفعلها العدوانيّ اتّجاه الجزر الثّلاث الإماراتيّة من خلال الأدلّة المأخوذة من صفحات الماضي والمستمدّة جلّها من الوثائق البريطانيّة؛ ما لا يعني البتّة أحقّيّتها فيها كون دولة الإمارات العربيّة المتّحدة – قبل وبعد اتّحادها– حاملة بجعبتها من المستندات التّاريخيّة والرّسميّة – أغلبها من الأدلة البريطانيّة– ما يكفي لإدانة الفعل الإيرانيّ وادّعاءاته والوصول إلى حدّ تفنيدها؛ كما أنّها لم تقف مكتوفة الأيدي حيال ذلك بل انتهجت جلّ ما ينصّ عليه دستورها من المبادئ السّلميّة المبنيّة لأسس سياستها الخارجيّة اتّجاه مثل هذه القضيّة والمعضلة الأمنيّة بما يتيح لها استرجاع جزرها المغتصبة وحدّ النّفوذ الإيرانيّ فيها وفي المنطقة ككلّ – خاصة بعد الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة ومشروعها الإقليميّ.

شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام واحد وألفين للميلاد (11 سبتمبر 2001م) وما انجرّ عنها من تداعيات إقليميّة ودوليّة في مقدّمتها الإحتلال الأمريكيّ للعراق، الّذي كان نقطة تحوّل في توازن القوى الإقليميّ الشّرق أوسطيّ ومعه الخليجيّ، خاصّة بسقوط أحد أهمّ الرّكائز الإقليميّة السّاعية للهيمنة منذ الإنفراج الدّولي، لتجد في ذلك إيران منفذا لخطّتها التوسّعيّة ومشروعها القديم الجديد في الشّرق الأوسط والخليج العربيّ، كلّ ذلك عزّزته جلّ مقوّماتها الدّاخليّة من أهمّية جيواستراتيجيّة؛ بالإضافة إلى تلك الإقليميّة المتجلّية في طابع العلاقات المميّزة لها وجوارها الجغرافيّ ما أتاحه لها ملفّها التّسلّحي النّوويّ؛ والدّوليّة المدعّمة لها خاصّة في تطوير مكامن قوّتها العسكريّة؛ شكّلت في الوقت عينه جلّ المحدّدات السّالفة الذّكر وغيرها الكابح والمقوّض لمشروعها، في مقدّمتها العلاقات النّزاعاتيّة وتضاربه مع مشاريع موازية للقوى الإقليميّة التّقليديّة والوكلاء الإقليميّين الأمريكيّين، كما أنّ علاقتها مع هذه الأخيرة و قوى دوليّة أخرى ليس بأفضل الأحوال.

شكّل كلّ ذلك الأساس في الإستراتيجيّة الإيرانيّة الهادفة أساسا لنشر وتحقيق مجموع الأهداف والثّوابت فيها كالمصلحة القوميّة والإيديولوجية الإيرانيّة وعامل الهيمنة والتّوسّع على حساب دول الإقليم؛ وتحقيقا لذلك سخّر النّظام الإيرانيّ مجموعة من الآليات في مقدّمتها المشروع الإيرانيّ المتزامن وحرب الخليج الثّالثة، في زمن لم تكن هناك إستراتيجيّة خليجيّة موحّدة للوقوف في وجه هذا المشروع ما قد لا يتيح لها الوصول إلاّ للاختيار ما بين بديلين لا ثالث لهما، إمّا القبول بالمشروع الشّرق أوسطيّ المروّج له أو الانصهار مع الكتلة الإيرانيّة خدمة لمأربهما المشتركة ضدّ الأولى و تحرّرا منها.

من خلال كلّ ما سبق التّطرق إليه يمكن حصر أهم استنتاجات البحث في ما يلي:

- يشكّل النّزاع الدّوليّ عامة والإيرانيّ–الإماراتيّ خاصة أحد أهمّ طبائع العلاقات الدّوليّة وحتّى الإقليميّة، منتهجةً إيّاها الدّول في سبيل تحقيق مآربها التّوسّعيّة حفاظا على مقوّماتها واستمراريّتها بالشّيء الّذي تصيغ معه لمكامن قوّتها واستكمالها وفقا لمحدّدات الدّور المنوط بها لعبه.
- الأساس في الاستراتيجيّة الإيرانيّة حيال الجزر الإماراتيّة والخليج العربيّ والمنظومة الشّرق أوسطيّة بشكلٍ عام هو الهيمنة من خلال مشروعها التّوسّعيّ في المنطقة.
- يبقى الخيار الخليجيّ ومعه الشّرق أوسطيّ في القبول بالمعطى الإيرانيّ ومشروعه تحقيقا لإعادة بناء وبعث الدّولة المؤسّسة على أعمدة إسلاميّة بما يتيح لها القضاء نهائيّا على مكامن ضعفها وقهرها في مقدّمتها التّغلغل الأجنبيّ فيها– كمعطى أمثل لدول المنطقة الواجب الأخذ به ولو إلى حين.

ليفضي الموضوع في النّهاية إلى التّساؤل حول كيف سيؤول إليه الوضع النّزاعاتي الإيرانيّ–الإماراتيّ ومعه الوضع الإقليميّ والسّياسة الإيرانيّة الشّرق أوسطيّة الخليجيّة في ظلّ التّحوّلات الإقليميّة الماسّة بالمنطقة من طرف وإيران من طرفٍ آخر خاصّة في ظلّ التّغيّرات الأخيرة المصاحبة للاتفاق حول الملف النّووي الإيرانيّ ومعه التّقارب الأمريكيّ–الإيرانيّ؟

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا– المصادر:

القرآن الكريم.

ثانيا – المراجع:

I. باللّغة العربية:

1) . الكتب:

1. أبو بكر عبد الله ، خصائص جزيرة العرب، مطابع أضواء البيان، 1421 هـ، ط 3.
2. أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**، 1968، ط 6.
3. أحمد الإمراتي، إيران، **الخليج العربيّ**، منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربيّ، مطبعة الإقتصاد، 1986.
4. أحمد عبد المجيد عامر، **دراسات في الجغرافيا السياسية والدول، أسس وتطبيقات**، مطبعة المصرية، 1982.
5. أحمد فؤاد أرسلان، **نظرية الصّراع الدّولي: دراسة في تطوّر الأسرة الدّولية المعاصرة**، الهيئة المصرية للكتاب، 1986.
6. اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات ذات السّلاسل، 1984، ط 4.
7. الأشعل عبد الله ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، 1988.
8. الأشعل عبد الله ، تطور العلاقات الدولية لمجلس الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية، مركز الخليج للدراسات الخليجية، 1999.
9. البار محمد علي، **المسلمون في الإتحاد السفياتي عبر التاريخ**، دار الشروق، 1983، ج1.
10. البحارنة حسين محمد، **دول الخليج العربيّ الحديثة**، الحياة، 1998.
11. البشابشا محمد عبد القادر الفالح، **النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى الكبرى طَنَبْ الصغرى**، جامعة اليرموك، 2006.
12. التّكريتي برزان إبراهيم، **الصّراع الدّولي في منطقة الخليج العربيّ والمحيط الهنديّ وتأثيره على أقطار الخليج العربيّ**، 1982.
13. التكريتي هاشم صالح، **معاهدة 1820**، 2001.

14. الحسينين أحمد مصطفى، **مدخل إلى تحليل السّياسات العامّة، المركز العالمي للدّراسات السّياسية**، 2002، ط 1.

15. الحلو صادق ياسين، **السّياسة البريطانيّة اتّجاه المشيخات من المعاهدة الدّائمة إلى المعاهدة المانعة 2001**.

16. الخفاف سيد علي (و آخرون)، **الأحوال الديمغرافية في إيران، مركز الدراسات الإيرانية**، جامعة البصرة، 1987.

17. الراوي عبد الستار، **أوراق إيرانية (تأملات في الفكر والتحربة)**، ط 1، 2012.

18. الرويلي علي بن هلهول ، **الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، 2011.

19. الزبيدي محمد حسن، **موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث**، وزارة الثقافة والإعلام 1980م.

20. الزيّاني أمل إبراهيم، **البحرين 1783 – 1983**، 1983.

21. السّعدني أمين حافظ، **أزمة الأيديولوجيات السّياسية، الهيئة العامّة لقصور الثّقافة**، 2014، ط2.

22. السقار منذر بن محمد، **الاستعمار في العصر الحديث و دوافعه الدينية**.

23. السماك محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية الحديثة، جامعة الموصل**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 1993.

24. السوراية نوفان رجا، إبراهيم فاغور الشرعة، **عروبة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى) 1750 – 1971**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، 2005.

25. الشاعري صالح يحي، **تسوية النّزاعات الدّولية سلميا**، مكتبة مدبولي، 2006، ط 1.

26. الشّرثاوي باكينام، **الدّور الإقليمي المصري ما بين الرذوى الإيرانية والتّركية**، في ندوة الدّور الإقليمي لمصر في مواجهة التّحدّيات الرّاهنة، مركز البحوث والدّراسات السّياسية، 2003.

27. الصمادي زياد، **حلّ النّزاعات، برنامج دراسة السّلام الدولي**، جامعة السّلام التّابعة للأمم المتّحدة، 2009..

28. الصمادي فاطمة، **إيران والمقاومة: تحولات السّياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثّورة وتفرض أولويات جديدة، العرب وإيران مراجعة في التّاريخ والسّياسة**، المركز الغربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

29. العابد صالح محمد، **دور القواسم في الخليج العربيّ 1745 – 1820**، 1967.

30. العاني مصطفى (وآخرون)، **المسألة النووية في الشرق الأوسط، تقرير موجز لمجموعة العمل** ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج طون، 2012، رقم 03.
31. العربي نبيل، **في الجلسة الافتتاحية للقمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ليما**، بيرو، 10.2012/02
32. العقّاد صلاح، **التّيارات السّياسية في الخليج العربيّ**، 1976.
33. العلوي خالد بن محمد، **التّجاذب التّقني والسياسي للملف النّووي الإيراني**، المكتب السياسي، 2007.
34. العقابي علي عودة، **العلاقات السّياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية، 1996.
35. العتيبي منصور حسن، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–2000)**، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ط1.
36. الفيل محمد رشيد، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، ذات السلاسل، 1988.
37. اللباد مصطفى، **تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي، العرب وتركيا تحدّيات الحاضر ورهامت المستقبل، المركز العربي للأبحاث والدّراسات**، 2012.
38. المشير عبد الحليم أبو غزالة، **الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988**، 1994.
39. المجد كمال أحمد، **دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، دراسة مسحية شاملة**، الشركة المصرية، 1978.
40. النجار مصطفى عبد القادر، **التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي**، منشورات جمعية الدفاع عن الخليج، 1980.
41. الهزاط محمد، **إحتلال العراق، الأهداف، النتائج، النتائج والتداعيات، النتائج المستقبلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
42. النبراوي فتحية ، **محمد نصر مهني، الخليج العربي دراسة في العلاقات الدولية الإقليمية**، 1988.
43. الهيتي صبري فارس، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**، دار الحرية للطباعة، 1978.
44. الهيتي صبري فارس، **الخليج العربيّ، دراسة في الجغرافيّة السياسيّة**، دار الرشيد، 1981.
45. بسام عبد الرحمن عبيد (و آخرون)، **جغرافية قطر العراقي وبعض الدول المجاورة**، دار الحرية، 1992.
46. بكاء طاهر، **أثر التعددية القومية في البيئة الإقليمية، نموذج إيران، دراسة تاريخية سياسية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، 1998.

47. بلهول نسيم، **أبجديات الثقافة الحربية**، دار هومة، 2008.
48. بوقارة حسين، **تحليل الّنزاعات الدّولية**، دار هومة، 2008.
49. بيتر فالنستين، تر: سعيد فيصل السعد وآخر، **مدخل إلى فهم تسوية الصّراعات الحروب والسّلام والنّظام العالمي**، منتدى صور الأزبكية، 2002.
50. بيكسون ريتشارد، تر: **نصر بلا حرب**، عبد الحليم أبو غزالة، الأهرام للترجمة والنّشر.
51. تشوبين شاهرام، **طموحات إيران النووية**، الدار العربية للعبوم ناشرون، 2007، ط 2 .
52. توماس مالتير، **الجزر الثّلاثة المختلة لدولة الإمارات العربية المتّحدة**، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
53. تيري كوفيل، تر: خليل أحمد خليل، **إيران الثورة الخفية**، دار الفرابي، 2008.
54. جاك فونتانال، تر محمود براهم، **العملة الإقتصاديّة في الأمن الدّولي مدخل إلى الجيواقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بيار منداس فرانس غينول، 2009، ط 2.
55. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدّولية**، موفر للنشر، 1992.
56. جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي 1914 – 1945**.
57. جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 . 2000**، ط 1، دار وائل للنشر، 2002.
58. جميل مطر علي الدين هلال، **النّظام الإقليمي العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
59. جيرولد جير، **سياسة إيران الإقليمية، في: الخليج تحديات المستقبل**، مركز الإمارات لدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006، ط1.
60. حاسم خليل ناصر، **العلاقات السعوديّة – البريطانية**، 2003.
61. حداد كمال، **النّزاعات الدّولية**، الدار الوطنيّة دراسات النشر، 1997.
62. حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، 1987، ط1
63. حلمي نبيل، **التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القانون العام**، دار النهضة العربية، 1983.
64. خالد العربي، **الأطماع الفارسية في المنطقة العربية**.
65. خليفة حامد، **السّياسة البريطانيّة في الخليج العربيّ**، 2002.
66. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 1989.
67. دوفرجيه موريس، تر: جمال الأتاني وآخر، **مدخل لعلم السياسة**، المركز الثقافي العربي، 2009، ط1.

68. ديروزيل ج.ب، **التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين**.
69. رسول فاضل، **العراق–إيران، أسباب وأبعاد النزاع**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996.
70. رفعت أحمد محمد، **ندوة رأس الخيمة التّاريخيّة الرّابعة**، 2001، ط 1.
71. رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر و إيران**، سينا للنشر، 1989، ط1.
72. رمضاني ر.ك، تر:عبد الصاحب الشيخ، **الخليج العربيّ ومضيق هرمز**، مركز دراسات الخليج العربيّ، 1984.
73. زيتون وضاح، **المعجم السّياسي**، عمار: دار أسامة، 2010.
74. زيدان سعد محمد، **العلاقات البريطانيّة مع دولة الإمارات العربيّة المتّحدة 1914 – 1945**، 2001
75. سبعاوي إبراهيم الحسن، **حل النزاعات بين الدول العربية**، 1987.
76. سعد نيفيد عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط1.
77. سلمى عدنان محمّد، البحرين، **الإمارات العربيّة المتّحدة، قطر، سلطنةُ عمان أمن الخليج العربيّ**، مركز دراسات الخليج العربيّ، 1980.
78. سمور زهدي عبد المجيد، **تاريخ عُمان السّياسيّ في النّصف الّثاني من القرن التّاسع عشر**، 1985.
79. شاكر محمد، **موسوعة تاريخ الخليج العربي الجزء الأول**.
80. شرفي إبراهيم، **الموقع الجغرافي للعراق وأثره في تاريخ العالم حتى الفتح الإسلامي**، مطبعة شفيق، ج1.
81. شكري محمد عزيز، **مسالة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي**، 1972.
82. صالح بكر الطيار، **في: جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ... و متطلبات الحل**، دار بابل، 2001، ط2.
83. صباح محمود محمد (وآخرون)، **الجغرافية السياسية**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد.
84. صبح علي، **الّنزاعات الإقليميّة في نصف قرن 1945 – 1995**، المنهل اللبناني، 1998، ط1.
85. صن تزو، تر: رءوف شبايك، **فن الحرب**، 2006.
86. طاهر موسى عبد، **الإحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطَنَبْ الكبرى وطَنَبْ الصّغرى**، 1983.
87. طلال عشربي، **العرب وإيران مراجعة في التّاريخ والسّياسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسة، 2012.

88. طنيعي خليفة سيف حامد، **قضية جزر دولة الإمارات العربيّة الثّلاث المختلّة طَنَبْ الكبرى طَنَبْ الصّغرى وأبو موسى في وثائق الأمم المتّحدة**، 2011، ط 2.
89. عبج المؤمن محمد السعيد، **من يدافع عنّا وله الجنّة**، مختارات إيرانية، 2006.
90. عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي العربي**، مؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998، ط1.
91. عبد الرّزاق عبّاس حسين، **الجعرافية السياسيّة مع التّركيز على مفاهيم الجيوبوليتيكيّة**، مطبعة أسعد، 1974.
92. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **بريطانيا وإمارات السّاحل العمانيّ**، دراسة في العلاقات التّعاقدية، 1978.
93. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **حكومة الهند البريطانيّة الإدارة في الخليج العربيّ**، دراسة وثائقيّة، 1981.
94. عبد القادر أشرف عبد العزيز، **الولايات المتّحدة وأزمات الانتشار النّووي الحالة الإيرانية 2001 – 2003**، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية.
95. عبد الله جمعة الحاج، **دراسات في مجتمع الإمارات**، 1998، ط1.
96. النّفيسي عبد الله فهد وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، مركز أمية للبحوث والدّراسات الإستراتيجية، 2014.
97. عبد المؤمن محمد السعيد، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**، زهدي، 1991.
98. عبود رياض، **إيران من الثّورة الدستورية حتى الحرب العالمية الأولى (1906 – 1914)**، مكتبةو صال العرب.
99. عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة الّنزاعات الّدولية**، مكتبة سيكو، 2001، ط1 .
100. علي ناصر محمد، **إستراتيجية الدفاع العربي: التجربة والخطأ والبدائل**، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من 09 . 1996/01/11، ط 1، مركز الدّراسات العربي، 1996.
101. عمر خليفة راشد، **أضواء على المشروع الصفوي**، المناصحة.
102. غريفيتش مارتن (وآخرون)، **المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدّولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2002، ط 1.
103. فاليري يورك، **أفاق الخليج في الثمانينات**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1982.
104. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا، تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي**، دار وائل، 2000، ط1.

105. قادري حسين، **النّزاعات الدّولية، دراسة والتحليل**، منشورة خير جليس، 2007.
106. كتزمان كينيث، **التهديدات العسكرية للسياسة الإيرانية، في: إيران و الخليج البحث عن الإستقرار**، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1996.
107. كلاوزفيشت كارل، تر: سليم شاكر الأماسي، **عن الحرب**، المؤسسة العربية للدراسات 1997.
108. كينز ستيف (وآخرون)، **أتباع الشاه انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط** ،ط1،كلمات عربية للنشر و التوزيع ،2011 .
109. لطفي السيد شيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، دار الأحمدي، 2006، ط1.
110. لقاء مكي، **التعريف بالمشروع الإيراني في مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، نظام التحرير، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
111. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة، 1989، ط 1
112. محمد رشيد عباس، **علاقات المشيخات بعمان من المعاهدة الدائمة عام 1853 إلى المعاهدة المانعة عام 1852**، 2001.
113. محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، 1981 م، ط 1.
114. مصطفى بدر، الإمارات **نموذج الدولة العصرية الحديث**، 2010، الجزء 2، ط 1.
115. مظهر كمال، **دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر**، 1975.
116. ممدوح محمد مصطفى، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، 1995.
117. ناصف يوسف حتي، **النّظرية في العلاقات الدّولية، بيروت**، دار الكتاب العربي، 1985.
118. نامي سعيد، **أنماط التحالفات المشروع الإيراني وعلاقته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو إعاقته، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
119. نوفل سيد، **الأوضاع السّياسيّة لإمارات الخليج العربيّ وجنوب الجزيرة**، 1967، ج 2.
120. نوفل سيد، **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، دار الطليعة، 1969.
121. نيفين مسعد عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط1.
122. هاورد روجر، تر: مروان سعد الدين، **نفط إيران و دوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، مدبولي، ط1، 2007.
123. هيفنا نتاليانيكولا (وآخرون) ، تر: سمير نجم الدين سطاس، **الدولة الأوربية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر**، مركز جمعية ماجة الثقافية والتوزيع، 2006.
124. وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، دار الشروق، 1997، ط1.

125. وهبة حافظ، **خمسون عام في جزيرة العرب**، 1927.
126. يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997.
127. يوريل ر.م، تر: مكي حبيب المؤمن، **الخليج العربيّ**، منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ، 1976.

2) . المجلات والدوريات:

1. إبراهيم نوار، "الخيار النووي الإيراني، رؤى تحليلية" **مجلّة السّياسية الدولية**، العدد 171، 2008.
2. أبو طالب حسن، "التطورات الأخيرة في حرب الخليج"، **السياسة الدولية**، العدد92، 1988.
3. أحمد يوسف أحمد (مقالات)، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ط1.
4. أمير محمد حاجي يوسف، "الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 48، 2004.
5. التلاوي حسين، "إيران وتخصيب اليورانيومن الصدمة وسيناريوهات المستقبل"، **دورية فصلية**، 2006.
6. السمرائي محمود سالم، "المساومة فس السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، 2007.
7. السيد عوض عثمان، "إيران و تقاسم ثروات بحر قزوين"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 17، 2002.
8. العبيدي إبراهيم خلف، "التعدي الفارسي لمنطقة الخليج العربي 1945 – 1971"، **مجلة آفاق عربية**، 1985.
9. العبيدي إبراهيم خلف، التّعدّي الفارسيّ لمنطقة الخليج العربيّ 1945 - 1971، **مجلّة آفاق عربية**، 1985.
10. العتريسي طلال، "إيران... إلى أين؟"، **المستقبل العربي**، السنة 25، العدد 288.
11. العتريسي طلال، "جيوبولتيكية إيران"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84، 1999.
12. العسكري حسين (وآخرون)، "الإمبراطوريّة البريطانية تغرب عنها الشمس، شركة الهند الشرقية البريطانية في الأمس، شركة البي آي إي البريطانية اليوم"، **مجلة إكركتف إنتلجنس ريفيو**، 16111، 2008.
13. العلكيم حسين، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، 1999، ص127.

14. العلم محمود سريع، "العراق الجديد والشرق الأوسط، إيران والتداعيات النظرية"، **شؤون الأوسط**، العدد111، 2003.

15. القلم محمود سريع، "الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 121، 2000.

16. الكواز محمد سالم أحمد، "العلاقات الإيرانية – السعودية 1979 – 2001"، **دراسات إقليمية**، العدد 07، 2007.

17. المساح علي محمد، "السياسة الروسية والموقع الجغرافي العربي، الحكمة"، **مجلة فكرية سياسية**، بيت الحكمة، السنة الأولى.

18. باسم عجمي، "تاريخ الصراع على الجزر الثلاث"، **الحياة**، العدد 1997/03/23.

19. بريهي عبد الكريم حمد، "تقييم الوزن السياسي لإيران في ضوء مقومات الموقع و المساحة"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 3، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2003.

20. بيسان عدوان، "النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 56.

21. ترابي طاهر، "التوجه الإقليمي الجديد لإيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 61، 2005.

22. جمعة علاء، "إيران ومواجهة الإرهاب"، **مجلة قراءات إستراتيجية**، العدد 11، 2004.

23. حرب أسامة الغزالي، "التطور التاريخي ودوافع الحرب، ملف الحرب العراقية الإيرانية"، **السياسة الدولية**، العدد 23، 1981.

24. حريشات عبد القادر، مراقبة المنشآت النووية طيلة ربع قرن مقابل رفع العقوبات: الاتفاق ينص على تخفيض اليورانيوم، جريدة الخبر اليومية، العدد 7752، السبت 04 أفريل 2015.

25. زاده بيروز مجتهد، "التحولات الأساسية في السياسة الخارجية إيرانية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 12، مركز دراسات الشرق الوسط، 2000.

26. سامح راشد، "بحر قزوين بين تعقيدات الحاضر وتحولات المستقبل"، **مجلة محتارات إيرانية**، العدد15، 2001.

27. سعودي محمد عبد الغني، "الخليج بين مقوّمات الوحدة وصراع القوى الأعظم"، **مجلة دراسات الخليج**، الجزيرة العربية. العدد 20، 1979.

28. سيد نوفل، "مشروعات التعاون القومي في إمارات الخليج العربي، ملحق نحن العرب"، **مجلة المصور المصرية**، 1966.

29. شاكر نوري، "حضارة الإمارات تمتد إلى 5 ألاف سنة وتستشرف آفاق المستقبل في التنمية والعمران، 2012"، **مجلة البيان**.

30. طالب أحمد، "روسيا وإيران و الهند والصين، ملف عسكري جديد"، **مجلة العربي**، العدد 207، 2001.

31. طلعت محمد مسلم، "المظلة النووية بين الردع والدفاع"، **صباح العروبة**، 2009/09/30

32. ظافر نام سلمان، "النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر العربية الثلاث، المسار والتطورات"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 17، 2002.

33. عاروري نصير، ح"ملة جورج بوش الناهضة للإرهاب"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 10، 2002.

34. عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 181، 1994.

35. عبد الله عبد الرحمٰن، "النّزاع الإيرانيّ- الإماراتي حول الجزر الثلاث"، **جريدة العرب اليوم**، الأردن، 16 – 03 – 1998.

36. عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية، تحليل لصناعة القرار"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد138، 1999.

37. عبد المؤمن محمد السعيد، "رسالة النظام الإيراني إلى العالم في المستجدات السياسية والعلاقات الخارجية"، **سلسلة قضايا**، العدد 09، مركز الدراسات الشرقية لجامعة القاهرة، 2006.

38. عبد عبد الرحمٰن، "النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر الثّلاث"، **جريدة العرب اليوم**، الأردن، 16 – 03 – 1998.

39. عطوان خضر عباس، "سياسة روسيا العربية و الإستقرار في النظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد20، 2001.

40. كشك أشرف محمد، "الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية"، **مختارات إيرانية**، العدد 23، 2002.

41. لاقغت سعيد، "حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتّطوّرات الخارجية بالمنطقة"، **مجلة الشؤون العربية**، عدد 132، الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربية.

42. محمد العيد إدريس، ثلاثون عامًا على قيام الثورة الإسلامية في إيران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009.

43. محمد عباس ناجي، "التوجه الإيراني شرقا... الدوافع وحدود الفعالية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد72، 2006.

44. مخيمر أسامة، "التطورات في السياسة الإيرانية وموارد بحر قزوين، رؤية تحليلية لفرض السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 23.

45. مرضي شجاع، "المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط"، **مختارات إيرانية**، العدد89، 2007.

46. مظاهري محمد مهدي، مستقبل أمن الخليج الفارسي"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 87، 2007.
47. معلوم حسين، "الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 114، 1993.
48. معوض نازلي، "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد 201، 1991.
49. هونشنيك أمير أحمدي، "أمريكا و إيران والخليج"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 49، 1996.
50. هويدي فهمي، "التوسع الإيراني في الخليج العربي المخطط والأساليب"، **مجلة الطليعة**، السنة الثامنة، العدد 03، 1972.
51. وليد محمد عبد الناصر، "العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 120، 1995.

3). الإتفاقات والمعاهدات:

1. اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1907.
2. نظام محكمة العدل الدولية.

4). المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. الثويني مثنى حمدي توفيق، "العلاقات الأمريكية الإيرانية للمدة 1979 – 1999 "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.
2. الجسمي خليل إبراهيم، "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصغرى وأبو موسى)"، مذكرة استكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
3. الخزار فهد مزيان خزار، "أثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الإيرانية– السعودية"، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الأدب، جامعة البصرة.
4. الصافي مهدي فليح ناصر، "إيران دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير، كلية الأدب، جامعة البصرة.
5. العامري صالح أحمد سالم هويمل،"التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات، دراسة تحليلية"، مذكّرة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، 2008.

6. العتيبي منصور، "الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، 1997.
7. بوزري رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988"، مذكرة لاستكمال شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 – 2008.
8. حداد شفيعة، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2003.
9. حسنين حسين عبد الهادي، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي، 1979 – 2010"، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2011.
10. حسين بهاء بدري، "التعدد القومي واثره في البيئة السياسية لإيران"، دراسة في الجغرافية السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه، كلية الادب، جامعة بغداد.
11. حشاني فاطمة الزهرة، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتّجاهات النّظرية الجديدة"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم العلوم السياسية، 2008.
12. رسلان أحمد، "نظرية الصراع الدولي"، رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.
13. زلاقي حبيبة، "تأثير التخولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية"، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2009 - 2010
14. سيروان عارب صادق، "الإنعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعيّة الإقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2007.
15. عبد الواحد عزت، "إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991"، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، 1994.
16. لوصيف عبد الوهاب، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النّووي الإيراني"، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2012.
17. نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرية، كلية الإقتصاد، 1988.

5) . الموسوعات والقواميس:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، المجلّد 06.
2. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، 2004، ط 1.
3. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السّياسية**، الجزء السابع، 1974، ط 1.
4. عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات عصر العولمة**، الدار الثقافية، 2004، ط 1.
5. كرمة نايف، **المصباح انجليزي–عربي**، مكتبة لبنان ناشرون، 2007.
6. هرمية غي، بيار بيرنيوم، تر: هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، عربي – فرنسي – انجليزي، مجد، 2005، ط 1.

6) . حصص تلفزيونية:

محند برقوق، قاسم بحماني، حصّة تديانت، التّلفزة الجزائرية الرّابعة، 12/04/2015، 19 سا و 30 د.

7) . مواقع الانترنيت:

1. إبراهيم مرعي، نحو إستراتيجية عربية لِاحتواء التّمدد الإيراني،
http://www.echobeirut.com/news/php?action=listnewsma&id=23
2. إبراهيم يوسف، استراتيجيات أمريكا لمكافحة الإرهاب، محاولة للتقييم و ردم الثغرات، في:
http://www.unnabaaa.org
3. الِاحتلال العسكريّ الإيرانيّ، قصّة اِحتلال الجزر الثّلاث، موسوعة الإمارات:
www.usepedia.ae/index.php/الاحتلال_العسكري_الإيراني#.VPri_CyMvYw
4. إحصائيات عدد الشيعة و الياهود في الخليج العربي،في:
http://www.absaha.com/users/370310399/entries/45713
5. الِادّعاءات الإيرانية، في: htm.الفصل الثّاني/المبرّرات/الِادّعاءات الإيرانيّة/:fill:///c
6. أسماء العجمي، النّزاع الإيراني . الإماراتي حول الجزر بالحجة والدّليل.. الجزر الإماراتية عربية وإيران نزيفالواقع
http://www.aljuzoralarabiya.com/1605160215751604157515781608150315851515751587157157.html

7. أصغر جعفر ولداني، العلاقات الإيرانية الأروبية بعد 11سبتمبر 2001، في:
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Puntable&id=1965&lang=.
8. ألكسندر مارسيوف، مصالح روسيا في إيران، الإقتصاد الإيراني، ، في:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1404&lang=.
9. الإمارات تدعو إيران لحلّ قضيّة الجزر بمؤتمر الِانحياز، جريدة الِاتّحاد،
في: www.alittihad.ae/details.php ?id=83909xy=2012
10. إيران و الإتحاد الأروبي... من التباعد إلى التقارب الإقتصادي، في:
. http://www.alwasatnews.com/861/news/read/445509/1.html
البرلمان العربيّ يستنكر زيادة نوّاب إيرانيين جزر الإمارات أحبار علوم الإمارات في:
http://myemarat.com/2p=12381

11. تاريخ النّزاع حول الجزر الثّلاث، مجلس الأمّة الكويت، في: :fill:///c
/الفصل_الثاني Kuwait National Assembly.htm/
12. تدابير إيران في الجزر المحتلّة، صحيفة الرّؤية الإلكترونيّة، في:
www.alroeya.com/mode/10189
13. التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز، في:
http://suriye.turkmen.ahlamountada.com/t1574-topic.
14. جزر الإماراتية المحتلّة، منتدى العرب المسافرون، 2003/07/30،
http://abonhanzachalahwazi.blogspot.com/2014/09/blog_spot_59.html
15. جلال خشيب، النظرية الحيوبوليتيكية، جسور الدراسات الدولية،
في: Internationalstudiesbridges.blogspot .com
16. حسين بنانج، إيران تحتمي بصور الصين، في:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=5097&lang=.
17. سالم حميد، بداية العدوان الإيرانيّ على الجزر الإماراتية المحتلّة عام 1715 م ، مدوّنة ضرار بالهول

http://dherarbelhoul.wordpress.com/2012/04/15/بداية_العدوان_الإيراني
_على_الجزر-الإمـ2012/04/14 :

18. السيد ،الموسوعة العربية،
المجلد 4 ،هيئة الموسوعة العربية ، في: -http://www.arab
ency.com/index?2012module=pnencyclopedia8func=display-
=terme8-id

19. شاهر عبيد، الصين و إيران، أبجديات ماو- الخميني الثورة و واقعية النفط السياسية، في:
http://www.annaharkn.com/annahar/Article.aspx?id=199474.

20. الشّرقاوي، باكينام، طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة،
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis.opinions/isl
.amic-word/84933-2004-05%-23152-07htm

21. صباح الموسوي، واشنطن بين مكافحة الإرهاب و تشجيع الداعمين له، في:
http://www.albainah.net/index/aspx?function=Item&id=37611&
lang=

22. صلاح لافي المعايطة، الإدارة الأمريكية و السلوك الإيراني، في:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=25842&
lang=.

23. طلال العتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي و دول الخليج، في:

24. عبد الله الأشعل، مختارات إيرانية، البينة، العدد 86، 2007،
http://www.albairah.net/index?function/ExportPDF8id=193121

25. علي حسن باكير، الصين و النفط الإيراني و الملف النووي، مجلة العصر الإلكترونية، في:
http://www.alair.ws./index.cfn?method=home.com&contentID
=7112.

26. عياد
أحمد الطنيجي، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية، المحدد الإقتصادي، الإقتصاد و الطاقة النووية،
http://minbaralhurriya.org/index.php/archieves/2283

27. فهد مزبان خزار الخزار، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين، رؤية تحليلية لفرص
السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة علوم إنسانية في: .http://www.ulun.c56.html

28. قضية الِاحتلال اللاإيراني لجزر طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصّغرى، أبو موسى التّابعة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، وزارة الخارجيّة html.الفصل الثاني/المبررات/دولة الإمارات العربية المتحدة–وزارة الخارجية/:fill:///c

29. قضية الِاحتلال اللاإيراني لجزر طَنَبْ الكبرى، طَنَبْ الصّغرى، أبو موسى التّابعة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، وزارة الخارجيّةhttp://www.w3.org/TR/REC_htm140

30. المبرّرات الإيرانية للسيطرة على الجزر، مجلس الأمة/ الكويت، في:http://www.kma;kw/clt/run?qsp?id=1992

31. مجلة الأوائل الإلكترونية، كلمة أحمد النجاد، 12 اقترحا لدول مجلس التعاون و دعوة قادة الخليج إلى طهران، في: .http://www.el-awael.com/news/article/7496.html

32. محمد السعيد عبد المؤمن، أحمد نجاد... و إسرائيل، في: http://www.albainah.net/index.aspx?functionintem&id-9450&lang

33. محمد شمص، الترسانة العسكرية الإيرانية بالأرقام، في: http://arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&es=2&dir=news&lang=1&nt=15&nid=75171.

34. مدحت حمادة، الأبعاد الإقتصادية لسياسة إيران الإقليمية في، http://www.icfsthinktank.org/activities/HtmlFramework.aspx ?vote=res&lang=ar&pos=prev&id=8

35. مركز الدراسات الإستراتيجية في طهران، في: .http : //www.csr.ir

36. منظّمة التّعاون الإسلامي في: www.oic-oci.org

37. نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، في: . http://www.lbarmy.gov/b/article/asp.?cat-13&ar

38. وثائق الأمم المتّحدة، قائمة بالإثباتات وإعلانات والصكوك الأخرى الواردة في قرارات الجمعية العامّة منذ عام 1946 فصاعدًا، مكتبة داغ همرشود، الاتّفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم وميثاق جامعة السلم، 05 ديسمبر http://www.daccess-obs-1980 2015/05/13Un.org/TMP/383524.7804564.html

39. الورقة العرقية في إيران، http://www.zahran.org/vb/zahran4364.html .

40. سلطان القاسمي، تاريخ ست سنوات من عمر الدولة: Forum.alrans.net/showthread.php?T=153604

41. أحمد شجاع، اليمن دول مجلس التعاون الخليجي
www.almoslim.net/node/85266.
42. موسوعة االإمارات، تاريخ الجزر المحلية:
UAEPEDIA.az/index.php/ تاريخ الجزر المحلية?setlang=ar
43. مصطفى حسين، الردود على الحجج الإيرانية بملكية الجزر الإماراتية
www.al-mutaqaf?net/index/new/php?action=shw&id=361.
44. خالد محمد العلوي، التجاذب التاقني والسياسي للملف النووي الإيراني،
http://www.arabicebook.com/FreeBook/arabicebook1061.pdf
45. الحروب المتداخلة تربطها أميريكا وغيران باتفاقهما المرتقب، العربية
http:// www.alarabia.net/ar/politic/2015/02/05.
46. عمر الحسن، مخاطر التشيع في العالم العربي
www.amal-islami.net/news_download-1030-0.htm
47. حدث في مثل هذا اليوم، معاهدة 1820،
www.djelfa.info
kayhan barzegar, the shia factor, pp 79, 80, in:
http:heartland.it/lib/-docs/2008-1-2-pakistani-boomrang.pdf
48. موسوعة المقاتل، توجهات الطرفين حيال اللأزمة:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siaia2/ERAN-EMARA/se-03doc-CVT.htm
49. موسوعة المقاتل، توجهات الطرفين حيال اللأزمة:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siaia2/ERAN-EMARA/se-03doc-CVT.htm

II. باللغة الأجنبية:

1) باللغة الفرنسية:

1. – الكتب:

1. Balanche Fabrice, **ATLAS du Proche-Orient arabe**, université Paris- sorbonne.
2. Baltistella Dario, **Théories des relations internationales**, les presses sciences politique, 2006, 2éme ed.

3. Clos Yve Jean, **Crises et crispations internationales à l'ère du terrorisme**, au XXIE siècle, BRUYLANT, 2011.
4. David Charles Philippe, **La guerre et la paix**, **Approches contemporaines**, **de la sécurité et de la stratégie**, presse de sciences politiques, 2000.
5. Défélix Christinau (et autres), **Négociations**, deboeck, 2005.
6. Dine Nguyen Quoc, **les commissions de conciliation sont elles des commissions d'enquête**, 1967.
7. Dussouy Gérard, **Les théories géopolitiques traité de relations internationales** (**1**), Harmattan, 2006.
8. Gresh Alain (et autres), **l'Atlas du Monde diplocematique**, France, Armand colin Editeur, 2006.
9. Macquart Hervé, **Théme d'actualitégéopolitique**, vuilert, 2006.
10. Marchaud Gilles (et autre), **L'art de la négociation**, **les cahiers du monde**, 2014.
11. Mouette Pierre Yves, **de la médiation comme mode de résolution de conflit et des différentes applications**, collège des médiations fédéraux, 2006.
12. Rousseau Charles, **Droit International Public**, 1979, 9ed.
13. Service public fédiral justice, **La conciliation**, boulevard Waterloq, 105, 2010.
14. Zucchini Laurent, **Le monde Bilan Géostratégie**, poster, 2010.

2. الموسوعات:

1. Claude Mario (et autre), **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, 2006, 2ed.
2. Dupuy René Jean (et autre), **Dictionnaire économique et juridique**, Français – Anglais, Anglais – Français, delta, 1995, 4 ed.

2) باللغة الإنجليزية:

1. الكتب:

1. Barzegar Kayhan, **iran**, **new Iran and the Persian golf political security architecture**, the Iranian journal of international affaires, 2008, vol xx, n° 1.
2. Caurs W. Seth, **Iran and weapons of mass destruction**, Middle East review of international affaires, 2000, vol 4, n° 4.
3. Cilpin Dawn R. (and other), **Crisis management in a complex world**, OXFORD, 2008.
4. Daniel Elton, **History of Iran**, Greenwood Publishing Group, 2000.
5. Gray Colin.s., **war**, **peace and international relations an introduction to strategic**, Routledge, 2007.
6. Habibi Nader, **The Impact Of Sanctions On Iran-GCC Economic Relations**, **Middle Brif**, N° 45, Grown Center For Middle East Studies, 2010
7. Hoffman Ben, **conflict**, **powers**, **and persuasion**, captus press, 1990.
8. J. ALFOND, **The British in the two war 1918 – 1939**, 1992.
9. J.osborn Martin, **A cours in Game theory**, the MIP press, 1998.
10. Jalilvand David ramin, **iran's gaz exports**, **can past failure become future success?**, the oxford institute for energy studies, NG 78 2013.
11. K. L. Afrasiabi, After Khomaeini, **New Directions In Iran** ,S Doreign Policy, Boulder, Co, Westview Press.
12. Khaitous Triq, **Arab reactions to a nuclear-armed iran**, policy focus 94, 2009.

13. Kibeche Abdelkrim, **General Théories of international conflict unpublished work**, Constantine, 2005 .
14. M.Goadarzi Jubin, **Syria and Iran**, **diplomatic alliance and power politics in Middle East**, tauris academic studies, 2006.
15. Mackenzie Peter, **a closer look at china–iran relations**, rendtable report, CAN, 2010.
16. Monteavaro Miguel angel Serrano, **Receive a sheikh at your table**, **the Sunnit of south American Arabe countries**, Analyst of the instituto Espanole de Estudios Estrategicos, n° 69, 2012
17. Mossavian Seyyesd Hussein, **Iran Europe relations challenges and opportunities**, rontbeldy 2008.
18. P. Beaunont (and others), **the Middle**: **gergraph ical study**, john Wiles & sons 1979.
19. Persi Rouzbeh (other), **Iran and the west**, regional interest and global controversies, special report, FOI, 2011.
20. Prestwish Kenneth, **Game theary**, Holy cross, 2011.
21. Ramazani. R. K, **Iran Export of the Revolution Politics and Means**, Miami Florida International University Press, 1990.
22. **Reschaping Iran's Relations With The World**, global diplomatic forum, 28/01/2014
23. Rubin Barry, **Iran nuclear and Syria's Iraq adventures**, Middle East Review of International Affairs, Vol.11, N° 4; 2007.
24. Sailghalm Mohamed, **the shia reval**, **a threat or an opportunity**, journal of internationals affairs, 2007, vol 60, n° 2.
25. Saldanha, **précis of Turkish Arabia Affairs 1901 – 1905 Calculater**, 1906
26. Steinber Guido (and other), **source of tension in afganistan and Pakistan**, **a regional perspective**, **exploring iran and**

Saudi arabia's interests in afganistan and Pakistan, **stakeholders or spolers– a zero sum game?**, **part 1**, **Saudi Arabia**, CIDOB, Barcelona center for international affairs, 2013

27. Swasntrom Niklas (and others), **Conflict**, **conflict prevention**, central asian, caucasian institutes, 2005 .
28. Takey Colin Dueckand Ray, **Iran nuclear challenge**, science quarterly, 2007, vol 122, n° 2.
29. **The Middle east and North Africa** (LONDON: Europe publication), 1974
30. Thomas j .Biersteker (and other), **international law and international relations bridging theory and practice**, contemporary security studies, 2007.
31. Tlhami Shibley, **Arab pespectives on Iran's role in a changing middle east**, Wilson center USIP project.
32. Wilson Isaiah, **rediscovering containment**, **the source of American–iranian conduct**, journal of international affairs, 2007, vol 60, n° 2
33. WM. Roger Louis, **The Empire in the Middle east** 1918 – 1939.

2. الموسوعات:

David L.Sill, **International Encyclopédis of the social Sciences**, The Macmillon company and the Free Press, vol.3, 1968.

3. مواقع الانترنت:

1. Anglo – Iranien relations iii, Pahlavi period, Encyclopedia Iranica, in : www.iranicaonline.org/articles/anglo-iranian_relations-iii
2. Hussein D.Hassan ,Iran ;Ithnic And Religious Minorities , in : www.fas.org/sgp/crs/mideast/rl34021.pdf

3. Iran People And Tribés, Iranian Ethnic Groups,: http//www.iranchamber.com/people/articles/Iranian_ethnic_groups.php.
4. Iranian Ethnic Groups, in : http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/group/htm.
5. Iranian industry statistics : http://www.sci.org.ir/portal/faces/public/sci_en/sci
6. James Petras, The Power of Israel in united states, in : http://www.amazon.fr/Power-Israel-United-states/…/0932863515>,p133.
7. Jeffrey J. Schott,economic sanctions oil and Iran,in: http://www.house.gov/jec/hearings/testimoney/109/07-25-06-iran-pdf
8. T. Kearny, Globalization Index Data, in: www.atkearny/comLtaf?-5.4.1.127.
9. The Power And Interest, News Report-Iran Books For Allies Through Asia And Latin America Part-Nerships, in: http://www.pinr.com.report.php?ac-view-report_id-726&language_id
10. Wikipidia, Iraq, in : 11-1-2015,15h15mn,in : http :en.wikipedia.org/wiki/iraq.
11. www.albayan .de/fire-senses/culture/2012-12-10-1.1788159

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة لموقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية

المصدر: إيران: هل ثمّة مخرجمن المأزق النّووي؟ تقرير الشرق الوسط 51 – 23 فبراير 2006 م.

الملحق رقم (02): خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة

The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy

Figure 1. Map of United Arab Emirates

Source: CRS Graphics.

المصدر:

Kznneth Katzman,The United Arab , (UAE°: Issues for U S Policy, decembre 23, 2011

الملحق رقم (03): الجزر الإماراتية الثلاث

("طنب الكبرى"، "طنب الصغرى" و "أبو موسى")

المصدر: حجاب غبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979 . 2011)، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات اسيوية، 2012/2011

Figure 2 Iran's exports to the GCC (US$ millions)

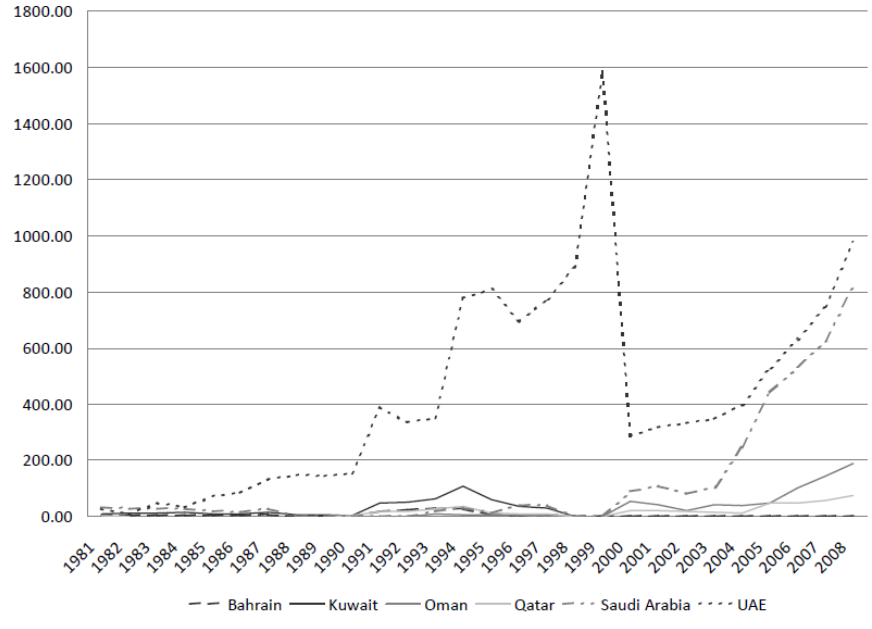

Figure 3 Iran's imports from the GCC (US$ millions)

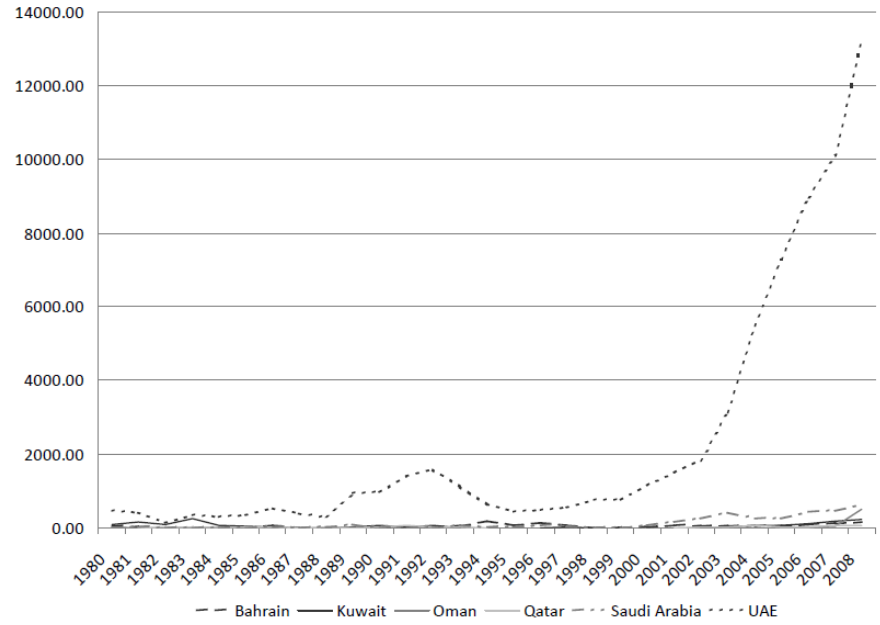

الملحق رقم (04): الصادرات و الواردات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي

المصدر:

Aruba Khlid, The Consequances if Intri – Regional, Instrability and Conflict fir Gulf Trade Flows, MILE 10, World Tride Institute, University if Berne, p 84.

الملحق رقم (05):المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الجدول ١ – الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٠–٢٠١٩

(الحصة: ٧٥٢,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة حسب الوضع في فبراير ٢٠١٤)

(السكان: ٩,٨ مليون، المواطنون ١ مليون)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي –٢٠١٣: ٤٣٨٧٦ دولار؛ معدل الفقر : لا يوجد؛ معدل البطالة: ٤,٢% (٢٠٠٩))

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	أولية ٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤	توقعات ٢٠١٥	توقعات ٢٠١٦	توقعات ٢٠١٧	توقعات ٢٠١٨	توقعات ٢٠١٩
قطاع الهيدروكربونات										
صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٧٤,٦	١١١,٦	١٢٠,٠	١٢٣,٠	١٢٢,٥	١٢٠,٠	١١٦,٥	١١٤,٦	١١٤,١	١١٤,٣
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)	٧٧,٠	١٠٩,٦	١١٢,٠	١١٠,٠	١٠٨,٠	١٠٣,٠	٩٨,٢	٩٤,٩	٩٢,٨	٩١,٣
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,١
				(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
الناتج والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)	١٠٠٥١	١٠٢٧٦	١٠٣٦٧	١٠٤٧٨	١٠٥٥١	١٠٦٢٤	١٠٦٩٧	١٠٧٩٥	١٠٩٢٣	٢٠٠٧٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٨٦	٣٤٧	٣٧٢	٤٠٢	٤٢٢	٤٢٢	٤٦٢	٤٨٩	٥٢٣	٥٦٥
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٦	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للهيدروكربونات	٣,٨	٦,٦	٧,٦	٤,٨	٣,٠	٢,٣	٢,١	١,٨	١,٨	١,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لغير الهيدروكربونات	٠,٧	٤,١	٣,٣	٥,٤	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٧
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	٠,٩	٠,٩	٠,٧	١,١	٢,٥	٢,٨	٣,٥	٤,٠	٤,٥	٥,٠
				(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
الاستثمار والادخار										
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٥,٧	٢٢,٧	٢٠,٣	٢٠,٢	٢١,٣	٢٢,٠	٢٣,٢	٢٤,٤	٢٥,٤	٢٦,٧
مجموع تكوين رأس المال الثابت	٢٤,٥	٢١,٧	١٩,٥	١٩,٥	٢٠,٧	٢١,٤	٢٢,٦	٢٣,٨	٢٤,٩	٢٦,٢
العام	٩,٠	٧,٧	٧,١	٦,٣	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٦
الخاص	١٥,٥	١٤,١	١٢,٥	١٣,٢	١٤,٣	١٤,٩	١٦,١	١٧,٢	١٨,٣	١٩,٦
إجمالي الادخار الوطني	٢٨,٢	٢٧,٤	٢٧,٦	٢٦,٣	٢٣,٥	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,١	٢٢,٢	٢٢,٣
العام	٨,٢	١٤,٧	١٦,١	١٤,٢	١٤,٢	١٣,٢	١٢,٣	١١,٠	٩,٩	٨,٩
الخاص	٢٠,٠	٢٢,٦	٢١,٥	٢٢,٠	١٩,٣	٢٠,٦	٢١,٨	٢٢,١	٢٢,٣	٢٣,٤
المالية العامة										
الإيرادات	٢٩,٩	٣٤,٦	٣٦,٢	٣٤,٦	٣٣,٩	٣٢,٦	٣١,٥	٢٩,٩	٢٨,٣	٢٦,٩
الهيدروكربونات	٢٢,٣	٢٨,٤	٢٨,٩	٢٧,٢	٢٥,٨	٢٤,٠	٢٢,٢	٢٠,٧	١٩,٣	١٧,٩
غير الهيدروكربونات	٧,٦	٦,٢	٧,٣	٧,٤	٨,١	٨,٦	٩,٣	٩,٢	٩,١	٩,٠
النفقات وصافي الإقراض	٣١,٧	٣٠,٤	٢٧,٣	٢٨,١	٢٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٠
الجاري	٢١,٦	١٩,٩	٢٠,١	٢٠,٤	١٩,٧	١٩,٤	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٤	١٨,٠
الرأسمالي	٣,٤	٣,١	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٩
صافي الإقراض (الفوض والأسهم) /١	٦,٥	٧,٠	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٧
الرصيد الكلي	١,٩-	٤,٢	٨,٩	٦,٥	٧,٢	٦,٣	٥,٣	٤,٠	٢,٩	١,٩
الرصيد الأولي لغير الهيدروكربونات (ما عدا دخل الاستثمار)/١	٣٧,٠-	٤١,١-	٣٥,٨-	٣٦,٥-	٣٩,٧-	٤٠,٤-	٤٨,٩-	٢٧,٢-	٢٥,٥-	٢٣,٩-
الرصيد الأولي لغير الهيدروكربونات المعدل /٢ /٣	٣٤,٦-	٣٩,٤-	٣٥,٢-	٣٤,٢-	٣١,٦-	٢٩,٨-	٢٨,٣-	٢٦,٦-	٢٤,٩-	٢٣,٤-
ديون الحكومة المركزية للجهاز المصرفي /٤	٢٢,٢	١٧,٦	١٧,١	١١,٧	١١,٣	١١,٣	١١,٣	١١,٢	١٠,٨	١٠,٤
				(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع النقدي/٥										
صافي الأصول الخارجية	٦٧,٧	١٧,٧	٧٤,٠	٥٢,٦	٤٦,٢	٢٥,٣	١٤,٤	١٣,٥	١٤,٨	١٢,٠
صافي الأصول المحلية	٢,٠	٣,٧	٤,٣-	١٥,٦	١٦,٥	١٣,٩	١٠,٤	٧,٦	٦,٨	٨,١
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	١,٢	٢,٣	٢,٣	١٠,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٤,١	١١,١	١٠,٧	١٠,٢
النقود بمعناها الواسع	٦,٢	٥,٠	٤,٤	٢٢,٥	٢٣,٤	١٧,١	١١,٦	٩,٤	٩,٣	٩,٤
				(بمليارات الدولارات، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي										
تصدير وإعادة تصدير السلع، ومنها:	٢١٤	٣٠٢	٣٤٩	٣٧٩	٤٠٢	٤٢٣	٤٦٧	٥٠٨	٥٦٢	٦٣٠
الهيدروكربونات	٧٥	١١٢	١٢٠	١٢٣	١٢٣	١٢٠	١١٦	١١٥	١١٤	١١٤
غير الهيدروكربونات، ما عدا إعادة التصدير	٥١	٧١	٩٦	١٠٨	١١٥	١٢٨	١٤٤	١٦١	١٨٧	٢١٩
واردات السلع	١٦٥	١٩٥	٢١٧	٢٤٢	٢٧٤	٣٠١	٣٢٦	٣٧٧	٤٣٠	٤٩٢

المصدر :مجموعة سامبا، صندوق النقد الدولي، معهد التمويل الدولي، السلطات الوطنية.

الملحق رقم (06): إقتصاد دول التعاون الخليجي

مؤشرات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة (2005 ـ 2010)

القيمة: بالمليار دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1021.6	864.8	1013.3	747.7	644.5	476.4	إجمالي التجارة الخارجية
350.8	278.3	556.5	401.6	366.3	261	صادرات النفط والغاز
670.8	586.5	456.8	346.1	278.2	215.4	إجمالي التجارة الخارجية (بدون النفط)
52.6	60.9	67.3	54.9	43.9	33.9	التجارة البينية
5.2	7.9	6.65	7.3	6.8	7.11	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية ٪
7.9	10.4	14.7	15.9	15.8	15.7	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية (بدون النفط) ٪

معدلات نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005 ـ 2010)

نسب مئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.2	(16.3)	26.7	18.5	16.2	27.4	نمو الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)
4.0	1.1	7.3	5.2	6.5	5.6	نمو الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)

المصدر:

–التقرير العربي الموحد

–صندوق النقد العربي

الملحق رقم (07): نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

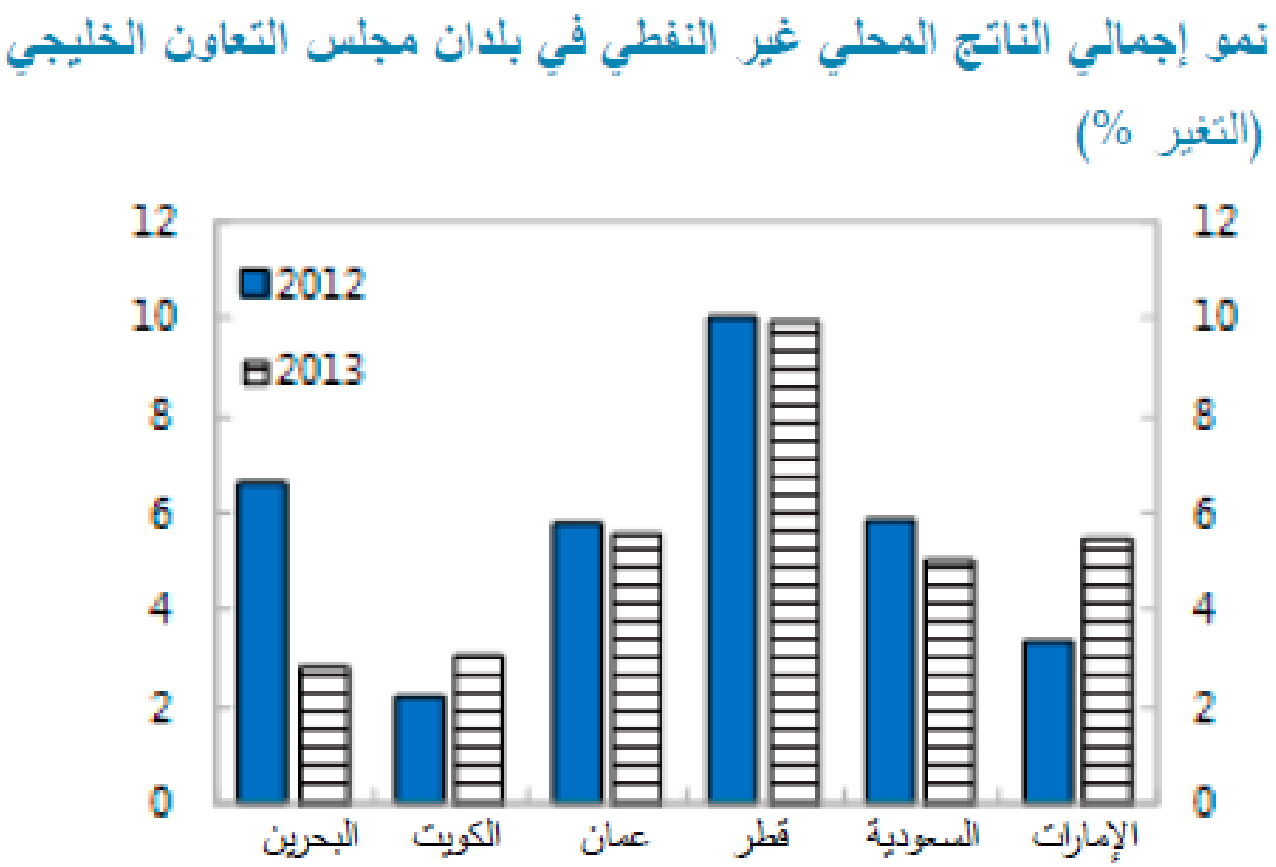

المصدر: التقرير القطري رقم 14/187 الصادر عن صندوق النقد الدولي، ص 24.

الملحق رقم (08): إيران و الإمارات

المصدر: **Jean-francois Sezanand Mimi Kirk, industrializationin the Gulf, Asocioconomic revolution, Strategic dynamics of Iran – GG, relations, Georfetown university, rontledge.**

الملحق رقم (09): المؤشّرات الإقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	2010	2011	2012e	2013f	2014f
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)	303.2	345.7	380.7	395.8	416.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (آلاف الدولارات)	65,267	72,958	78,772	80,449	83,296
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)	0.9	4.9	4.2	3.2	3.5
نسبة قطاع الهيدروكربونات من الناتج المحلي الإجمالي	-1.9	9.4	5.9	0.8	1.4
نسبة القطاع الغير هيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي	2.1	2.7	3.5	4.3	4.5
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (% التغير)	12.1	14.0	10.1	4.0	5.2
نسبة قطاع الهيدروكربونات من الناتج المحلي الإجمالي	34.1	48.9	18.9	-3.8	-3.3
نسبة القطاع الغير هيدروكربوني من الناتج المحلي الإجمالي	3.1	4.0	4.2	10.0	11.0
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (% التغير)	0.9	1.0	0.7	2.0	2.5
صادرات الهيدروكربونات (مليار دولار)	80.0	119.1	139.2	133.9	129.4
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	23.1	48.1	57.2	52.9	45.4
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	7.6	13.9	15.0	13.4	10.9
الدين الخارجي (مليار دولار)	168.0	168.0	168.0	170.0	170.0
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	55.4	48.6	44.1	42.9	40.8
الرصيد المالي (مليار دولار)	-4.3	13.9	34.9	24.4	22.4
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	-1.4	4.0	9.2	6.2	5.4
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	43	37	50	52	54
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)	2300	2511	2628	2610	2620
إنتاج سوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا)	550	700	808	850	890
إنتاج الغاز الطبيعي (مليون وحدة معادل برميل النفط يوميا)	931	950	970	980	990

المصدر: مجموعة سامبا، صندوق النقد الدولي، معهد التمويل الدولي، السلطات الوطنية.

الملحق (10): إمكانية تطوير القدرات النّووية السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

جاء اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بدراسة و تقييم الطاقة النووية للأغراض السلمية إنطلاقا من سعيها لتطوير مصادر إضافية للطاقة الكهربائية لاستيعاب الطلب المستقبلي المتوقع و ضمان استمرار التطور السريع الذي يشهده اقتصادها.

بناءا على التحليلي الذي أجرته الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرا تبين بأن الحد الأعلى للطلب المحلي على الكهرباء سيتجاوز 40.000 ميجاواط في العام 2020 و هو ما يعكس نمو سنوي بمعدل 9 % ابتداءا من عام 2007.

بناء على هذه النتائج ,تم إتخاذ الإجراءات الضرورية لتقييم الخيارات الممكنة لتلبية هذا الطلب المتزايد على الكهرباء .وكجزء من هذا التقييم، تم التوصل إلى أن كميات الغاز الطبيعي المتاحة لقطاع الكهرباء لاتغطي الاحتياجات المستقبلية حيث يمكن أن تلبي ما يتراوح بين 25,000 – 20,000 ميجاواط كحد أعلى في عام. 2020 يضاف إلى ذلك أنه وبالرغم من أن استخدام النفط الخام لإنتاج الكهرباء يمثل خياراً متاحاً للدولة، إلا أن تقييم هذا الخيار يبين عدم جدواه نظراً لتكلفته الباهظة وتأثيره السلبي على الأداء البيئي لقطاع توليد الكهرباء في الدولة .أما استخدام الفحم لإنتاج الكهرباء، فهو يمثل خياراً منافساً اقتصادياً مقارنة بالنفط الخام إلا أن استخدامه بشكل واسع في الدولة سيترتب عليه اثاراً بيئية خطيرة للغاية، بالإضافة إلى الاعتبارات المرتبطة بضمان الواردات من الفحم .كما تم تقييم مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح، وتبين بالنتيجة أنها يمكن أن تلبي ما لايتجاوز7% 6- كحد أقصى من الطلب المتوقع على الكهرباء في عام2020 بافتراض وجود برنامج تطوير سريع لهذه التكنولوجيا. بدراسة هذه الخيارات المتاحة ، تبين أن توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية يمثل خياراً منافساً من الناحية التجارية وواعداً من الناحية البيئية وهو ما سيؤدي إلى تقديم مساهمة مستقبلية كبرى في اقتصاد و أمن الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. و استناداً لهذا التحليل تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تأسيس مؤسسة لتنفيذ برنامج الطاقة النووية وذلك استنلداً إلى ارشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تواصل الدولة دراسة تقييم البدء ببرنامج نووي للأغراض السلمية يتيح لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من المنافع المرتقبة التي تعود بها الطاقة النووية السلمية على الدولة. إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك الاعتبارات والظروف الخاصة المحيطة ب إقامة المفاعلات النووية كما تدرك كافة العناصر المرتبطة بالتقييم لمثل هذا البرنامج .وبالتالي فانها ترغب بت أكيد أهدافها وغاياتها السلمية فيما يتعلق بتقييمها لإقامة برنامج نووي سلمي وامكانية إقامة منشآت لتوليد الطاقة النووية مستقبلاً .و تسعى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للتأكيد على أن الطاقة النووية ما هي الا خيار واحد من بين عدة خيارات هامة يجري تقييمها حالياً، حيث تسعى الدولة لتلبية الاحتياجات

المستقبلية من الطاقة وذلك من خلال تطوير مجموعة متنوعة من المصادر المأمونة لتوليد الطاقة. وانطلاقاً من تأكيد نواياها بشأن برنامج النووية، فقد أعدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة و صادقت رسمياً على البيان التالي الذي يبرز رؤى الحكومة في إمكانية المبادرة ببرنامج نووي للأغراض المدنية السلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يتضمن:

1. إلتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالشفافية التامة في مجال تشغيل المحطات النووية.

2. إلتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق أعلى معايير حظر الانتشار النووي.

3. إلتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق أعلى معايير السلامة والأمان.

4. حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على العمل بشكلٍ مباشر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإلتزام بالمعايير التي حددتها الوكالة لتقييم إمكانية إنشاء برنامج محلي للطاقة النووية للأغراض السلمية.

5. تطلّع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير برنامج محلى للطاقة النووية للاغراض السلمية بمشاركة مؤسسات وحكومات دول مسؤولة وبمساعدة المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في هذا المجال.

.6عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على التعامل مع أي برنامج محلي لتوليد الطاقة النووية للأغراض السلمية على النحو الأمثل الذي يكفل الاستدامة طويلة الأمد لهذا البرنامج.

يمكن تصنيف السياسات والخطوات التي تضمنتها هذه الوثيقة إلى نوعين :السياسات والخطوات التي يجري تنفيذها حالياً أو التي سيتم تنفيذها كجزء من التقييم المتواصل من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة للطاقة النووية للأغراض السلمية، والسياسات والخطوات التي سيتم تنفيذها فقط في حال اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منش آت نووية داخل حدودها. و أمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تبني و تطبيق هذه السياسات والخطوات أن تقوم بإرساء نموذج جديد يتيح للدول التي لا تمتلك برامج نووية دراسة وتوظيف الطاقة النووية بدعم كامل وثقة تامة من جانب المجتمع الدولي.

.1التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالشفافية التامة في مجال تشغيل المحطات النووية

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة وفي سياق تقييم برنامج الطاقة النووية، أن الإلتزام بالشفافية التامة في مجال تشغيل المحطات النووية يمثل شرطاً أساسياً للحصول على الدعم المحلي والت أكيد للمجتمع الدولي والشركاء المحتملين والهيئات النووية الدولية المشرفة على الأغراض السلمية لأي برنامج نووي تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذه. وكخطوة أولى نحو الإلتزام بالشفافية في مجال تشغيل المحطات النووية، واستناداً لإرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية, فستقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس ''مؤسسة الإمارات للطاقة النووية ''والتي ست أخذ على عاتقها تقييم امكانية تنفيذ برنامج نووي سلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة .سيتم تأسيس هذه المؤسسة بموجب القانون كجهة مدنية تتمتع ب شخصية قانونية مستقلة .و سيتم إدارة المؤسسة من قبل مجلس ادارة يضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة كالجهات والمؤسسات الحكومية وهيئات البيئة. سيتم ضمان الإلتزام بال شفافية ازاء الأطراف المعنية في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك من خلال إتاحة فرص التشاور وتقديم الملاحظات والأداء من قبل تلك الجهات، بالإضافة إلى امكانية الإعتراض على القرارات الصادرة عن مؤسسة الإمارات للطاقة النووية .وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل مؤسسة الإمارات للطاقة النووية على تأسيس مجلس استشاري يضم خبراء دوليين مختصين في مجالات الرقابة والسلامة والأمن وحظر الانتشار النووي وتطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع النووي والتصرف بالنفايات المشعّة .ومن المتوقع أن يقدم المجلس الاستشاري إرشادات عامة في مجال تقييم الطاقة النووية وفي المراحل الأولية ل شراء، وت صميم، و إنشاء المحطة المرتقبة للطاقة النووية وتطوير الموارد البشرية المطلوبة .وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدور الاستشاري سيكون مكملاً وليس بديلاً للقدرات والإمكانات الوطنية الشاملة التي سيتيحها إنشاء المؤسسات الوطنية المعنية وتزويدها بالكوادر اللازمة(كالجهاز الرقابي ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية) حيث ستمتلك هذه المؤسسات المهارات والخبرة اللازمة لتطوير ناجح ومأمون لأي برنامج نووي للأغراض المحلية.

سيتم تكليف مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بمهمة المباشرة بإجراء الدراسات والبحوث المطلوبة وتوجيهها لإجراء تقييم

شامل لامكانات تطوير قطاع للطاقة النووية السلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة .وفي حال أسفر ذلك التقييم عن اتخاذ قرار نهائي بإقامة منشآت لتوليد الطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فستوكل إلى مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أيضاً مهمة تطوير البرامج والمبادرات اللازمة لإنشاء البنى التحتية البشرية، الفنية والأمنية(ومن ضمنها النقل المأمون للمواد والمعدات النووية)اللازمة لدعم قطاع نووي مأمون للأغراض المحلية .وللتأكد من جودة و شمولية نشاطات التقييم وتطوير البنى الأساسية المذكورة أعلاه، سيتم تأسيس مؤسسة الإمارات للطاقة النووية برأسمال قدره 367 مليون درهم100 (مليون دولار امريكي)مع امكانية الحصول على رأس المال الاضافي الذي يمكّنها من أداء مهمتها.

أما الخطوة الثانية للالتزام بالشفافية التامة في مجال تشغيل المحطات النووية فتتمثل في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة باستكمال كافة الإلتزامات الدولية المطلوبة والتقيد التام بالاتفاقيات المنبثقة عنها .ولتحقيق هذه الغاية، فقد أُجريت مناق شات تمهيدية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .وبالإضافة إلى ذلك، ولتوفير الآليات الضرورية على الصعيد المحلي و استكمالاً للالتزامات الدولية وتمهيداً لتحول الاتفاقيات الدولية

إلى قوانين وطنية، فستقوم دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً ب إعداد مسودة لقانون وطني شامل للطاقة النووية .و سينص القانون على إنشاء جهاز تنظيمي مستقل بالكامل كجهة حيوية تتولى حماية و ضمان الشفافية في قطاع الطاقة النووية وبالأخص في مجال تشغيل المحطات النووية.

وكخطوة إضافية لضمان الشفافية في مجال تشغيل المحطات النووية لأي منشآت تقام مستقبلاً للطاقة النووية، تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم الفرص للمستثمرين الأجانب للدخول في اتفاقيات لإقامة مشاريع مشتركة لإنشاء وتشغيل منشآت الطاقة النووية مستقبلاً حيث تمثل مشاركة الشركاء التجاريين الأجانب أصحاب الاختصاص والخبرة في إنشاء وتشغيل المنشآت النووية، نافذةً شفافة على القطاع النووي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحول دون قيام أي طرف بإساءة تفسير النشاطات النووية السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حال اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منشآت طاقة نووية ف ستنظر فقط في إمكانية إقامة شراكات مع شركات معروفة بشفافيتها وتميزها وتفوقها في مجال السلامة ممن كانت حكوماتها الوطنية من ضمن الموقّعين على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وناقشت ونفّذت اتفاقيات الضمان الشاملة التي نصت عليها المعاهدة.

أخيراً، وانطلاقاً من إدراكها للقضايا التي تطرحها الطاقة النووية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة، ونظراً لأهمية استناد القرارات التي قد تسفر عن تطوير طاقة نووية على قبول المجتمع، إنه يتعين على دولة الإمارات العربية المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إعلام الجمهور ومشاركتهم الفعالة .وعليه سيتم تعزيز الاتصال المتميز بالشفافية مع قطاعات المجتمع وذلك من خلال التواصل الفعال مع المؤسسات الحكومية المعنية ذات الخبرة ودول الجوار والمجتمع الدولي عموماً.

اعتماد كافة لااتفاقيات الدولية المطلوبة والتقيد التام بالإلتزامات المنبثقة عنها

إن ضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في السابق إلى عدد من الاتفاقيات الدولية في المجال النووي و صادقت عليها ، ومن هذه الاتفاقيات :معاهدة الأمم المتحدة بشأن حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها، كما أن الدولة على استعداد لتنفيذ الإلتزامات الاضافية والضرورية لبرنامج سلمي للطاقة النووية .وقد تبين من المشاورات التي أجريت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الاتفاقيات الدولية اللازمة لتوفير أساس متين لبرنامج نووي لدولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمم المتحدة ومجموعة موّردي المواد النووية .ويمكن تصنيفها عموماً إلى اتفاقيات تتعلق ب)1 (:الأمن وحظر الانتشار ،)2 (السلامة،)3 (المسؤولية.

.1الأمن وحظر لاانتشار

بد أ الإلتزام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في عام 1995 مع انضمامها لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و إقرار اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام . 2003 في جميع الأحوال، وبهدف تعزيز الثقة ودعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحظر الانتشار النووي، وبينما تواصل جهودها لتقييم برنامج محلي محتمل للطاقة النووية، ستتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات فورية لتبني وتنفيذ كافة الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية بما في ذلك البروتوكول الاضافي لاتفاق الضمانات الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتغطي الاتفاقيات المتعلقة بالأمان وحظر الانتشار النووي: الضمانات الإضافية، الحماية من سرقة المواد النووية والسيطرة على توريد المواد أو المعدات النووية.

ففيما يتعلق بالضمانات المعززة واستناداً إلى البروتوكول الاضافي لاتفاق الضمانات الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فستتقيد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل تام بالإلتزام بتقديم معلومات تشمل كافة جوانب النشاطات النووية و أي استيراد للمعدات والتكنولوجيا المرتبطة بالمجال النووي .و ستُمنح حقوق تفتيش موسعة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشمل معاينة وتفتيش منشآت النووية و أية منشآت أخرى ذات علاقة، و سيتم تنظيم الاجراءات الادارية بحيث يتلقى المفتشون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجديداً تلقائياً لتأشيرة الاقامة مع سهولة التواصل مع المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالحماية المادية، ونظراً للعواقب الخطيرة المرتبطة بإساءة استعمال المواد النووية واستكمالاً لإقرارها اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية، فستنضم دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قائمة الدول الموقعة على تعديل اتفاقية الحماية المادية .ونظراً للالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقيات الدولية فستؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً للحماية المادية وتلتزم بالحماية الفعالة للمواد النووية في الاستخدام المحلي وخلال النقل الدولي عبر أراضيها .علاوة على ذلك فستُعامل أي سرقة او تهريب للمواد النووية أو تخريب منشآت النووية كجريمة يخضع مرتكبها لأشد العقوبات بموجب قانون الطاقة النووية لدولة الإمارات العربية المتحدة .وعلى الصعيد الحكومي، فستسعى دولة الإمارات إلى التعاون بشكل أوسع مع بقية الدول الاعضاء في اتفاقية الحماية المادية فيما يتصل بسرعة تحديد مكان ايه مواد نووية مسروقة أو مهربة والعمل على استعادتها، بالإضافة إلى التخفيف من حدة أي عواقب اشعاعية ناجمة عن التخريب ومنع ومكافحة الجرائم المرتبطة بذلك.

أما فيما يتعلق بالرقابة على التجارة فستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز نظامها الخاص بمراقبة الصادرات لمواجهة التجارة الغير مشروعة في المواد أو المعدات النووية والتعامل معها بحزم .ولتحقيق هذه الغاية، تنفّذ الإمارات العربية المتحدة الإلتزامات التي نصت عليها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية المشتركة بشأن سلامة التصرف في الوقود المستهلك و سلامة الت صرف بالنفايات المشعة .وكوسيلة لضمان إقامة

أحدث أنظمة الرقابة على الصادرات و أكثرها شمولية حتى يومنا هذا، فستسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الانضمام إلى مجموعة مورّدي المواد النووية وتنفيذ قواعد الرقابة على الاستيراد والتصدير للمعدات والتكنولوجيا النووية أو المرتبطة بالمجال النووي وفقاً لإرشادات مجموعة الموردين لأغراض النقل النووي .وفيما يتصل بضرورة إجراء تنظيم أكبر للتجارة، فقد أرست دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2007 نظاماً قانونياً للسلع الخاضعة لإجراءات الرقابة على الاستيراد والتصدير، وقد تضمن هذا القانون لائحة بالتكنولوجيا الخاضعة للرقابة وتشمل المواد والتكنولوجيا والمعدات النووية.

ونظراً لأهمية التنفيذ والتطبيق التام للإجراءات اعلاه في مجالات الضمانات والحماية المادية والرقابة على التجارة، فستوفر دولة الإمارات العربية المتحدة كافة الموارد والجهود اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لها وفقاً للمعايير والقواعد الدولية، وستواصل جهودها للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم1540 الملزم قانوناً لكافة الدول الأعضاء في الامم المتحدة والقاضي بإقامة نظام شامل لحظر انتشار الأسلحة النووية.

انسجاماً مع سياستها فيما يتعلق بالأمن والحماية المادية واستكمالاً لالتزامها باتفاقية الحماية المادية، فستلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة ايضاً بالمشاركة ببرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن قاعدة البيانات الخاصة بالإيجار غير المشروع.

.2السلامة النووية

بالإضافة إلى تعزيز الإلتزامات المتعلقة بحظر الانتشار النووي، تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ كافة الإلتزامات الدولية المقترحة في مجال ضمان سلامة كافة الأنشطة النووية. وبينما أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1987 اتفاقيتين بشأن السلامة والأمان في اعقاب حادثة تشيرنوبل، فلا يزال امامها توقيع اتفاقيتين رئيسيتين صادرتين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول سلامة منشآت النووية و سلامة التصرف بالنفايات النووية لترسيخ المبادئ الأساسية للسلامة التي يرتكز عليها أي برنامج للطاقة النووية. وفيما يتعلق **بسلامة منشآت** وحسب مقتضيات اتفاقية السلامة النووية، فستنفذ دولة الإمارات العربية المتحدة نظام أمان شامل يضمن أعلى معايير الامان والسلامة وفقاً لنماذج المقارنة العالمية ويضمن بالإضافة إلى ذلك تشغيل كافة منشآت المرتبطة بالمجال النووي بشكل محكم وعلى نحو مأمون و سليم بيئياً .وفي حال قررت دولة الإمارات العربية المتحدة تعدّي مجال التقييم إلى تنفيذ برنامج نووي سلمي فستلتزم بإنشاء جهاز تنظيمي مستقل وكفء يتولى مسؤولية الاشراف على كافة نشاطات القطاع النووي. وفيما يتعلق **بسلامة التصرف بالنفايات المشعة**، وحسب مقتضيات اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن سلامة التصرف في الوقود المستهلك و النفايات المشعة، وفي حال إقدام دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة منشآت للطاقة النووية في اقليمها، فإنها ستقوم بالإلتزام بأعلى معايير السلامة والأمان في التصرف بالوقود المستهلك والنفايات المشعة .وفي مثل هذه الحالة، سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الحماية من المخاطر الإشعاعية في كافة مراحل ال□صرف بالوقود المستهلك والنفايات المشعة مع تنفيذ خطط الطوارئ في منشآت التصرف بالنفايات المشعة والوقود المستهلك.

.3المسؤولية النووية

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن التعامل مع المطالبات المتعلقة بالمسؤولية النووية بموجب قوانين التعويضات الوطنية السارية حالياً يتميز بالمحدودية، نظراً للسمة الفريدة للمخاطر التي يثيرها تسرب المواد المشعة، حيث يمكن أن يكون لهذا التسرب تأثيرات عابرة لحدود البلد الذي حدث فيه وقد يستغرق الأمر عقوداً كي تظهر آثار التعرض للاشعاع وتبدو واضحة للعيان .ونتيجة لذلك، وكعنصر أساسي يدفع نحو تأسيس برنامج محتمل للطاقة النووية السلمية، ستقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً للمسؤولية النووية متفق مع الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تنظم المسؤولية في المجال النووي .و ستتزامن إقامة هذا النظام مع تقديم نظام مستقل للمسؤولية النووية لتعويض الغير على أساس الاتفاقيات الأربعة للوكالة الدولية والتي لم يتم التصديق عليها بعد بشأن المسؤولية النووية مع احتمال إدخال تعديلات لتوائم الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة(راجع البيان التالي لعمليات المشاريع المشتركة.)

سيتضمن القانون المقرر إصداره في الدولة الإلتزامات التي ضمنتها الإتفاقيات الدولية بسأن المبادئ الأساسية لاتفاقيات المسؤولية الدولية ويشمل ذلك)1 (:تحميل المشغّل وحده المسؤولية القانونية الكاملة عن الأضرار النووية، 2((إمكانية إثبات مسؤولية المشغّل دون الحاجة لإثبات وجود إهمال،)3 (الولاية القضائية الخاصة لمحاكم الدول التي تقع فيها الحوادث النووية،)4 (تحديد مدى المسؤولية مع إمكانية وضع مدة لتقادم تلك المسؤولية،)5 (التعويض عن الأضرار دون أي تمييز قائم على أساس الجنسية أو محل الإقامة.

تطوير إطار عمل قانوني وطني شامل يغطي كافة جوانب القانون المتعلق بالطاقة النووية بما في ذلك مسائل السلامة والأمن وحظر لاانتشار والمسؤولية النووية وكافة الجوانب التشريعية والتنظيمية والتجارية الأخرى

كإجراء ضروري لتحقيق الاهداف الموضحة في الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه، واستناداً للمبادئ التي تضمنتها هذه الوثيقة، فإن إعداد مسودة لقانون شامل للطاقة النووية منشأنه أن يدعم البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف ضبط وتنظيم القطاع النووي وتحديد المسائل الجوهرية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية و ضوابط السلامة والأمان .وتتضمن المجالات الرئيسية التي سينص عليها قانون دولة الإمارات في المجال النووي :تشكيل جهاز تنظيمي ونظام للترخيص، والمسؤولية

النووية، مسؤوليات المرخص لهم والمشغّلين، والتصرف بالنفايات المشعة والوقود المستهلك، الإغلاق النهائي للمنشآت النووية عند انتهاء عمرها التشغيلي و سحب المعدات من الخدمة، والحماية المادية للمواد النووية، والتزامات و ضوابط وتطبيق حظر انتشار الأسلحة النووية .وفيما يتعلق بالأمان، يمتد مجال التشريعات النووية ليشمل حظر الاستخدام غير المشروع للمصادر المشعة ضمن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة وايقاع العقوبات على وتقديم المخالفين في حالة الاستخدام غير المشروع لتلك المصادر.

تأسيس جهاز رقابي مستقل وفعال

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة قناعة راسخة بأن تأسيس جهاز رقابي مستقل وكفء يعتبر حجر الأساس لأي برنامج نووي مأمون وموثوق به .وعليه فإن الهدف الأساسي الذي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيقه في حال قررت إقامة وتشغيل منآشت للطاقة النووية في إقليمها يتمثل في تأسيس كيان فعال مخوّل بالمراقبة والاشراف على السلامة النووية بشكل مستقل عن الجهات الصانعة والمشغّلة. وانطلاقاً من الإيمان بدورها الأساسي في ترسيخ المصداقية من خلال الاستقلالية والكفاءة، تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة إسناد دور أساسي لأي كيان تنظيمي للنشاط النووي من خلال منحه اللاصحيات التالية والتي توصي بها عادةً الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

)1 (تحديد المتطلبات والضوابط،)2 (اصدار التراخيص،)3 (تفتيش ودخول المنشآت والمباني الملحقة بها،)4 (مراقبة الإلتزام بالضوابط وتنفيذها،)5 (ارساء نظام وطني للمحاسبة والرقابة على المواد النووية(بما في ذلك الوقود المستهلك والنفايات المشعة) وفقاً لمعايير الحماية والضمانات التي حددتها الوكالة الدولية .ومن بين المهام الأخرى المسندة اليه، يكلَّف الجهاز الرقابي بالتواصل الدائم مع الوكالة الدولية لتقديم التقارير المطلوبة بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة، فلاضً عن تقديم المعلومات الفنية المتعلقة بأي مواد ومنشت نووية.

)1 (**يعد تحديد المتطلبات والضوابط** التي تنظم قطاع الطاقة النووية أحد عناصر النشاط الرئيس حيث تغطي هذه الضوابط : السلامة النووية، حظر انتشار الأسلحة النووية، المواد النووية، الحماية المادية، الحماية الاشعاعية والاستعداد للطوارئ في مقر المنشآت النووية .ونظراً لأهمية إرساء قاعدة معلومات متكاملة لتفادي أي نقص في الكوادر الماهرة ولتمكين الجهاز الرقابي من أداء المهام المسندة اليه على النحو الأمثل فسيتم وضع إستراتيجية للتطوير المعرفي بحيث تُدمج مع أي خطة أوسع للطاقة النووية.

)2 (سيكون **نطاق الترخيص** مكثفاً ومتوافقاً مع أفضل الممارسات العالمية المثلى في قطاع الطاقة النووية .فتراخيص السلامة والأمان مطلوبة في كافة المراحل بدءاً من تحديد موقع لإقامة المنشأة ومروراً بمرحلة الإنشاء، التوسعة، الاختبار، التشغيل، التصرف بالنفايات، إجراء التعديلات و إغلاق الإغلاق النهائي للمنشآت النووية عند انتهاء عمرها التشغيلي وحسب المعدات من الخدمة .ستتسم إجراءات إصدار الرخصة بالدقة و ستسودها ثقافة الأمان والسلامة.

ويفترض بمشغّل المنشآت النووية قبل البدء بالأعمال الإنشائية، الحصول على رخص الإنشاء والتشغيل .وقبيل المباشرة بالعمل يتولى الجهاز الرقابي على الطاقة النووية المصادقة على أن تشييد المنشأة قد تم وفقاً للترخيص و أنه سيتم تشغيلها و إدامتها وفقاً للوائح المعمول بها مع مراعاة حماية الصحة والسلامة العامة والبيئة .وفيما يتعلق بحظر انتشار المواد النووية وخضوعها للرقابة، تتضمن شروط الترخيص إجراء جرد للمواد النووية وتقديم السجلات والتقارير والتعاون مع المفتشين.

)3 (تتيح **صلاحيات التفتيش** المسندة إلى الجهاز الرقابي إمكانية إعداد برنامج للتفتيش الدوري وتجيز الدخول إلى كافة المنشآت والمرافق والوصول إلى معدات وموظفي المقاول الذي يتولى تنفيذ المشروع والاطلاع على كافة الوثائق والمستندات .كما ستُسند إلى الجهاز الرقابي لاصحية إجراء تفتيش على أساس معلن أو غير معلن، مع اشتراط إجراء توثيق كامل للنتائج.

)4 (يجب أن تكون **مستندات التنفيذ** الموضوعة تحت تصرف الجهاز الرقابي فعالة على نحو يضمن الإلتزام باللوائح. ويحدد القانون بشكل واضح وعلني اللاصحيات الممنوحة إلى الجهاز الرقابي بالإضافة وتمكين الجهاز من تطوير آلية لتنفيذ اللوائح ذات الصلة وبنود التراخيص بما في ذلك إيقاف تعليق الترخيص أو تعديله أو إلغائه.

)5 (يُعد **نظام المحاسبة والرقابة** على المواد النووية بموجب نظام الضمانات الذي أرسته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد المهام الأساسية الأخرى التي يضطلع الجهاز الرقابي ب أدائها .واستناداً للمواصفات التي حددتها الوكالة الدولية، يتضمن نظام المحاسبة والرقابة :نظام للقياس، نظام لتقييم الدقة، إجراءات لاستعراض الاختلافات في القياس والتقييم، إجراءات لتنفيذ الجرد المادي، نظام لتقييم المخزون الذي لم يتم جرده، نظام تقارير و سجلات لكافة المواد المتبقية ونظام لتقديم التقارير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ضمان استقلالية الجهاز الرقابي

نظراً للأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة ضمان الاستقلالية لجهاز الرقابة، فستقوم دولة الإمارات العربية المتحدة في سياق أي برنامج للطاقة النووية بتشكيل جهاز مختص لتنظيم القطاع النووي واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استقلاليته عن المشغلين، المرخّص لهم، الحكومة، و أي كيان أو جهة أخرى معنية بترويج أو استخدام الطاقة النووية أو بالتصرف بالوقود المستهلك أو النفايات المشعة .أما الصفات المؤسسية التي تكفل الاستقلالية فتتضمن)1 (:نظام التعيين،)2 (كفاية الميزانية المرصودة واستقلاليتها،)3 (الاستقلالية التقنية،)4 (الاستقلالية عن الحكومة .سيتم تنظيم أي قطاع نووي تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطويره من قبل جهاز إتحادي يتمتع بالخصائص التالية لضمان استقلاليته:

)1 (يتم تصميم **نظام تعيين** لكوادر م ؤهلة في الجهاز الرقابي لضمان الاستقلالية .ستكون التعيينات لمدد زمنية محددة مع وضع معايير واضحة ومحددة للعزل والإقالة مثل إهمال الواجبات، تضارب المصالح والفساد .ولن يكون للمشغلين والمرخص لهم أي رقابة أو سيطرة على تعيين أعضاء الجهاز الرقابي ولن يمنحوا أي فرصة للتأثير على التعيينات .مع الأخذ بعين الإعتبار أنه سيتم تعيين خبراء دوليين في مجال الرقابة ممن يتمتعون بنزاهة و سمعة طيبة للانضمام إلى صفوف الجهاز الجديد.

)2 (يتم ضمان **كفاية واستقلالية ميزانية** الجهاز الرقابي من خلال التأكد من إجراء تقدير للموارد المالية المتاحة للجهاز الرقابي لدولة الإمارات العربية المتحدة وكفايتها وعدم خضوعها لسيطرة غير مبررة من جهات خارجية .يجب أن يكون الجهاز الرقابي قادراً على وضع ميزانية خاصة به ورفع مسألة التمويل اللازم لتنفيذ المهام المسندة اليه بشكل فعال إلى الحكومة.

)3 (يتم تعزيز **لااستقلالية الفنية** للجهاز الرقابي من خلال الت أكد من توفير القدرات اللازمة لتقديم الآراء بشأن تولي مسؤوليات المراجعة والتقييم والترخيص والتفتيش والتطبيق. ومع أن الجهاز التنظيمي قد يضطر في بعض الحالات إلى الاعتماد على خبرات واراء جهات خارجية، فسيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان استقلالية من يدلي بهذه الآراء والتقديرات عن المشغل أو المرخَّص له أو الحكومة.

)4 (تتحقق **استقلالية الجهاز التنظيمي عن الحكومة** من خلال اتباع أنظمة و آليات مناسبة لإعداد التقارير، حيث تصمم هذه الأنظمة لتفادي أي سيطرة حكومية على لوائح السلامة النووية.

وفي حال اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً بتطوير برنامج للطاقة النووية السلمية و إنشاء الجهاز الرقابي، فستسعى للحصول على مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات المختصة الأخرى لضمان توافق الآلية التي اختارتها دولة لاامارات العربية المتحدة لتعزيز استقلالية و إمكانات ومهارات الجهاز، مع أفضل الممارسات العالمية.

إعتماد ترتيبات المشاريع المشتركة في تشغيل منشآت الطاقة النووية

شهدت التجربة السابقة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً في قطاعات انتاج النفط وتوليد الطاقة الكهربائية تعاوناً ناجحاً مع شركات عالمية من الولايات المتحدة، أوروبا و آسيا .وفي ضوء هذه التجارب الايجابية، ولضمان تشغيل أكثر فعالية و شفافية لمنشآت الطاقة النووية وعلى نحو يضمن مصالح المستثمرين، ف إن أي برنامج للطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة سيضع في الحسبان إقامة شراكات دولية مماثلة لتشغيل منشآت الطاقة النووية.

وعليه، فإن أي التزام ببرنامج للطاقة النووية سيؤدي إلى إجراء ترتيبات بين الحكومة وبين شركات عالمية مماثلة لشركات المنشآت المستقلة لإنتاج المياه والطاقة العاملة حالياً والتي تمتلك تاريخاً طويلاً من النجاح في إمارة أبوظبي، نظراً لتفعيل مشاركتها في قطاع المياه والكهرباء كجزء من مساعي الخصخصة التي تدعمها الحكومة، بهدف زيادة كفاءة هذا القطاع من خلال السماح لمنشآت توليد الطاقة بالعمل كمشاريع مستقلة تدار من قبل القطاع الخاص .وفي ظل الهيكلية القانونية للمنشآت المستقلة لإنتاج المياه والطاقة تتم إقامة منشآت جديدة على أساس البناء والامتلاك والتشغيل من خلال شراكات بين الحكومة وعدة شركات عالمية. وفي ظل الترتيبات الحالية، تبلغ نسبة مساهمة الحكومة في كلٍّ من هذه المنشآت المستقلة لانتاج المياه والطاقة 60 % في حين تعود النسبة المتبقية 40 % إلى جهات استثمارية أجنبية خاصة.

من الناحية العملية، تواصل الشركات المنبثقة عن المشاريع المشتركة ,والتي تعد طرفاً في المنشآت المستقلة لإنتاج المياه والطاقة، تشغيل المنشآت بالترتيب مع مشغل للمنشة (أحد المستثمرين من القطاع الخاص عادةً)يتمتع بالخبرة والمهارة اللازمة في مجال تشغيل و صيانة هذه المنشآت .وعليه، ف إن المشاركة في إشاء منشآت لتوليد الطاقة النووية لا تخلق فرصاً كبيرة لشركات تصميم و إنشاء المفاعلات النووية فحسب بل توفر أيضاً فرص التشغيل طويل الأمد للمشغّلين المؤهلين وتشكّل استثماراً مضموناً للمساهمين .أما فيما يتعلق بضمان استيفاء معايير الامان وحظر الانتشار النووي، ستظل منشآت انتاج الطاقة باستخدام التكنولوجيا النووية خاضعة كلياً للمعايير الدولية والاشراف التنظيمي على الرغم من تفاوت نسب المساهمات فيها.

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تشغيل منشآت توليد الطاقة النووية السلمية من خلال الشراكات والمشاريع المشتركة التي تضم جهات محلية و أجنبية سيفتح لها أفاقاً جديدة وبالتالي يتعين عليها وضع تشريعات ولوائح تتضمن افكار جديدة توائم هذه المنشآت .ومع نجاح نموذج المحطات المستقلة لإنتاج المياه والطاقة المذكورة أعلاه بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الحكومة على استعداد لإجراء التعديلات الضرورية لتلك النماذج أو النظر في إقامة نماذج بديلة إذا كانت تلك النماذج البديلة مناسبة للشركات الأجنبية العاملة في القطاع النووي وفي حال أسهمت في تحقيق الهدف الذي تسعى اليه دولة الإمارات العربية المتحدة بالترويج لقطاع يتميز بالكفاءة والأمان والشفافية.

وضع آليات فعالة لإعلام ومشاركة الجمهور

إنطلاقاً من أهمية وجود قنوات إعلامية مفتوحة للتواصل مع المجتمع بشأن إجراء تقييم للطاقة النووية، و إدراكاً لأهمية استناد القرارات المتعلقة بالتطوير الفعلي لبرنامج نووي إلى ثقة وموافقة الجمهور، فستلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم المعلومات إلى الجمهور على نحو يضمن فهم تلك المعلومات والوثوق بها إلى جانب توخّي الشفافية والدقة .و سيكون هذا التقرير الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بأشن تقييم إمكانية تطوير برنامج نووي سلمي متاحاً للجمهور من خلال نشره على المواقع الالكترونية للجهات الحكومية المعنية .و هو الإمر الذي يمثل أولى الخطوات التي تتخذها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان توفير المعلومات إلى الأطراف المهتمة بالموضوع.

و سيتم وضع آليات إضافية للتشاور والحوار وتنفيذها مع تقدم سير التقييم والتنفيذ المحتمل لهذه المبادرة. وتجدر الإشارة إلى أن الإلتزام المذكور أعلاه بالإلتزام بالشفافية في مجال تشغيل المحطات النووية لن يشمل الاجراءات الأمنية والخطط التي سيتم وضعها لضمان الحماية المادية لأي مواد أو معدات أو من شآت نووية تقام ضمن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة .و ستُعامل هذه الإجراءات والخطط الأمنية حساسة و سُتمنح الحماية اللازمة لضمان السلامة المادية للمواد والمعدات والمنشآت المشار اليها أعلاه.

.2التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني أعلى معايير حظر الإنتشار النووي

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة في تقييمها المتواصل لإعداد برنامج للطاقة النووية بأن الإلتزام بالشفافية في مجال تشغيل المحطات النووية يجب أن يقابله التزام مماثل بأعلى معايير حظر الانتشار النووي وتطبيق هذا الإلتزام وفقاً للمبادئ الدولية. وتجدر الاشارة إلى أن الإلتزام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحظر الانتشار النووي قد بدأ مع انضمام الدولة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام . 1995 تلا ذلك اتخاذ عدد من الخطوات الكفيلة بدعم الإلتزام بحظر الانتشار النووي، و أهمها ادخال تغييرات قانونية وهيكلية كجزء من تنفيذ التزامات الدولة بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم 1540 .

اعتماد الأساليب والأنشطة المتبعة حالياً في مجال حظر لاانتشار النووي

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية اهمية قصوى، ويتأكد من ذلك من خلال تأييدها لعدد من المبادرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر انتشار الاسلحة النووية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن السبيل الأمثل لحماية أمن الدولة وجيرانها والعالم أجمع يتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيا المستخدمة في امتلاكها، فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة وفي مناسبات عده معارضتها لوجود أي أسلحة دمار شامل في منطقة الشرق الأوسط .كما أن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية) 1995 (، اتفاقية الضمانات الشاملة) 2003 (، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي) 2005 (انما يمثل أكبر دليل على أن الإلتزام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحظر انتشار الأسلحة النووية قد سبق تقييمها للطاقة النووية كأحد الخياراتالمتاحة لتوليد الطاقة الكهربائية.

و إلى جانب الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه، فقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الخطوات القانونية والمؤسسية لتنفيذ مبادرات حظر انتشار الأسلحة النووية.فعلى سبيل المثال، تم تحقيق عدد من الأهداف الملموسة تنفيذاً للالتزامات التي تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذها في ظل قرار مجلس الأمن الدولي رقم) 2004 (1540 لمنع الأطراف من غير الدول من الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية أو تطويرها .يتمثل أبرز تقدم تم إحرازه في مجال القانون و لمراقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 ، ولأغراض في تعزيز نظام الرقابة على الصادرات الإماراتية، فقد تم في أغسطس من عام 2007 إصدار القانون رقم) 2007 (13 لتنظيم السلع الخاضعة لإجراءات رقابية على الاستيراد والتصدير .ويحدد هذا القانون قوائم بالسلع الخاضعة لقيود على تصديرها(بما في ذلك التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج)ويهدف القانون إلى وضع ضوابط اتحادية بالإضافة إلى تأسيس جهة رقابية جديدة تعرف باسم اللجنة الوطنية للسلع الخاضعة لرقابة الاستيراد، التصدير و إعادة التصدير .وعلى الصعيد المؤسسي، فقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل اللجان الوطنية المكلفة بمراقبة حظر انتشار المواد المشعة ومراقبة تطبيق الحظر على صنع، حيازة، شراء، نقل أو استخدام أي نوع من الأسلحة من قبل الأطراف من غير الدول لأغرا ض إرهابية .و أخيراً فقد تم تنظيم عدد من ورش العمل والندوات حول التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم . 1540 ومن بين القضايا التي تناولتها هذه المبادرات)1 (:تطوير القدرات الفنية لدعم البنية التحتية

اللازمة لسلامة التصرف بالنفايات المشعة (بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)،)2 (الوقاية الاشعاعية وسلامة المواد النووية (أيضاً بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)،)3 (مراقبة الصادرات(تم عقد عدة ورش عمل مع دول صديقة.)

وبالتوافق مع عملية تقييم برنامج محتمل للطاقة النووية تعكف دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً على دراسة عدد من الخطوات التي منشأنها تعزيز التزام الدولة بحظر انتشار الأسلحة النووية .ومن تلك الخطوات الاتجاه نحو تفضيل التكنولوجيا والتصاميم المقاومة للانتشار النووي والتخلي عن أي نية لتطوير قدرات للتخصيب المحلي و إعادة معالجة الوقود النووي، وتطوير نظام شامل للتصرف بالنفايات و إمكانية المشاركة في شبكات ضمان الوقود متعدد الجوانب .وفيما يلي تفاصيل تلك الخطوات:

تفضيل ودعم تطوير التكنولوجيا والتصاميم المستقبلية المقاومة بطبيعتها للانتشار النووي

بالإضافة إلى التزامها السياسي الثابت بحظر الانتشار النووي والخطوات المحددة المنبثقة عن ذلك الإلتزام، تفضل دولة الإمارات العربية المتحدة وتؤيد تطوير تكنولوجيا وتصاميم من شأنها – من وجهة نظر فنية – إنهاء مخاطر الانتشار النووي أو تقليصها إلى الحد الأدنى في حالة وجودها .وبينما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لبحث واستكشاف الخيارات التكنولوجية المتوفرة لأي برنامج نووي، فستولى اهمية كبرى للمفاعلات التي تتبنى افكار مبتكرة ودورات وقود تكشف عن مقاومة كبيرة للانتشار النووي . ويتضح مما تقدم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد وتدعم تطوير خيارات تكنولوجيا مقاومة للانتشار النووي، حيثما أمكن ذلك.

عدم تطوير أية قدرات للتخصيب و إعادة المعالجة وفي المقابل الحصول على الوقود من مصدر خارجي موثوق به.

خلافاً للعديد من الدول التي تمتلك برامج طاقة نووية للأغراض السلمية، لن تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة في أنشطة تطوير دورات الوقود بما يتعدى الإدارة والتخلص من النفايات المشعة و ذلك في حال أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة منشآت لتوليد الطاقة النووية على أراضيها .وترتكز هذه الرؤية على عدة عوامل نذكر منها عدم الجدوى الاقتصادية لتشغيل منشآت التخصيب و إعادة المعالجة للأساطيل النووية الصغيرة نسبياً، مخاوف المجتمع الدولي من إقامة منشآت لإعادة معالجة الوقود المستهلك والتخصيب في الدول النامية، وطبيعة الاستخدام المزودج للعناصر المستخدمة في صناعة الوقود ومعالجته .ونظراً لهذه العوامل، فلن تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير قدرات محلية في هذه المجالات سواء كجزء من تقييمها للطاقة النووية أو كأحد عناصر برنامجها النووي مستقبلاً. يتبين مما تقدم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى لإبرام اتفاقيات طويلة الأمد مع موردين ملتزمين وحكومات محل ثقة لأغراض التوريد المأمون للوقود النووي والنقل والتخلص الم أمون، إن أمكن، من الوقود الم ستهلك وذلك من خلال ت أجير الوقود أو اتفاقيات أخرى لتوريد الوقود بدلاً من اتجاهها للتخصيب المحلي و إعادة المعالجة.

تطوير نظام شامل للتصرف بالنفايات يعكس أعلى المعايير والممارسات العالمية دون أن يتضمن إعادة معالجة محلية

فيما يتعلق بالتخزين قصير الأمد للوقود، ف إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بضمان أعلى معايير السلامة والأمن. ومع ذلك وفي ظل المخاوف من انتشار الوقود المستهلك، تفضل دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على الوقود النووي من خلال اتفاقيات تأجير الوقود إن أمكن أو أية ترتيبات مماثلة تعفيها من الإلتزام طويل الإمد بحماية الوقود المستهلك. وفي حال اقتضى الأمر التخزين طويل الأمد للوقود في دولة الإمارات العربية المتحدة، فسيتم بناء منشآت طويلة الأمد للوقود المستهلك و إدارتها وفقاً لضوابط صارمة تضمن استيفاء معايير السلامة والأمان الدولية للتصرف بالنفايات .و سيتم تقليص النفايات المشعة الناتجة إلى الحد الادنى الممكن من خلال إتباع إجراءات التصميم وممارسات التشغيل المناسبة. و سيتم السيطرة على إدارة النفايات النووية والتخزين المرحلي بشكل صارم وعلى نحو يتوافق مع متطلبات التصرف المأمون بالنفايات .وتتجه دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً إلى استخدام خدمات الموردين الأجانب، إن وجدت، لتقليص حجم الوقود المستهلك ومن ثم تقليص متطلبات التخزين

الدائم. ويمكن الحصول على هذه الخدمات بشرط أن تتم إعادة المعالجة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة .وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لن تتبنى مسألة إعادة معالجة الوقود النووي في أي برنامج للطاقة النووية.

وانسجاماً مع هذا الطرح، تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهود الدولية الأخرى لتطوير شبكة ضمانات تتعلق بالوقود متعدد الجوانب بما في ذلك بنك الوقود الذي يعد بمثابة'' الملاذ الأخير ''لتقديم الضمانات بمواجهة أي انقطاع أو توقف في إمدادات الوقود النووي للدول التي لا تمتلك منشآت للتخصيب المحلي. وبعيداً عن مسألة النفايات المرتبطة بالوقود المستهلك، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير منشآت و آليات مناسبة للتعامل مع النفايات التي تتراوح درجة خطورتها ما بين المتدنية والمتوسطة الناتجة عن أي منشآت نووية تقام مستقبلاً.

.3التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق أعلى معايير السلامة والأمان

انطلاقاً من التزامها المطلق بالشفافية وتقيدها بالإلتزامات المحددة والمتعلقة بحظر الانتشار النووي، تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة ان يستوفي أي برنامج للطاقة النووية أعلى معايير السلامة والأمان .تتميزمعايير السلامة والأمان بترابطها إلى درجة كبيرة من خلال سعيها لتحقيق الهدف المشترك والمتمثل بالحيلولة دون حصول اي تسرب اشعاعي من مفاعل نووي أو من وقود مستهلك .بالإضافة إلى ذلك، فإن العمليات والأنظمة والإجراءات المتبعة لحماية المنشأة من الحوادث التي قد تقع خلال سير الأعمال العادية هي نفس الأنظمة المتبعة في منع اي تسرب اشعاعي في حالة وقوع هجوم إرهابي .نستنتج مما تقدم بأن الرؤية التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة تفيد ب أن إقامة أي برنامج للطاقة النووية المحلية مرهون بضمان أعلى معايير السلامة والأمان، و أن أقصى دعم يمكن تقديمه لأي برنامج للطاقة النووية يرتكز إلى الايمان ب أن السلطات الوطنية هي من سيتولى مسائل السلامة والأمان في القطاع بشكل فعال.

الناحية التشغيلية تطبيق أعلى معايير التنظيم ومراقبة السلامة في جوانب القطاع المختلفة

في سياق تطوير أي برنامج نووي، سوف تطبّق دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معايير التنظيم ومراقبة السلامة في كافة جوانب القطاع .وتضم إجراءات السلامة خصائص تصميم المفاعلات بما في ذلك معدات السلامة المطلوبة و إجراءات الاستجابة للطوارئ ومتطلبات تنظيمية أخرى .إن الغاية من هذه الإجراءات هي منع الانبعاث العرَضي للمواد المشعة مع التخفيف من حدة ت أثير مثل هذا الانبعاث في حالة حدوثه.

ومن وجهة نظر تقنية، ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن اختيار مفاعلات الجيل الثالث المتقدمة والتي تعمل بالمياه الخفيفة منشأنه تعزيز جوانب السلامة والأمان في البرنامج المرتقب للطاقة النووية .فالمفاعلات من هذا النوع تتقدم في عدة أوجه على مفاعلات الجيل الثاني وبشكل خاص من حيث طول العمر التشغيلي للمنشأة 60 (سنة عادةً)، مميزات سهولة الإستخدام، ومعدلات احتراق أعلى للوقود مما يقلل من كميات وحجم الوقود المستهلك .والأهم من ذلك هو تحقيق تطور كبير في مجال السلامة من خلال وجود منشآت حجز خرسانية متينة لحماية المفاعل والحيلولة دون تسرب أي إشعاع إلى خارج المنشأه في حالة حدوث تسرب من المفاعل، بالإضافة إلى البساطة في التصميم والتي تضمن قلة التعرض إلى المشاكل التشغيلية مع ادخال أنظمة السلامة السلبية والتي تقلص الحاجة إلى التدخل المادي لمنع وقوع حوادث في حالة أي عطل أو خلل وظيفي.

كما ذكرنا أعلاه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن التنفيذ المحكم للضوابط والقواعد والمعايير الفنية من جانب المشغّل والمراقبة الصارمة من جانب الجهاز التنظيمي سيمثل جانباً أساسياً آخر لضمان السلامة .ومع ذلك، وكإجراء ضروري لضمان استيفاء القواعد والضوابط القياسية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة على استعداد لضمان تشغيل منشآت الطاقة النووية في الدولة بأيدي كوادر مؤهلة ومدربة و ضمان جاهزية خطط الاستعداد للطوارئ و إمكانية تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم طرح برامج لتدريب كوادر التشغيل والصيانة والدعم الفني وكوادر الحماية من التسربات الكيميائية والإشعاعية لتمكينهم من تنفيذ المهام المسندة اليهم بشكل م أمون وفعال .ويتوقَّع من أي مشغل لمنشآت الطاقة النووية تو مبادرات المراقبة الذاتية، حيث سيمنح المشغل فرصة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتصميم هذه المبادرات والتي قد تم تضم لجانً مستقلة لاستعراض السلامة النووية وبرامج لاتخاذ الإجراءات التصحيحية كالية اختيار الموظفين، تحديد أسباب المشاكل وتعزيز مراقبة الجودة .وفي هذا السياق، سيتم السعي لإقامة مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب لتشغيل المنشآت النووية.

وبإمكان دولة الإمارات العربية المتحدة توظيف الخبرة في مجال سلامة التشغيل التي يتمتع بها أكفأ مشغلي منشآت الطاقة النووية من مختلف دول العالم لتحقيق مستويات مماثلة من التفوق في مجال التشغيل في الدولة .وبالاضافة إلى تبادل الزيارات والآراء في مجال التشغيل، تحرص دولة الامارات العربية المتحدة على إشراك المنظمة العالمية للمشغلين النوويين و أعضاءها وتمكينهم من اجراء التقييم وتبادل البيانات والخبرة التشغيلية .وعلى نحوٍ مماثل، يمكن الاستعانة بزيارات من قبل فريق التحقق من سلامة التشغيل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت في دولة الإمارات العربية المتحدة كسبيل لتقديم المشورة والملاحظات وكفرصة للتطوير على أيدي فرق الخبراء الدوليين.

الناحية التكتيكية – وضع الحماية اللازمة للحدود والمرافق لإبقاء منشآت توليد الطاقة التي ستقام مستقبلا، والبنية التحتية للنقل ومرافق التخزين في مأمن من التهديدات الخارجية كالارهاب على سبيل المثال.

إن الهدف من إجراءات الأمن هو الحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية أو تخريبية مما قد يسفر عن تسربات إشعاعية خطيرة___. وقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة كافة الجهود اللازمة لضمان وتعزيز الامن للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية. ويشرف وزير داخلية دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتنسيق مع مديريات الشرطة العامة في الإمارات المختلفة، على الأمن في عموم البلاد .وتقع على عاتق المجلس الأعلى للأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة والذي تم تأسيسه في عام2006 مسؤولية توفير التخطيط والتنسيق المتواصل لمختلف الدوائر الحكومية في الدولة للمحافظة على الأمن الوطني .كما تم تشكيل جهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية في إمارة أبوظبي كاحدى المبادرات التي طُرحت مؤخراً في مجال الحماية المادية للمنشآت الحيوية، وقد تم تكليف هذا الجهاز بتقييم واتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بحماية أمن المنشآت الحيوية كالمنشآت البترولية البرية والبحرية ومنشآت توليد الطاقة وتحلية المياه و شبكات نقل وتوزيع الغاز والمطارات والموانئ. و أخيراً، تعي ف إن دولة الإمارات العربية المتحدة الأهمية الخاصة لحماية أي منشآت ونشاطات نووية من أي تهديدات داخلية أوخارجية وذلك في إطار المحافظة على أمن واستقرار الدولة. بناءً عليه، واستناداً للمتطلبات التي تفرضها الإلتزامات الدولية والمعايير المتميزة للأمن الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تواصل الدولة تعزيز أمنها ليرافق أي برنامج للطاقة النووية بدءً من المباشرة بالأعمال الإنشائية لغاية التشغيل التجاري للمنشآت والمراحل التالية .ومن أهم عناصر الحماية المادية الشاملة للبنى التحتية وضع برنامج خاص لضمان موثوقية الكوادر التشغيلية ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، التحقق من خلفية وم ؤهلات هذه الكوادر، مع صدار تراخيص أمنية لدخول المنآشت .تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تبني افضل الممارسات العالمية عند تصميمها لنظام الحماية المادية الشاملة، و سوف تدخل في حساباتها تصنيف وتحديد مكان تواجد المواد النووية و ضرورة دراسة كافة العواقب الشعاعية عند إرساء متطلبات الحماية المادية ضد التخريب والتحقق من التهديدات والمخاطر الحقيقية الناجمة عن تناثر المواد النووية .ولغض تقييم المتطلبات العامة للأمن فيما يتعلق بالطاقة النووية ستسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحصول على مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الإستفادة من برنامج البعثات الدولية للخدمات الاستشارية بشأن الأمن القومي، بالإضافة إلى التعاون مع الحكومات الوطنية المعروفة بقدراتها في هذا المجال.

.4حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على العمل بشكلٍ مباشر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإلتزام بالمعايير التي حددتها الوكالة لتقييم إمكانية إن شاء برنامج للطاقة النووية السلمية.

تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة الاتصال بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها المؤسسة الدولية الأولى ذات العلاقة بتقييم أي برنامج محتمل للطاقة النووية .وفي الواقع، ترتكز الاستراتيجيات والاجراءات المتعلقة بالشفافية في مجال تشغيل المحطات النووية وحظر الانتشار والأمن على المعايير والممارسات المثلى التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.وقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة في بعين الاعتبار أهمية الاسترشاد بتوصيات التخطيط التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نشرتها الخاصة ''الإنجازات في مجال تطوير بنية تحتية وطنية للطاقة النووية.''وبصفتها عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيعها الملحق المعدل للإتفاقية بشأن توفير المساعدة التقنية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1989 فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستتمتع بإمكانية الاستفادة من المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات، الحماية المادية، والسلامة فلاضً عن تقييم الخيارات التكنولوجية الممكنة والأساليب الإدارية المناسبة .وخارج نطاق المساعدة والتعاون التقني المحدد الذي طلبته دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتزم الدولة طلب إجراء المقارنات مع الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكلٍ متواصل فيما يتعلق بوضع إطار قانوني وتشكيل جهاز رقابي للقطاع النووي والمجالات الأخرى حسب مقتضيات الحاجة.

أخيراً ستؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة إعداد'' دليل المستخدم للدول النامية للمنشآت النووية التي تقام مستقبلاً'' تحت مظلة المشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود .ويهدف'' دليل المستخدم ''إلى التعريف بالخصائص العامة التي يحتاجها المستخدمين المحتملين لمنآشت الطاقة النووية الجديدة في الدول النامية .تشمل المتطلبات الحالية والتي وصفها الدليل، تقليص المخاطر المرتبطة بم شاريع الطاقة النووية، والتكنولوجيا الموثوقة، ودقة التشغيل و ضمان عدم وقوع أي عطل فجائي طوال فترة العمر التشغيلي، وارتفاع نسبة المشاركة الوطنية بشكل تدريجي، وتطوير القدرات الوطنية من خلال نقل التكنولوجيا.وتعتبر هذه المتطلبات منسجمة مع مصالح دولة الامارات العربية المتحدة في حال تم إتخاذ قرار بتطوير طاقة نووية محلية.

.5تطلُّع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير أي قدرات نووية محلية للاغراض السلمية بمشاركة مؤسسات وحكومات موثوقة وبالاستناد إلى الخبرة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة.

في ظل الشراكات الناجحة والمستدامة التي تتولى تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والصناعة، فان تطوير أي برنامج للطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة يستلزم تعاوناً مع مؤسسات وحكومات دول موثوقة تتوخى أعلى معايير السلامة والأمان ومنع الانتشار النووي .وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة المنتج الوحيد للنفط في منطقة الخليج الذي يحرص على إدامة مشاركة القطاع الخاص في صناعة النفط .واليوم، لا تزال شركات النفط العالمية من الولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا، وبريطانيا، ودول اخرى تساهم بنسب تتراوح ما بين 40 و 100 بالمائة في حقول الامتياز النفطية في أبوظبي . وبناءً عليه، فان أي التزام ببرنامج نووي يحتّم مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها لإختيار شركاء دوليين على أسس من الخبرة الفنية التكنولوجية الواضحة، الإحترافية المؤسسية والممارسات التجارية الشفافة.

المساعدة على الصعيد الحكومي في سياق الإلتزام المحتمل ببرنامج نووي سلمي، فان تطوير مثل هذا البرنامج يتطلب سلسلة من المهارات المؤسسية والفنية التي لا تتوفر بسهولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يستدعي الحصول على مساعدة الحكومات ذات الخبرة في هذا المجال .ومن المتوقع أن يجري هذا التعاون على نحو منّسق ومنظّم من خلال الاتفاقيات التي يمكن أن تسفر عن تقديم قنوات اتصال سياسية و آليات تعاون تنظيمية وفنية.

خلق فرص تجارية واستثمارية على مستوى القطاع الخاص

بعد توضيح الغاية من إقامة برنامج نووي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي حالة الإلتزام بهذا البرنامج والسعي لشراء منشآت نووية من السوق العالمية وتوظيف اتفاقيات الشراكة الفعالة لتشغيل هذه المنشآت فستتاح للمستثمرين وللشركات الهندسية والصانعة والمشغّلة فرصاً كبرى. وانسجاماً مع سياسة الإنفتاح والتعاون المطلق مع الأطراف العالمية الصديقة ولمضاعفة فرص حصولها على أكبر قدر من الخبرة التخصصية، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً لتقديم عروض إيضاحية لإطلاع الشركات الإماراتية والأجنبية على الفرص التجارية الناتجة عن تصميم و إن شاء وتشغيل أي منشأة للطاقة النووية.

ومع مراعاة ما ذُكر أعلاه، تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الرقابة على العمليات النووية يظل واجباً والتزاماً وطنياً حتى في الحالات التي تجيز فيها الموارد المالية والترتيبات التشغيلية إمتلاك الخبرة والمعدات من مصادر عالمية .فلاضً عن ذلك، فستقع على عاتق دولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية وطنية تتمثل في الاشراف على كافة الأنشطة وخصوصاً ما يرتبط منها بجوانب سلامة برنامج الطاقة النووية بصرف النظر عن طريقة التشغيل وتفاصيل الملكية أو درجة الإعتماد على المساعدة الخارجية.

طلب الحصول على المساعدة والتعاون التقني من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة، والمشاركة في المجتمعات التكنولوجية

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، سوف يستند تنفيذ البرنامج النووي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مساعدة الهيئات غير الحكومية ذات الخبرة و إلى خبرة المجتمع التكنولوجي. وتحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على إشراك المنظمة العالمية للمشغلين النوويين و أعضاءها وتمكينهم من تقديم تقييمهم وملاحظاتهم من خلال تبادل تقارير الخبرة التشغيلية وبيانات التطوير الوظيفي والفني والاستفادة من آراء الأخرين. وعلاوة على ذلك، فان دولة الإمارات العربية المتحدة على استعداد للمشاركة في اتفاقات تعاون مشابهة مع دول تمتلك تصاميم لمفاعلات وتكنولوجيا مماثلة في المجال النووي.

الدعم المتواصل للدراسات والمبادرات التي يطرحها مجلس التعاون الخليجي

إنطلاقاً من حرصها على أن تظل عضواً فعالاً في مجلس التعاون الخليجي، تواصل دولة الامارات العربية المتحدة مشاركتها ودعمها للمبادرات والدراسات التي رُجتى حالياً ضمن إطار المجلس بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة ايضاً تبنّي مبادئ مماثلة لما حددته هذه الوثيقة كجزء من مبادرات مجلس التعاون الخليجي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطلعاتها بأن يظل أي برنامج للطاقة النووية تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة إطلاقه ملتزماً بأعلى المعايير والسياسات العالمية و أن يكون نموذجاً جديدا يتيح للدول غير النووية مستقبلاً استكشاف إمكانية إقامة منشآت للطاقة النووية بدعم كاملٍ من المجتمع الدولي.

.6عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على التعامل مع أي برنامج للطاقة النووية المحلية السلمية على النحو الأمثل الذي يكفل استدامة طويلة لاامد للبرنامج

في حالة قررت الإمارات العربية المتحدة طرح أي برنامج للطاقة النووية فإنه يتعين عليها تخصيص الموارد وجهود التخطيط الكافية سعياً منها لتحقيق المتطلبات والإقتصاديات التي تضمن الإستدامة والتشغيل المتواصل والمأمون للبرنامج النووي .و سيسهم مثل هذا البرنامج النووي بشكل كبير في تلبية الإحتياجات الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة من الطاقة على مدى عقود، والإحتفاظ بالدعم المتواصل للشركاء من المستثمرين الدوليين، وتقديم ايرادات كافية لدعم جهاز تنظيمي كفء ومتمرس و ضمان الإرتقاء المستمر بممارسات السلامة والأمان وفقاً لأفضل المعايير العالمية.

ت صميم خطة تنفيذ مفصلة تنفّذ على مراحل

بهدف ترجمة البيان السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى إجراءات عملية، فسيتم تصميم خطة عمل مفصلة للتنفيذ، وذلك من خلال الإستعانة بخبرات عالمية في هذا المجال، تغطي كافة جوانب تقييم و إمكانية تطوير طاقة نووية سلمية من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

التخطيط الفعال والمنسق لتوسيع وتطوير شبكة الكهرباء

غالباً ما يرافق إقامة مفاعلات نووية تجارية متطورة ضرورة رصد متطلبات تطوير شبكة الكهرباء مثل مد خطوط إضافية للنقل الكهربائي ومعدات ربط وتوزيع إحتياطية مما يعني أن الأجهزة المعنية بالنقل ستباشر، في حال التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة ب أي برنامج نووي، في التخطيط الفعال والتنفيذ المناسب لتوسعة وتقوية وتحديث شبكة النقل لضمان معالجة أي قيود على نظام النقل الكهربائي والمسائل المتعلقة بالسعة ومواضع الانسداد بشكل آني.

تمويل الإلتزامات المتعلقة بالتصرف بالنفايات النووية ومسؤوليات الإغلاق النهائي للمنأشة عند نهاية عمرها التشغيلي

أظهرت التجارب التي مرت بها دول أخرى ان إنشاء صندوق خاص يمثل وسيلة فعالة لتمويل تكاليف الإغلاق النهائي للمنشأة عند نهاية عمرها التشغيلي و سحب المعدات من الخدمة .ويمكن إنشاء هذا الصندوق من خلال الإعتماد على عدد من المصادر ويشمل ذلك الدخل الوارد من العمليات التشغيلية، وفرض تعرفة على استهلاك الكهرباء والإعانات الحكومية والفوائد أو الأرباح من تشغيل الصندوق .وفي حال ما قررت دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة منشآت للطاقة النووية على اراضيها فبإمكانها تبنّي آلية توظّف بعض العناصر المذكورة أعلاه لضمان انجاز عملية الإغلاق النهائي للمنشأة في نهاية عمرها التشغيلي و سحب كافة المعدات من الخدمة بشكل مسؤول يضمن السلامة و إمكانية إعادة استخدام الموقع.

تطوير وتمويل إمكانات الموارد البشرية

تشير تجارب دول أخرى تقوم بتنفيذ برامج نووية إلى أن التعليم والتدريب يمثلان أساس البنية التحتية اللازمة لدعم أي برنامج نووي .من هذا المنطلق، وانسجاماً مع الإهتمام الكبير الموجّه لتطوير الموارد البشرية ، فان أي تعهد من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير برنامج نووي يجب أن ترافقه استراتيجية موازية لضمان الإرتقاء بالموارد البشرية لتفي بمتطلبات التعيين مستقبلاً .ويستلزم هذا التعهد إتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير الموارد الكفيلة بتنظيم وادارة وتشغيل وادامة سلامة المنشآت النووية . أن تطوير كادر مؤهل من المهندسين والفنيين والكوادر التنظيمية في المجال النووي يستلزم استغلال كافة الفرص التي تمنحها أطراف التعاون الثنائي الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية للإستفادة من برامج التكنولوجيا النووية ذات الجودة والاستفادة القصوى من التدريب المتاح خلال هذه البرامج.

في سياق الترتيب التدريجي لبرامج تطوير الموارد البشرية، تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة التوصيات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرتها الخاصة'' الإنجازات في تطوير بنية تحتية وطنية للطاقة النووية ''والتي ت ؤكد على تحديد الخبرات اللازمة لتوجيه كل مرحلة من مراحل المشروع في وقت مبكر .ووفقاً لذلك، تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة ضمان إحراز تقدم جوهري في تطوير إمكانات الموارد البشرية في مجالات التخطيط والرقابة قبل بدء عملية إنشاء المنأشة وتشغيلها، و سترصد ميزانية خاصة لهذا الغرض في المراحل الأولية .أما على المدى الطويل وانطلاقاً من أهمية ضمان التطوير المستمر للموارد البشرية، فانه يتعين على دولة الإمارات العربية المتحدة وضع آلية خاصة(مماثلة في تركيبها للصندوق المستخدم لتمويل التصرف بالنفايات النووية ومسؤوليات الإغلاق النهائي للمنشأة عند نهاية عمرها التشغيلي و سحب المعدات من الخدمة)لغرض التمويل المستمر لبرامج تطوير الموارد البشرية والتي تتضمن تدريب المشغّلين والمفتشين والمنظّمين.

الخاتمة

توضح المبادئ الست المذكورة اعلاه السياسات و لا استراتيجيات التي ستتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة بينما تواصل تقييم استخدام الطاقة النووية لمواجهة الطلب المتنامي على الكهرباء والخطوات التي تعهدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذها في حال قررت المضي قدماً في إقامة برنامج للطاقة النووية. ان حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على ثقة بان هذه السياسات و لا استراتيجيات والإجراءات منشأنها ترسيخ معيار جديد للأمان، وحظر الإنتشار النووي ,والشفافية في مجال التشغيل، كما انها توضح النوايا السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم استخدام الطاقة النووية ضمن حدود الدولة.

المصدر: السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة ص ص 1-17.

ملحق رقم (11): دولة الإمارات العربية المتحدة .. رؤية اِقتصادية

الفرص الاقتصادية

نحن نتوقع أن تنمو دولة الإمارات العربية المتحدة ككل بشكل مستمر عند حوالي 3-4 %سنويا حتى عام 2016 ، بالرغم من أن دبي يحتمل أن تتأخر – لأن مشكلات الديون وضعف القطاع العقاري يمنع توسعا أكثر سرعة .وتعمل الإمارة بصورة جيدة في إعادة هيكلة وإعادة تمويل المؤسسات التابعة للحكومة، ولكن ما يزال أمامها بعض الجهد، وهي تواجه طفرة في التزامات السداد في 2014 وما بعدها عندما يحين موعد سداد الديون التي أعيدت هيكلتها .ويحتمل أن يسبب ذلك مشكلة لبعض الشركات التابعة للحكومة (الشركات التي تعمل تقليديا في قطاعات قوية، مثل النقل والتجارة والضيافة ينبغي أن تحقق النجاح)ومع مواجهة الحكومة للعجز، يبدو من المرجح أن يطلب من أبو ظبي أن تقدم 20 مليار دولار، أو ما يقرب من ذلك، لتمويل الإمارة.

الموقف المالي لأبو ظبي يتسم بالقوة

لحسن الحظ، يعوض الموقف الأكثر صعوبة في دبي الموقف الإيجابي لأبو ظبي، حيث استعادت إيرادات النفط المرتفعة المالية العامة إلى الصحة، بعد 2010 لدعم الاقتصاد في أعقاب – نفقات ضخمة بصورة استثنائية في 2009 الأزمة العالمية .وينبغي أن تتوافر الأموال لدى دبي حسب الضرورة، وبعد القرار الأخير لدفع برنامجها الإنمائي، ينبغي لأبو ظبي أن تستفيد من الإنفاق العام القوي مع حدوث تأثيرات إيجابية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة كاملة .وفي هذه الأثناء، فإن قطاع التجارة والخدمات القوي ينبغي أيضا أن يظهر نموا مستمرا، ولو أنه سيكون متأثرا بالتطورات العالمية .والواقع أن الحسابات المالية الموحدة لدولة الإمارات العربية المتحدة وميزان حسابها الجاري ستظل في حالة فائض، ولو أنها ستهبط وتتأثر بتقلبات أسعار النفط . وسوف تتمكن أبو ظبي بوجه خاص من الاستعانة بحيازاتها الضخمة من الأصول الخارجية إذا دعت الحاجة إلى ذلك .وسوف يستغرق إقراض البنوك المحلية بعض الوقت للانتعاش بقوة، مع ارتفاع القروض المتعثرة والحاجة إلى المزيد من إعادة هيكلة المؤسسات التابعة للحكومة، ولكن النظام المالي يظل سليما وجيد الرسملة وينبغي أن يبدأ في الاسهام بإيجابية أكثر في المستقبل .ومن المتوقع أن يرتفع التضخم من مستوياته المخفضة حاليا، ولكنه ينبغي أن يظل محتويا عند أقل من (5%).

استراتيجيات وفرص التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

رؤية أبو ظبي لعام 2030 جاري تنفيذها ولكنها خفضت

، نشر تقرير الرؤية الاقتصادية لأبو ظبي حتى عام 2030 في يناير 2009 وذكر أن 160 مليار دولار خصصت لمشاريع التنمية خلال السنوات الخمس القادمة، بما في ذلك مشروع رئيسي لتطوير المطار، وإنشاء ميناء ضخم جديد وعدة مشاريع عمرانية ضخمة .غير أنه في أعقاب الأزمة العالمية وتأثيراتها على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أدت إلى هبوط القطاع العقاري في أبو ظبي فضلا عن دبي، وتوقف التقدم بينما نظرت السلطات إلى إعادة النظر في برنامج التنمية .وقد انتهى هذا الاستعراض وتقرر الاستمرار في الكثير من المشاريع الضخمة التي كانت في الخطة .وانتقل تركيز الإنفاق من الدولة نحو الخدمات الاجتماعية والإسكان والصحة والتعليم .ولكن مشاريع بالغة الأهمية مثل فروع متحفي غوغنهايم واللوفر، فضلا عن مجموعة من التطورات في البنية الأساسية شهدت هي الأخرى دفعة للاستمرار فيها) انظر الجدول .(وينهي هذا القرار أكثر من عام من عدم اليقين وتوقف المشاريع، وسوف يدفع بفترة جديدة من أنشطة الإنشاءات المرموقة، التي ستكون آثار مضاعفة وإيجابية في دولة الإمارات العربية المتحدة بكاملها، وتقدم فرصا عديدة لقطاع الأعمال .وهناك معلومات قليلة متاحة حول الميزانيات وتوقيت التنفيذ، ولكن

التصريحات الرسمية أسارت إلى الأعمال بشأن ميناء خليفة ومصنع الطاقة الشمسية التي ستستمر هذا العام، وأن 7,608 فيلات ستبنى خلال الأشهر الاثنى عشر القادمة.

الإطار رقم :4 الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي :جدول الأعمال الرئيسي

-تعزيز القدرات الأساسية توسيع إنتاج البتروكيماويات، واستخدام موارد الهيدروكربون للتنويع في أنشطة اقتصادية جديدة- .(تنمية السياحة رفيعة المستوى – تهدف إلى زيادة الزوار إلى 3 ملايين زائر في السنة بحلول عام- 2015 خطة الإطار المدني التي تضع جدول الأعمال المساعد للبنية الأساسية والمرافق لمدينة أبو ظبي والمناطق المجاورة.

المؤسسات التابعة للحكومة تواصل القيام بدور رئيسي

إن المؤسسات التابعة للحكومة، وفي مقدمتها شركة التنمية مبادلة، سيستمر استخدامها لتنويع الاقتصاد باستعمال حقوق الملكية والقروض من الحكومة ومن الأموال الآتية من الأسواق الرأسمالية للاستثمار في البنية الأساسية المحلية والقطاع العقاري، والمستشفيات والتصنيع المتقدم، وخدمات الدعم .غير أن المجال المقترح للاستثمار مستقبلا يبدو أكثر تقييدا وأطول مدة من الخطط الطموحة التي تناقش بعد إصدار الرؤية الاقتصادية 2030 لأبو ظبي .ويعكس ذلك أولوية حكيمة للمشاريع في وقت تزايد الالتزامات المالية والقيود المالية في المؤسسات التابعة للحكومة، بما في ذلك مبادلة، التي سجلت خسارة قدرها 1.5 مليار دولار في عام . 2011 وبالرغم من ذلك، فما زالت الشركة، تتوقع إتفاقا رأسماليا واستثماريا عند حوالي 5 مليار دولار في عام 2012 تمشيا مع المتوسط المسجل خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي ما يقل بعض الشيء عن مبلغ 8.9 مليار دولار في نهاية2010 وهذا المبلغ يعبر عن المبلغ الملتزم به قانونيا للصرف في السنوات القادمة.

فرص التنفيذ إيجابية

وما تزال أبو ظبي ملتزمة باستراتيجيتها طويلة الأجل المتمثلة في تنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز، وفي تشجيع القطاع الخاص فضلا عن المؤسسات التابعة للحكومة لقيادة هذه العملية .وسوف تضمن وضعها المالي العام الصحي استمرار التقدم، وسوف تتمكن من دعم الشركات التابعة لها عند الضرورة، بالرغم من أن وتيرة التنمية يحتمل أن تظل أكثر تقييدا الآن . وقد رفعت الحكومة إنفاقها بحدة في أعقاب الأزمة العالمية، ويبدو أنها من غير المرجح أن تزيد من إنفاقها كثيرا، ولو أن المستويات الحالية للإنفاق ينبغي أن تستمر .أما أنشطة المشاريع في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل فهي ما تزال ضخمة .وبينما يرجح أن تكون فعالية في تقديرها، فإن نشرة" مشروعات ميد "تقدر أن قيمة المشاريع المخططة أو الجارية حاليا تصل إلى 560 مليار دولار.

خطة دبي الاستراتيجية (2015) قيد النظر

إن طفرة وانهيار القطاع العقاري والائتمان المرتبط به في دبي قد تناولتهما وثائق البحث بدرجة كافية .وبينما نجحت السلطات في تنفيذ إعادة الهيكلة على نطاق واسع في المؤسسات التابعة لها، فإن العملية لم تكتمل بعد وما زالت تعمل كرياح مضادة للاستثمار والنمو .وفي هذه الأثناء، ما زال هناك قسط كبير من العقارات، ومع انتهاء أو بدء مشروعات البنية الأساسية الأكثر أهمية، يبدو أن هناك فرصا محدودة في الإنشاء والتنمية بجانب إنهاء المشاريع التي بدأت بالفعل .وسيضمن ذلك زيادة تطوير مطار دبي الدولي كجزء من الخطة الأساسية لتطوير الطيران في الإمارة. وتحت هذه الظروف، تستعيد دبي طموحاتها الإنمائية، وهي الآن في عملية استعراض استراتيجية تنميتها وتعد الخطة الاقتصادية متوسطة الأجل بعد تعديلها .وقد تخلت عن الافتراضات السابقة التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي برقمين إثنين في خطتها الاستراتيجية(2015) ، ونحن نتوقع اعتماد مسار أكثر تواضعا يبلغ حوالي 4% سنويا .ويحتمل أيضا خفض توقعات نمو السكان مع إيلاء مزيد من الاهتمام الطابع المؤقت للكثير من

الأجانب الذين يرجح أن يغادروا عند اتمام مشروعات الإنشاء. وقد ركزت خطة دبي الاستراتيجية الأولى على ستة قطاعات) انظر الجدول.(وبعد الاستعراض، نتوقع أن ينخفض بشكل كبير التركيز على الإنشاء/القطاع العقاري، ولكن ستستمر الجهود لتطوير قطاع الخدمات في دبي، وهو القطاع الذي سار بقوة وما زال يقدم مجالا للتوسع) تجارة التجزئة، والنقل وتسهيلاته، والسياحة والخدمات المالية .(وسوف تبذل محاولات لاجتذاب الشركات الدولية لإنشاء مقار لها في دبي، وتشجيع الشركات القائمة في دبي على التوسع عالميا .ومع تركيز السلطات على تقديم استثمارات تنظيمية جذابة وبيئة لأسلوب الحياة الحديثة، يحتمل أن توجد فرص لشركات التجارة والخدمات. غير أن الحكومة ستنظر أيضا إلى تطوير الاقتصاد المحلي لتقليل التعرض للتطورات الخارجية.

تراجع الإنفاق الرأسمالي في دبي

مع الصعوبات المالية التي تواجهها معظم الشركات التابعة للحكومة، فإن خطط إنفاقها داخل دبي تراجعت وهي تركز أساسا على اتمام المشروعات غير المنتهية .وبالمثل، فإن الإنفاق الرأسمالي بواسطة حكومة دبي قد انخفض ويهدف إلى إتمام مشروعات البنية التحتية .وقد هبط الإنفاق الإنمائي من حوالي 4 مليار دولار في عام 2008 ، إلى 1.6 مليار دولار في ميزانية عام . 2012 وبالنظر إلى ضعف مالية الحكومة يبدو من غير المحتمل أن تنظر لزيادة الإنفاق الرأسمالي كثيرا حتى عام 2016 ، وقد تهبط المستويات أيضا مع اتمام المشروعات.

المصدر: الفرص المتاحة أمام المملكة العربية السعودية و غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2012-2016 ، يونيو 2012، الدائرة الإقتصادية، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، ص ص 21-24.

الملحق رقم (12): المقترح الإيراني الشامل (The Grand Deal)

يتضمن هذا المقترح عدّة بنود وهي:

اوّلا: تعترف إيران أنّ أسلحة الدّمار الشامل ومسألة الإرهاب قضيّتان مهمّتان بالنّسبة لها وأنّها على استعداد للتّفاوض عليها.

ثانيًا: تعمل إيران على وقف دعم حماس والجهاد الإسلامي في صراغهما مع إسرائيل والضّغط على المجموعتين لكي توفقا هجماتهما على إيرائيل.

ثالثًا: دعم إيران لعملية نزع سلاح حزب الله وتحقيله إلى حزب سياسي.

رابعًا: فتح البرنامج النّووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تفتيش دولية غير مفيدة من اجل إزالة أيّ برنامج التسلّح الإيراني.

خامسًا: لا مانع عند إيران من التّوقيع على البروتوكول الإضافي بمعاهدة عدم الانتشار NPT وأنّ إيران مستعدّة للمشاركة في البرنامج كضمانةٍ إضافيةفي موضوع الإرهاب.

سادسًا: تتعاون إيران بصفةٍ كاملة لمواجهة كافّة المنظّمات الإرهابية وأهمّها القاعدة.

سابعًا: اعتراف إيران رسميًا بالحلّ القائم على دولتين: فلسطين وإسرائيل.

ثامنًا: تعمل إيران بنشاط مع الولايات المتّحدة الأمريكية على دعم الاستقرار السّياسي وإقامة مؤسسات ديمقراطية وتشكيل حكومة غير دينية في العراق، مقابل ذلك تعترف الولايات المتّحدة الأمريكية بالنّفوذ الإيراني في الشّرق الأوسط

المصدر: عبد الله فهد النفسي وآخرون، المشروع الإيراني في في المنطقة العربية والإسلامية، مركز أمية للبحوث والدّراسات الإستراتيجية، 2014.

ملخّص

تعدّ العلاقات الدّوليّة مزيج من حالات التّعاون والصّراع، علاقات نزاعاتيّة متزايدة الفتيل والتّعقيد في ظلّ تعدّد وتشابك مصالح وأهداف مختلف وحدات المجتمع الدّولي وتباين التّفسيرات المقدّمة له، في ظلّ غياب مُعطًى تعريفيٍّ جامعٍ ومانعٍ لظاهرة النّزاعات الدّولية، بالرّغم من جلّ الجهود التّنظيريّة للمداخل المفسّرة لأسبابه والمُجمِعة برمّتها على كون النّزاع ظاهرةً طبيعيّة، ما أفضى لخلق عديد الأُطر الدّبلوماسيّة لحلّه واِحتوائه والحيلولة دون تزايد تعقيداته والتّصعيد فيه.لتكون منطقة الخليج العربيّ أهمّ المناطق الشّرق أوسطيّة العاجّة بالنّزاعات على اِختلافها، يتقدّمها النّزاع الحدودي بين إيران والإمارات حول جزر "طنب الأولى"، "طنب الثّانية" و"أبو موسى" كأحد مخلّفات الاِستعمار البريطانيّ قبل اِنسحابه، والمُؤجِّج للأطماع الإيرانيّة في المنطقة كخطوةٍ أولى في صياغة وبلورة اِتّجاه الدّور خاصّتها حيالها، واِعتباره الحجر الأساس لجلّ مشاريعها المُتنامية مع الاِحتلال الأمريكيّ للعراق العام ثلاثة وألفين للميلاد (2003 م). على هذا الأساس الإشكاليّة الّتي يتمّ معالجتها في هذا البحث هي كالتّالي: ما هو المركز الإيرانيّ للاِهتمام بالجزر الثّلاث ومكانته في صياغة اِتّجاه دورها المستقبليّ حيال الخليج لعربيّ للفترة الممتدّة ما بين العام ثلاثة وألفين للميلاد والعام إحدى عشر وألفين للميلاد (2003م - 2011م)؟

Abstract

The present dissertation is an attempt to shed light on international relations with their conflictual aspect, taking the Arabian Gulf as a case study. Though international relations are a combination of cooperation and conflict, conflictual situations grow in intensity and complexity in the light of the multiplicity and sophistication of interests and objectives of units of the international community, as well as the diverse ways in which the conflicts are determined. This leads to the absence of a precise definition of conflict in spite of a great deal of theoretical effort to explain the concept. Accordingly, these theories consider that conflict is a natural phenomenon. Therefore, diplomatic ways of resolving disputes are created in order to reduce tensions between the two parties of the conflict. The Arabian Gulf being the area most importantly concerned with the diversity of international conflicts in the Middle East, suffers from several disputes, and among them is the border conflict between Iran and U.A.E. around three islands: "Tunb" and "Abu Musa". This conflict was created by the British colonial administration before its withdrawal from the area. Iran had occupied the islands just before the British left, on the one hand as a first step in her strategy to play a predominant role in the Gulf, and implement its projects in the area on the other hand, especially after the US invasion of Iraq in 2003. In the light of what has been said so far, one may put forward the following issue: What are Iran's true motives for the occupation of the three islands mentioned above, and the role of this invasion in the designing of the orientation to give to her future status in the Arabian Gulf from 2003 to 2011?